٤٦٣٥

٤١٥

ف ٠ ١ (الضوء المنير على المصباح فى النحو)، تاليف ،
الاسفرايينى، محمد بن محمد ـ ٦٨٤هـ ٠ كتب فى القرن
الثانى عشر الهجرى تقديرا ٠

١٧٢ ق مختلف المسطره
٤٦٢٥ نسخة جيدة ، ضمنها تعليق واستكمل بخط مغاير ٢٠ x ١٤ سم
الاعلام ٧ : ٢٥٩ الظاهرية (نحو) ٥٨٢
أ ـ النحو ،اللغة العربية أ ـ المولف
ب ـ تاريخ النسخ جـ ـ شرح المصباح د ـ مختصر المفتاح
فى شرح المصباح

صاحبه

الحمد لله الذي زاد ...

... المصباح في النحو

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم: ٤٦٢٥ ف ٢/٩٢٨٦

العنوان: الضوء المنير على المصباح في النحو

المؤلف: محمد بن محمد ... الاسفراييني

تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر الهجري

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ١٧٢ ق ٢٠×١٤ سم

ملاحظات: ٤٦٥

صـ ٢٠

ما يأتي في اوايل الكتب وبعد من الظروف
الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه
ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف
المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على
الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه
وجميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في
الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت
على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ان انطق
ولا انطق على اردت ان انطق بعد الفراغ من
حمد الله تعالى لان ان تقطع ما بعدها عن العمل
فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز
في اما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف
خارج وجعله منصوبا باما وذلك لانها اذا

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة فيها معنى الشرط فلذلك
كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق
معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق واما ان خلفت
الفاء الخبر كراهة ان يوالي بين حرفي الشرط والجزاء
لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها
الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما
ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف
كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته
واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها
اخذا في كلام مستأنف من غير ان يتقدمها كلام ومنه
ما

كانوا أي يمنعون تقديم معمول أن عليها فهم
لتقديم معمولها عليها ~~الاعلى~~ وأما إذا قلت
أما اليوم فأنا خارج فأنت بالخيار إن شئت
أعملت أما وإن شئت أعملت خارج لعدم
المانع وإذا قلت أما زيداً فأنا ضارب لم
يعمل في زيداً إلا ضارب لأن أما لا يعمل في
المفعول به وإذا قلت أما زيداً فإني ضارب فا
المسئلة ممتنعة عند جميع النحويين إلا عند
أبي العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيداً
بضارب وجعل لأما خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع
تقديمه وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا
ولعل قول أبي الدرداء رضي الله عنه أما بادئ
بدء فإني أحمد الله مما يعضد هذا المذهب فإن

انتصاب

انتصاب بادئ على الحال من الضمير المستكن
في أحمد والعامل فيه هو فقد عمل مع وقوعه في
حيز إن فيما تقدمها ولا يمكن أن يجعل العامل
في الحال أما لأنها لا تعمل إلا في الظروف وفاقاً
ولا لفظة أما لمانع آخر وهو وقوعه في صلة أن وشيء
مما في حيزها لا يتقدمها قوله جاعل النحو في الكلام إلى الخ
كالملح في الطعام ووجه التشبيه بين الملح والنحو
ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد
بإهمالهما فإن الملح إن استعمل في الطعام
صلح وإلا فسد وكذا النحو إن استعمل في
الكلام نحو عرف زيد عمراً برفع الفاعل
ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعاً
في تفهيم المراد وإذا لم يستعمل فلم

يُرفعُ الفاعلُ ولم يُنصبِ المفعولُ فسدَ
لخروجه عن الانتفاع به وجاعلِ النحوِ ورعلى
انه بدلٌ من الله تعالى ولا يجوز ان يكون
وصفاً لله تعالى لكون الاضافة غير محضة
لانها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في
الطعام ومن شرط الموصوف والصفة
ان يتطابقا تعريفاً وتنكيراً بخلاف البدل و
المبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله تعالى
من الله العزيز العليم بانه البدل من الله دون
الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنىً
لا يقال اضافة اسم الفاعل الى المفعول انما

يكون

يكون غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال
فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى المضي
نحو زيدٌ مالكُ عبيده امس او زمان مستمر نحو
زيدٌ مالكُ العبيد كانت الاضافة حقيقة والمعنى
ههنا على المضي لان جعل النحو في الكلام كالملح
في الطعام شيء قد وجد قديماً ونظيره قوله تعالى
مالك يوم الدين حيث اوقع مالك صفة
لله تعالى لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن
بصدده لان اسم الفاعل لان اسم الفاعل ههنا
لو لم يكن في معنى الحال او الاستقبال لما عمل
عمل الفعل وقد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال
فيكون اضافة في حكم الانفصال وانما قلنا انه
قد عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير

من الافعال القلوب المستدعية للمفعولين
الممتنع الاقتصار على احدهما وقد عمل في الثاني
وهو ههنا الكاف وحده قوله كالح ان جعلناه
اسما او الجار مع المجرور مع المتعلق به المحذوف
ان جعلناها حرف جر بشهادة فحو الكلام
واذا عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم
الاقتصار على احدهما وهو ممتنع فوجب
ان يكون عاملا في الاول وان يكون الاضافة
غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل
الليل سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا
من الجعل بمعنى الخلق مثله في قوله تعالى
وجعل الظلمات والنور ولجعل الكاف
منصوب المحل على الحال من النحو دون المفعول

الثاني فيتاري لك جعل اضافته محضة
معرفة قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا
لكن التزامه يكاد يعد تعسفا من جهة المعنى
ولانتصاب جاعل على الحال او على المدح
ولارتفاعه على انه خبر مبتدأ محذوف وحده
قوله متوليا الاسلام مجرور على الوصفية
لاصحابه واسم الفاعل ههنا قد توقف بالا
ضافة لكونه بمعنى الماضي قوله لا زال
كاسمه مسعودا هذه الجملة مع سابقتها جملة
معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها
من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه
خبرا للازال ومسعودا بدلا منه اي لا زال
كاينا كاسمه او مثل اسمه لا زال مسعودا

لا زال من الافعال الناقصة واسمها
ضمير مستتر فيها عايدا الى الولد وخبرها
مسعودا وكاسمه في محل النصب حال عن
مسعودا مقدم عليه

لان الجمل المعترضة محلا اذا يعرب لوقوعها
موقع المفرد لان الاصل الاعراب الكلم
لكنه فلم يقع موقعه ولا مستحق الاعراب

لانه العامل في البدل ما يعمل في المبدل منه
والعامل ههنا ذال

والاوجه اشارة الى ان الكاف
يجوز ان يكون حرفا واسما فان كان حرفا
فمتعلق محذوف وهو كاينا ونحوه
ان كان اسم يحتاج الى متعلق

قوله لمّا استظهر اي حفظ وقرأ عن
ظهر القلب ولمّا هذه ظرف بمعنى حين
وهي مضافة الي الجملة بعدها والعامل
فيها اردت اي اردت تلميظه وقت
استظهاره والجملة اعني اردت مع ما
عمل فيه مرفوعة المحل علي الخبرية لإنّ
اي فانّ الولد الاعز مراد مني تلميظه
او مريد انا تلميظه واضافة التلميظ الي الاقناع
تشبيه ان يكون من قبيل اضافة المسمي
الي الاسم اي التلميظ المخصوص بهذا
الاسم كما في قولهم سرنا ذات مرّة اي سرنا
مرّة مختصة بهذا الاسم والضمير المجرور
المتصل في يحفظه جاز ان يعود
الي الولد

الي الولد فتكون من باب اضافة المصدر
الي الفاعل وذكر المفعول متروك
اي يحفظ اياه ويحتمل ان يعود الي المختصر
فتكون من قبيل اضافة المصدر الي المفعول
وذكر الفاعل متروك قوله واحاط بمفرداته
حفظًا انتصاب حفظا علي انه تمييز اي
حفظ بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظا
اي اتقن معني ما فيه ولفظه وهذا كقوله تعالي
وفجّرنا الارض عيونا اي عيون الارض وما
اسم موصول والجملة الظرفية اعني
فيه صلته تقديره ما استقرّ فيه او كان ومن
النحويين من يروا انه اعني من النحو ظرف
مستقرّ منصوب المحل علي انه حال من الكلم

الوصول او من الضمير المستكن في فيه والعامل
فيه اتقن او الظرف المستقر اعني فيه ان
كان الفي اتقن الذي حصل فيه وهو من النحو
واراد اعني من النحو وان كان حالا الا انه
ههنا يغني غناء التمييز في رفع الابهام لان
من فيه للبيان قلت اي فرق بين في رفع
الابهام ههنا وبين التمييز بعده اعني لفظا ومعنى
قلت الابهام الرافع اياه من هو الابهام الكاين
في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه التمييز هو
الابهام الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع الا
تقان على مفعول لان اتقان الشي قد يكون باتقا
ن لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون
باتقانهما جميعا الى غير ذلك من الاحتمال فاذا قيل

لفظا

لفظا ومعنى ارتفع الابهام وتبين المراد قوله
ان الفي اي اطعمه وذيقه والتلميظ تتبع
باللسان بقية الطعام في الفم وقد يكنى به
عن الاكل لانه من زوائده وتوابعه قوله
وللطير المدقوق الحبر في الاصل واحد الاحبار
ويقال للرجل التام بتجنيب الكلام حبر والفتح
والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري في
الصحاح قوله حتى يعلق بطبعه من لفظه
الحلو من لفظه ظرف مستقر منصوب المحل
على الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول
اعني ما يستحق ولا يجوز ههنا ان يكون
حالا من الضمير المتصل بمن لان ثنا سما
في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول قوله

فوجدت الكثرها تعاورًا التعاور والتداول يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه فيما بينهم وانتصابه على التميز قوله كراهة ما فيها من الاشياء المعادة وانتصاب كراهة على انها مفعول له وهو المصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي كراهتي ما فيها قوله ونفيت عن كلٍ منها تكرر اي عن كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا اتيناه حكمًا وعلمًا وما في ما نكر مصدرية والفعل المستكن فيه ضمير كل اي نفيت عن كل تكرره ولا يحسن ان يكون موصولا لان المنفي هو التكرر دون المتكرر قوله استثقالا

للمعاد واستقلالا للمفاد وانتصاب استثقالا واستقلالا على انهما مفعول لهما ولا انتصابهما على الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا ايضا وجه واراد بالمعاد المتكرر وهو بمعنى المصدر دون المفعول لتكرر ما تقدم والمفاد اسم مفعول والمراد به الصبيتي المتقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل في مستفيد منه واللام للجنس قوله غير مقترف انتصاب غير على انه حال من ضمير المتكلم المتصل بالمستفيد في استفيد وجاز مدخرا بالدال والذال والدال المدغم فيه منقلبة من تاء الافتعال ومثله ادكر والذكر وقد حكي البيان ايضا نحو اذكر قوله الا ما ندر محل الموصول ههنا اما منصوب على الاستثناء او على البدل

يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان
ملفوظا به حكما والمنوي في زيد ضرب وان لم
يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل
اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده والعطف
عليه وغير ذلك من المسائل والقيد الثاني
كونها دالة على معنى وقد احترز به عن المهملات
المشاركة في كونها لفظا وذلك في نحو
هب ومحب وجسق وغير ذلك من الا
لفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد
من القيدين اعني اللفظة والدلالة
يشبه ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة
بالنسبة الى ما يشاركها فيه وفصلا لها
والقيد الثالث كون ذلك المعنى الدالة

هي عليه مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل
فانه يدل على معنيين احدهما التعريف
وثانيهما الذكورة مع الادمية فهو كلمتان
لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشري
في حواشيه فان قلت اليس قد خرج امثال
هذا بالافراد المؤذن به التاء في اللفظة
قلنا مثل الرجل لشدة امتزاج حرف
الحرف بالاسم واتصاله به ومجاورة العامل
اياه اليه قد تنزل لامنزلة لفظة واحدة بحيث
اطلاق اللفظة الواحدة عليها فلا يخرج امثال
هذا بقوله لفظة فلا بد من التعرض لذكر المفرد
احترازا عنها وعلى هذا حكم سيضرب
وضربت وضربنا ونحوها مما يجري فيه

كلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت أليس
التعوض لذكر المفرد مغنيا عن التاء في اللفظة
اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد
قلنا مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ
متعدد ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل
انهم اعربوا الاسمين باعرابين مختلفين
اعني المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني
عبد الله والكلمة الواحدة لا تكون معربة
باعرابين ولا يخفى انه اذا كان علما كان معناه
مفردا فافراد المعنى مع تعدد اللفظ يكون
ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا
عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء
ليؤذن بالافراد في لفظه احترازا عن مثل
عبد الله

عبد الله وقول من قال ان الحد منقوض لانه
ما من الاسم الا وهو ينطوي اي يشتمل على
معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة
والثاني التعريف او التنكير الطاريات
عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان
غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد
منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد
لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم
منه من اللوازم الداخلة او الخارجة
فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا كلام
فيه فان قلت اليست الغنية تحصل عن ذكر
المفرد بالتنكير القائم في معنى اذ التنكير
في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا لما

قال علي معنى علم ان ذلك المعنى لا
يكون الا واحدا قلنا نعم الا ان المعنى
الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاء
اللفظ علي اجزاء المعنى وقد يكون مركبا
كما اذا انقسم جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل
علي معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب
غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه وعن
مثله لا عينيهما وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله
لفظة القيد الرابع كون الدلالة بالوضع
قالوا انه احترازا عما يغلط فيه العامة
مثل قولهم ميثنوم للمشئوم وغير ذلك
مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل
انه احترازا عن مثل اخ فانه يدل بالطبع

وقيل احترازا عما يدل على الفرح او الخوف او النوم ...

على الوضع

١٢

على الوضع لا بالوضع وكذا اخ اخ فانه يدل على السعال بالطبع
ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات ولقا
يل ان يقول على الاول ان المحرف لا يخ اما ان لا يكون له
دلالة على معنى ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله
دلت على معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او
بالطبع لا سبيل الى الثاني لان قولنا ميثنوم مثلا
لا يدل بالطبع على المعنى فتعين الاول فيكون كلمة
فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب عنه ان المحرف
له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى وليس تلك
الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق استعمال الخطاء فلما كان الفهم حاصلا كانت
الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فظهر ان
المحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى مفرد وان ذكر

هذا ليس بجيد لان الدلالة بطريق الاستعمال الخطاء
اما ان يكون من قبيل الدلالة غير اللفظية وهي من
قبيل الدلالة غير اللفظية والثاني محال والاول ايضا
محال لان الدلالة اللفظية بحسب الاستقراء
ثلث اقسام وضعية وطبعية وعقلية والله اعلم

الجواب منع الحصر لان الدلالة ينحصر في الطبعية
واللفظية انما يكون بحسب العقل والاستعمال
للخطاء والمحرف من قبيل الثاني فذكر الوضع
للاحتراز عنه

الوضع لا بد منه وبهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف
وانما دخل الفاء في قوله فهي كلمة لانه وقع خبر المبتدا المتضمن
لمعنى الشرط والمبتدا اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء
في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا صلته فعل
او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل
والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم وقوله
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما
نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وقوله
كل لفظة دلت على معنى من قبيل الثاني فان قوله
كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى وفيه
الضمير المستكن في دلت وان كان لفظ كل مذكرا
مفردا اعتبارا لمعناه لانه ابدا ياخذ حكم المضاف
اليه فدخل الفاء في خبره ايذانا بان استحقاق اللفظة

لتسميتها

لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى
مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل
للدراهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يات
لما استحق به قطعا ولو ترك الفاء لما افاد الكلام
هذا المعنى لان الفاء يفيد معنى التسبب قوله وجمعها كلمات
وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة و
الكلمات جمع قلة تتناول العشرة فما دونها الى الثلاثة
قوله وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف ووجه
الانحصار ان يقال كل كلمة اما ان تكون دالة [illegible]
على اقتران بحدث باحد الازمنة الثلثة او لم
تكن والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون
بحيث يكون لها اعراب بوجه ما او لم تكن والا
ول هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا كل كلمة

اما ان يكون مستقلة بنفسها او لم يكن والثاني هو الحرف

والاول اما ان تدل على معنى يقترن باحد الازمنة

الثلثة او لم يقترن والاول هو الفعل والثاني

هو الاسم ثم فسروا المستقل بانه الذي يتم خطا به

فيلزمهم ان يعدوا الاسماء الموصولات من قبيل

الحرف لان الخطاب لا يتم بها قوله الاسم ما جاز

ان يحدث عنه عرف الاسم بصحة جواز الحديث عنه

كالاسماء اللازمة للظرفية اردفه بقوله او كان

في معنى ما يحدث عنه ليكون شاملا للاسماء اللازمة

للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح

الحديث عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه فانك

اذا قلت اتيك متى تطلع الشمس كان في معنى

اتيك وقت طلوع الشمس وكذلك اذا قلت

اجلس حيث زيد جالس معناه في مكان جلوس زيد

والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت

واتسع المكان وفي ايراده اذ واذا من هذا

القبيل نظر لانهما لا يلزمان الظرفية نص على

ذلك سيبويه في الكتاب اذا يقوم زيد

اذا يقعد عمرو يعني وقت قيام زيد وقت قعود

عمرو فاوقع اذ اههنا مبتدا وخبرا وانشد

غيره وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح

اصحابي ولبثت براحي قالوا اذا ههنا المحل المجرور

على البدلية من غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه

بانه منصوب المحل لوقوع الفعل عليه في القران في

اوايل القصص وهو اذكر مضمرا وظاهرا نحو

واذ قال ربك واذ قال الله تعالى وغير ذلك

مثال الظاهر نحو قوله تعالى واذكروا

اذ جعلكم خلفاء

وقد اعترض بعضهم على هذا باسماء الافعال
نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف فانك لا تحدث
عنه ولا عن معناه الدال هو عليه فان صه يدل
على اسكت ولكن يتأتى الاخبار عن اسكت
كما لا يتأتى عن صه وعلى هذا سائر اسماء الا
فعال والجواب عنه انهم وان قالوا ان هذه الا
سماء موضوعة مواضع الافعال الا ان يكون
ذلك تجوزا منهم فان هذه الاسماء موضوعة موضع
مصادرها سادة مسد افعالها فاذا قلت صه فمعناه
سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثم
اقيم صه مقامه ولما كان سادا مسد الفعل
عبر النحويون انه اسم للفعل قصرا للمسافة والا
فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهذا الذي يحقق اسميته

القول

[illegible] ٨

وقد ربما

[illegible]

وقد ربما كان يختلج هذا التأويل في صدري حتى ظفرت
بنص من قبل ابي اسحق الزجاج فانه ذكر ان آمين
انه حرف موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع
موضع السكوت والسكوت مما يحدث عنه في قولك
السكوت حسن فاذا لا فرق بينه وبين مه في ان كل
واحد منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم ان تعريف
الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف
ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث عنه ليست
من الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث
لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية فان تلك
احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه في معنى
ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه
بدون احدهما قلت التعريف باحد الشيئين

٧
المراد من الفصول المقومة الجزء الذاتي كالحيوان
والناطق للانسان والمراد من اللوازم الخاصة
كالضاحك للانسان وانتفاء كل واحد من الحيوان
والناطق والضاحك مستلزم الانتفاء واذا عرفت
هذا فاعلم ان صحة لا مع الجزء الذاتي للاسم ولهذا
صحة لعدم انتفاء الاسم بانتفائها لوجود الاسم بدون
صحة الحديث كالاسماء اللازمة للظرفية نحو حيث ومتى
وكونه

ايضا غير مناسب لما فيه من النكارة المنا
فية للتعريف على ان لقائل ان يقول الحكم
على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى
الوقت والمكان مطلقا مما يستشفه
الضعيف من وراء الاعتراض فان
الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى
الوقت والمكان مطلقا بل في معنى هما
مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان
اذا تقيدا بهذا القيد مما لا يصح الحديث
عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه
محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا
معا فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه
فان قلت اذا كان في معنى الوقت والمكان

مقيدين

[illegible]

معناهما

المقيدين بالقيد المذكور فقد اشتملت على معنى مطلق
الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناهما
قلنا فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال
اسماء لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر
مما يحدث عنه قوله كزيد والعلم والجهل اراد
بهذه الامثلة ايذانا مذهبا بان الاسم يقع
لعين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد
وعمرو ولمعنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء
كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل
قوله ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام
وانما اختص دخولهما بالاسم لانهما يفيدان
التعريف على المسمى والتعريف ممتنع الا
في الاسم لان الافعال والحروف فاندل

قوله عامة الاكثر الافعال احتراز من افعال الناقصة لعدم دلالتها على الحدث والظاهر ان المراد جميع الافعال

اعلم ان العلم عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل والجهل عبارة عن عدم العلم عما من شانه العلم

اي اسم شيء ما يمكن ادراكه بالبصر والاحاطة بالنظر واسم معنى

فقال المصنف ومن علاماته لانه من للتبعيض فكانه ذكر بعض علاماته دون البعض اشارة عليه

لان الافعال اخبار والاخبار لا يكون نكرة فلا يتصور فيها التعريف

على معان لا يتصور فيها التعريف واما قول
ان ع ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن
جحره بالشيحة اليتقصع مما لا يعتد به لقلته وندرته
والذي يشجعه على دخالهما على يتقصع
وهو فعل مضارع انه رآهما في الصفات
بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فا
ستعملهما على هذا المعنى قوله وحرف
الجر انما اختص دخول حرف الجر بالاسم
لان الحرف الجر انما دخل الكلام ليجر الافعال
التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء
نحو مررت بزيد واخذت منه وغير ذلك
فامتنع دخولها الا على الاسماء بعد مجيء
فعل لفظا او تقديرا وانما عملت الجر لانها
لما

لما لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة التي لا تكون
الا في الاسم وهو الجر لا يقال ان الجر قد يدخل الفعل
لوقوعه مضافا اليه لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد
فيقوم فعل في محل الجر وان اردت صورة الجر
فهو ايضا مما يدخل نحو لم يكن الذين كفروا الا ان تقول
ان الاعراب له اعتبارات ثلث أن يظهر صورة
وتقديرا نحو مررت بزيد وان لا يظهر تقديرا و
يظهر صورة الحركة لامتناع حرف الاعراب
عنه نحو مررت بقاض وان لا يظهر محلا لا صورة
ولا تقديرا اي كان في محل لو كان فيه غيره من المعربات
لظهرت تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته
فاذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد من العامل
ممتنع في الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث

والعبرة في الاعراب بالاولين دون الثالث
الا انهم حكموا على مثل من وما والذي وغيرها
بانه مبني مع كونه في التركيب مرفوع المحل او منصوبه
او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية وكذلك
في الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين
انما اختص لحاق التنوين بالاسم لانه انما دخل
الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف
نحو زيد ورجل واحمد وذلك لا يتصور الا في
الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا في
الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة في نحو
صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه
افعل السكوت واذا نونت كان المعنى سكوتا
ما وذلك لا يتصور ايضا الا في الاسم واما عوضا

من المضاف اليه

من المضاف اليه في نحو يومئذ كان الاصل اذ كان كذا
وكذا والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت
ان التنوين الداخل لاجل هذه المعاني التي ذكرها ... وهي
لا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق قافية
الشعر بدلا عن حرف الاطلاق في نحو قول جرير اقلي
اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت
لقد اصابن فان الاصل عتابا واصابا بحذف حرف
الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين الغالي
الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول رؤبة
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فان الاصل في المخترق
ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص له بالحركة لالتقاء الساكنين
لهما بالاسم وقولهم التنوين يختص بالاسم
ارادوا الثلثة الاول دون الاخرين قوله

والفعل ما دخل قد والسين وسوف اعلم
انّ للفعل حدًّا وعلامات فحدّه على ما ذكره الز
مخشري وغيره وهو ما دلّ على اقتران حدث
بزمانٍ وامّا العلامات فمنها دخول قد وانّما
اختصّ دخول قد بالفعل لانّه وضع لتقريب الماضي
من الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل
الفعل في المستقبل نحو انّ الكذوب
قد يصدق فيمتنع دخوله الّا على الماضي
او المضارع ومنها دخول السين او سوف
وانّما اختصّ دخولهما بالفعل لانّهما وضعا
للاستقبال والاستقبال ممتنع الّا في
الفعل فدخولهما ممتنع الّا على الفعل نحو سيخرج
وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيسٍ
اي مقدّم خبر اي مؤخّر مبتدا

دتُأخير

وتأخيرٍ ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولمّا
يضرب وانّما اختصّ دخولهما بالفعل لاختصاص
الجزم بالفعل كاختصاص الجرّ في الاسم على ما يجيء
من بعد ومنها اتّصال الضماير البارزة المرفوعة
نحو اكرمت واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة
عن المستكنّة فانّها لا تختصّ بالافعال بل تستكنّ
في الصفات ايضًا نحو زيدٌ ضاربٌ اي ضاربٌ هو
كما تقول زيد ضرب وامّا البارزة فلا تتّصل الّا
بالفعل ولم يتعرّض المص بذكر البارزة ولعلّه
اراد بالاتّصال في قوله واتّصل به الضمير المرفوع
المعرفيّ اللغويّ دون النحويّ حتّى لا يتناول
اي شامل اولهما
هذا الّا الضمير البارز الّا يرى انّك اذا قلت

وانّما قال واحترزنا بالبارزة لانّ للبارزة
عبيد مذكور في بعض المصباح

وانّما اورد ثلثة امثلة اي انّ اخر الفعل
عند اتّصال الضمير المرفوع به قد يكون
ساكنًا كالاوّل ومفتوحًا كالثاني ومضمومًا
كالثالث

وانّما اختار علامة للفعل لانّها تميّز الفاعل
والفعل يقتضيه والاسم مستغنٍ عنه فلا
يتّصل

نحو زيد ضارب وعمرو مفردين
وبكر كريم

ضربت وضربنا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل

شيء بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع

ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا باصطلاح

النحوي لان الحس يشهد بانه ما

اتصل به شيء واما المرفوع فقد احترزنا بها

عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل

بالفعل اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف

نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة فقد

تتصل بالحروف نحو انني وانك وكذا اخواته

وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانه اذا

قلت الضاربك والضاربه فالضمير ههنا الضمير

المنصوب عنده على ما سيجيء بعد لا يقال ان

اسماء الافعال قد تتصل بها الضمير المرفوع البارز

نحوها

نحو هاتوا مثلا وهو علامة الفعل والحال ان اسماء

الافعال ليست بافعال في الحقيقة لانا نقول

لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضماير مسندة

اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب

كالكاف في اياك وهناك ورأيتك والتاء في

انت وانما كان اسنادها الى الضمير المستكنة فيها

ابدا لانها لو كانت ضماير فاعلها لوجب ان يكون اسناد

جميعها اليها كما في الافعال واذا كانوا يقولون يا هؤ

لاء حيهلكم ويا قوم صه ونحوها ولا شك ان اسنادها الى

ما استكن كذلك هاتوا مسند الى ضمير مستكن وانما

لحوق الواو ايذانا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد

فهو كنحو الواو في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى

الذين ظلموا على احد التاويلات الثلاث ومنها لحوق تاء

فيهما

الثانيث الساكنة احترز بالساكنة عن المتحركة
فانها تختص بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة
فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت وبئست
وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل الفعل
وخفة الاسم للتعادل بينهما **قوله** وثلثة امثلة
المفتوح الاخر ويسمى الماضي والماضي هو الدال
على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني
على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل
في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فالاصل ان
تبني ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل
في البناء السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم
وهو وقوعه موقعه في مررت برجل قام كما تقول

مررت

مررت برجل قائم ففضل بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه
الاسم بوجه من الوجوه والحاصل ان المضارع لما ضارع
الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب والماضي لما
كانت مضارعته غير تامة لم يعرب ولكن عدل
عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة والامر
لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وانما اختير
الفتح من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو
ابدا مفتوح الا ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمه
اما السكون فعند الاعلال نحو دعا ورمى والاصل
دعو ورمي وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو
والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا الفا والياء
الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق هذه الضمائر
فرارا عن توالي اربع حركات فيما هو في كلمة واحدة اعني
عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت وضربا وضربن وانما اسكن صح
الفعل صح

والفاعل اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء واما

النظم فمع واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت

مدة فما قبلها مضموم ابدا **قوله** وانما ما

يتعاقب على اول الزوائد الاربع وانما اعقبت

هذه الزوائد على اول المضارع لانها وجبت المخالفة

بين المضارع والماضي وكان الفعل اما صادرا عن

المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن الغايب او عن مخاطب

المخاطب فطلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه

المعاني جريا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا

اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة

دورها في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها او عن

بعضها في الحركات فعمدوا الى الالف فحركوها

ليتاتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها

اولا نا

اولانا اولا نهاية في الاصل اخف فاستوثر المتكلم

بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها

اولا تقضي الى الاستبشاع لان القاعدة ربما

يقع واوا فلو زيدت عليها واو اخرى ثم

خلت الواو العاطفة لادى الى اجتماع الامثال

وكان يشبه نباح الكلاب فعوضوا عنها التاء لانها

كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل

وراث ووجاه وجعلوها للمخاطب وللتانيث

لكونها علما للمخاطب والتانيث

في الماضي ولم يمكن الفرق ههنا باسكانها في

احد الموضعين لوقوعها اولا بخلاف الماضي

ولم يمكن الفرق بضمها ايضا لالتباس الفعل

المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولا كسرها

علامة صح

ايضا صح

لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة

فيقول تِعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا

كما انها تمنع من زيادتها اولا لافرادها فتعينت

للغايب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا

للمتكلم مع غيره حرفا تزاد في اول الفعل

فوجدوا اليق الحروف بذلك الموضع النون

لانها علم للمتكلمين بنا ولانها اقرب

الحروف شبها من حروف المد واللين

لكونها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق

فان قلت فلم اختصوا صيغة المضارع بالحاق

الزيادة دون الماضي قلنا لان صيغة المزيد عليها

بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل

بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة تابعة للزمان السابق

والاحقة

واللاحقة للاحق قوله ويسمى المضارع وانما

سمي المضارع مضارعا لانه يضارع الاسم

اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى

والاستعمال اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل

في حركاته وسكناته وعدد حروفه نحو ضارب و

يضرب ومدخل ويدخل واما المعنى فمن وجوه

احدها انه شايع فيختص اعني انه صالح للزمان الحال

والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول اللام والسين

او سوف كما ان الاسم الجنس شايع لامته

ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها

انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية

والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول احد العوامل

وثالثها انه باشيوعه قد اشبه الاسماء المنكر

ظرف

اي يختص زمان الحال بدخول اللام
وبالاستقبال بدخول السين او سوف

والثاني صح

والفرق بين اسم الجنس والجنس
ان اسم الجنس يطلق على القليل و
الكثير كالماء والجنس لا يطلق
على الكثير بل يطلق على واحد
على سبيل البدل كرجل
مل
كة

كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد
منهما الى معنى في اسم الفاعل والفعل المضارع الى
الحال عند الاطلاق نحو زيد مصلّ و زيد يصلي
واما الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه
موقعه نحو زيد قائم و زيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء
على كل واحد منهما نحو ان زيدا القائم و ان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من
هذه الوجوه سمي مضارعا واعرب بوجوه
اعراب الاسماء وعوض الجزم مكان الجر على
ما سنبينه في موضعه قوله ان اللام في قولك
ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت
اذا كان اللام للحال فكيف جامعت حرف
الاستقبال في قوله تعالى لسوف اخرج حيا

في قوله

٢٠٤

وفي قوله تعالى ولسوف يعطيك قلنا ان اللام
تفيد التوكيد والحال وفي الايتين قد تجرد لمعنى التو
كيد ونظيره حرف التعريف في الله فانه يفيد
التعريف مع انه عوض من همزة اله ثم تجرد في
النداء للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف
فلهذا اجيز ندائه مع ان الجمع بين حرف
التعريف وحرف النداء ممتنع ولذا قطع
همزته نحو يا الله قوله الموقوف الاخر وسمي
الامر اعلم ان صيغة الامر للحاضر توخذ من المستقبل
لا لمخالفة بين صيغتيهما الا ان تنزع الزائد ثم
بعد ذلك ان كان ثانيه ساكنا تجتلب همزة
الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن
وان كان متحركا تركته على حاله فتقول من

المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فاذا دخلت المضارع لام الابتداء خلص المضارع للحال وقائل ان يقول اللام لا تخلص للحال لانه لو كان خالصا للحال ينبغي ان لا يجامع حرف الاستقبال للمنافاة بينهما والتالي باطل لانه يجامع معه كقوله تعالى لسوف اخرج حيا ويمكن ان يجاب عنه بان اللام يفيد التوكيد والحال وفي هذه الاية تجرد لمعنى التوكيد مثال المضارع الذي دخل عليه اللام الخالص للحال كقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به احترز به لمعترض بان اللام لا يفيد الا ما كان خالصا للمضارع للحال ان الا ذهاب ...

تضرب اِضْرِبْ ومن تَعِدُ عِدْ ومن تُجَرِّبُ جَرِّبْ
ومن تُحاسب حاسب وهذه معنى قوله مشتقا
على طريقة اِفْعَلْ اي اشتق من مضارعه
كاشتقاق اِفْعَلْ من تفعل واما قولهم
في تكرم اَكْرِمْ بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم
تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على اَكْرَمَ فجاء
بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس
بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه من المزيد فيه
وانما حذف الهمزة من المضارع فرارا من
اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو أاكرم وقد
حذفوا من الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد
ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي
مبني على السكون لان الاصل في الافعال

البناء

البناء على ما سبق الاشارة اليه والاصل في
البناء السكون وانما اُعْرِبَ منها ما اُعْرِبَ
وبُنِيَ على الحركة ما بُنِيَ لحصول المشابهة بينه
وبين الاسماء ولا مشابهة بين فعل الامر
وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالضرورة ان يكون
باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب
مجزوم لان الاصل في اِفْعَلْ لِتَفْعَلْ كقولهم
في امر الغايب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي
صلعم وبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سنتهم
في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله
ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك من وقوع
اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنا
فاجتلبت الهمزة الوصل ليبتدأ بها واصبح بناء ذكروا

ولهذا لم يحذف في امر الغايب والمتكلم معلوما ومجهولا الا في موضع الضرورة كما في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة لان الاصل ليقيموا الصلوة من نوع المعاني

بان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع
وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة
ثابتا كانت العلة ثابتة سالمة عن المعارضة
فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله تعالى وبذ
لك فليفرحوا وامثاله معربا لوجود حرف
المضارعة وحرف المضارعة محذوف في محل
النزاع فكانت علة الاعراب منتفية
فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب
قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم
ولا فعل والحرف ما دل على معنى في غيره
وذلك لان الحروف وصل وروابط تتلاحق
بها المعاني الاسمية والفعلية ولا عبرة
لمفهوماتها على الانفراد الا يرى ان معنى
في مثلا

في مثلا لا تحصل على الانفراد حتى تتوسط بين كلمتين
وعلى هذا سائر الحروف لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال
وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه كلها معان
لا تحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول ان هذه
الحروف قد تدل على المعاني المذكورة ولكن عند
انحيازها الى الاسماء والافعال فلا تدل عليها دلالة
الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في واقع كما يقال الا
شتمال واقع وعلى هذا سائر الحروف فهذا معنى
قوله والحرف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا
محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كلا من
هذه الاقسام الثلثة تسمى كلمة فاعلم
انه اذا ائتلف منها اسمان او فعل واسم
وافاد سميتا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق

على ما يحسن السكوت عليه وذلك لايتا
تى الا بعد الاسناد والاسناد في عرفهم عبارة
عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافا
دة التامة اى على وجه يحسن السكوت
عليه والاسناد لا ينعقد بين فعلين ضرورة
امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين الحرفين
ولا بين حرف واسم وحرف وفعل لما عرفت
ان دلالة الحروف ليست دلالة الاستقلال
وانما هي عند انحيازها الى الاسم
والفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين
فعل واسم لان الاسم هو الدال على الذات
والشخص والفعل هو الدال على المعنى
والنسبة فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة

وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل
لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا
معنى قولهم ان الخبر لابد وان يكون فعلا او في معنى
وقد نصوا على ان زيدا اخوك في تاويل مولاك
وعمرو غلامك في تاويل مملوكك فمن هذا
عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلث شرايط
احديها التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قايم
واقوم والثانية كون ذلك التاليف من الاسمين
او اسم وفعل والثالثة كون ذلك التاليف
على وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة
او التقييد اى التوصيف وغيره نحو غلام زيد او
غلام زيد او الرجل الذاهب فقوله اذا ائتلف
اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز به

عن افراد الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل
اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز
به عن الاقسام الاربعة المشار اليها
قوله وافادا اشارة الى الشريطة الثالثة
وقد احترز به عن التعداد والاضافة والتوصيف
ونحوها اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه
الكلام بالترادف بين النحويين قوله
والجملة ربع قد عرفت ان الكلام والجملة
لا يتأتى بدون الاسناد فنقول ان المسند
والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما
صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما الى جملة
اخرى او قد عرض لهما ذلك والثاني هو الجملة
الشرطية نحو ان يأتيني زيد اكرمه والاول اما

ان لا يكون

ان لا يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا
تقديرا او يكون مؤخرا عنه اما لفظا واما تقديرا
والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قايم او قايم
زيد والاول اما ان يكون المسند ظرفا وما
جرى مجراه اولا والثاني هو الجملة الفعلية
نحو ضرب زيد واقايم الزيدان وهيهات
الامر وغير ذلك والاولى هو الجملة الظرفية
نحو في الدار زيد وامامك عمرو فان قلت
قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع
مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع
المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا
والجواب عن هذا مبني على مقدمة وهي
ان الظرف المستقر ساغ التساد مسد الفعل

لا يخلو من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة
التي هي المبتدأ والموصول والموصوف
وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف
النفي قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم
الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان
الظرف ههنا للنيابة عن الفعل يعمل
عمله لا سيما وقد تقوى بالاعتماد وذلك
نحو زيد في داره عمرو وجاءني الذي في الدار ابوه
ومررت برجل في كمه كتاب ولقيت زيدا
وعليه جبة وشيء وافي الدار اخوك وما فيها
ابوك واما الاول فهو الظرف الذي لم يعتمد
على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان
يكون حدثا او غير حدث والثاني لا يعمل
في المظهر الذي بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه
بالابتداء والظرف المقدم محتمل لضميره ووقوع
ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية
نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء عندهم
وفي الظرف المقدم ضميره وهو معه واقع خبرا له
وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية
مثله اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الا
عتماد كما لا يشترطون لاعمال اسم الفاعل و
المفعول ووافقهم الاخفش منا في المسئلتين
اعني اعمال الظرف واعمال الصفات من غير
اعتماد وهذا اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف
غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية
عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك

يعني الواقع اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف
حدثا لفظا نحو يوم الجمعة الخروج او تقديرا
نحو من اياته ان تقوم الساعة فيعمل
الظرف من غير شرط الاعتماد وان لم يكن
الواقع بعد الظرف حدثا لا لفظا ولا تقديرا
فانما يعمل فيه بشرط الاعتماد دون الفرق انه

يوم الجمعة الخروج والامك الوقوف ومنه
قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض خاشعة
لان التقدير رؤيتك وقوله تعالى ومن اياته ان
تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء وعند
الخليل لا فرق بين الحادث وغيره فى
اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء
عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس
فاذا تلخص هذا فنقول قولهم عندى مال جملة
ظرفية عند الكوفيين والاخفش وعند
البصريين رحمه الله جملة اسمية لان الخبر
اعنى الظرف مع ما تضمنه من ضمير المبتدا جملة
عندهم لكونه مقدرا بالفعل نحو استقر او حصل
دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول

نحو الذى فى الدار زيد والصلة لاتكون الا جملة وعلى
كلا المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح
لان المجموع او الجزء الثانى جملة ظرفية بلا شبهة
قوله وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسى اعرابه اعلم
ان الجمل كثيرا ما تقوم مقام المفرد فيقدر فى محلها
اعراب المفرد القائمة هى مقامه وهو المعنى من قوله
فتكتسى اعرابه محلا وذلك بحكم الاستقراء فى ستة
مواضع احدها المبتدا خبر المبتدا وذلك زيد
ذهب اخوه وزيد ابوه ذاهب وبكر ان تعطه
يشكرك وخالد فى الدار فقولنا فى الدار جملة
عند اصحابنا لسده مسد حصل او استقر على
ما ذكرناه انفا وعند الكوفيين مفرد لان التقدير
فيه مستقر عندهم وانه مع الضمير ليس بجملة
على ما سنبين ذلك فى موضعه وثانيها الخبر
فى باب ان نحو ان زيدا ذهب ابوه وبلغنى ان

عمرًا وقد ذهب اخوه وكأنّ عمرًا غلامه اسدٌ وجاءنى زيدٌ

لكنّ عمرًا لم يجئ وليتَ زيدًا ان تأتِهِ يكرمْكَ ولعلّ زيدًا فى الدار

وثالثها الخبرُ فى باب كان واخواتها نحو كان زيدٌ قد قام ابوه او قائمٌ ابوه

او ان تعطه يشكرك او امامك فهذه الجمل منصوبةُ المحلِّ على الخبرية

ورابعها المفعولُ الثانى فى باب حسبتُ نحو حسبتُ زيدًا قام اخوه على قياس ما تقدّم

وحكمُ هذه الثلثةِ حكمُ خبرِ المبتدأ وخامسها صفةُ النكرةِ نحو

مررتُ برجلٍ اعجبنى كرمُهُ او ابوه كريمٌ او ان تراه اعجبكَ حسنُه

او فى حسبه شرفٌ والجملة لا تقع صفةً الّا للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة

والموصوف تعريفًا وتنكيرًا والجملة نكرة لكونها خبرًا شايعا

كالفعل فموصوفها لا يكون الّا نكرةً وسادسها الحالُ واعلم

اوّلًا انّ الحالَ لاستغناء صاحبها عنها وثبوتها له فى حالٍ

دون حالٍ ومجيئها فضلةً ابدًا لم تتّحد بصاحبها ذلك الاتحاد

فاقتضت الحالُ لذلك ان تؤكّد وشيجة الاشتراك بينهما بمزيد ربطٍ

وذلك عند كونها جملةً واما عند كونها مفردًا فلدلالة الاعراب لفظًا

على نسبةٍ وتعلّقٍ هناك معنويٍّ لم يفتقر الى تكلّف تعلّقٍ آخر ثم انّ

للحال

للحال اصلًا واسلوبًا ونهجًا فى الاستعمال ملحوبًا اما الاصلُ فهو ان تكون

صفةً منتقلةً دالةً على الحدوث والتجدد اللهم الّا فى الحال المؤكّدة نحو

زيدٌ ابوك عطوفًا فلا ينحرف بها عن ذلك الّا بتأويل واما النهج

فى الاستعمال فهو ان تستعمل مثبتًا لفظًا بدون حرف نفى فلا يكاد يقال

جاءنى زيدٌ لا راكبًا اللهم الّا فى الالفاظ العامية وكلام المولّدين

بل غير راكبٍ ثم انّ الجملة الواقعة موقع الحال متى سيقت مساق

هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد فى استغنائها عن رابطةٍ تجمع

بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها

تتوسّط ما يدلّ على الربط بينها وبين صاحبها حقيقٌ واذا تمهّد هذا

فنقول اما الجملة الاسمية فحقّها ان تصدّر بما يدلّ على الربط وهى الواو

الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفةً عما هو اصل الحال اعنى التجدد

والانتقال لكون الجملة الاسمية فى الامر العام مفيدةً بمعنى الثبات

والدوام نحو جاءنى زيدٌ وغلامه راجلٌ وقد تحذف فى الندرة

نحو كلّمته فوه الى فىّ ورجع عودُه الى بدئه ونحو قول الشاعر

ولو لا جنان الليل ما آب عامرٌ الى جعفرٍ سرباله لم يمزّق

وعلى هذا اذا كانت منفيةً نحو لقيتُ زيدًا ولا مالَ له بلا الواو
ههنا لانحرافها عن اصل الحال وعن نهجها فى الاستعمال جميعًا
اوجب التهمة الا ان يكون الحالُ مؤكِّدةً نحو هو الحقُّ لاشبهةَ
فيه وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لاريب فيه على احد الوجوه فههنا
لايسوغ الواو لكون الحال تامّة التعلّق بصاحبها بل جرت مجراه
فى المعنى فتخلّل الفاصل هنا كتخلّله بين الفضا ولحائها واما الفعلية
فلا يخلو فعلها من ان يكون مضارعًا او ماضيًا اذ الامر لايتأتى
وقوعه هذا الموقع لكونه طلبًا غير ثابتٍ بنفسه فمحالٌ ان يكون
ثابتًا لغيره فان كان مضارعًا فلا يخلو من ان يكون مثبتًا او منفيًا
فان كان مثبتًا فهو واردٌ على اصل الحال ونهجه فلا يجوز الواو نحو
جاءنى الاميرُ تُقادُ الجنائبُ بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه
الامران لورودِه على اصل الحال دون نهجه فى الاستعمال فلا يجب الواو
نحو جاءنى زيدٌ لا يركبُ او ولا يركبُ وان كان ماضيًا فكذلك
يسوغ فيه الامران لانحرافها عن نهجها اذ لابدّ فيه من قد
ظاهرةً او مقدرةً مثبتا وكذلك من حرف النفى منفيًّا نحو جاءنى زيدٌ

قد

زيد قد ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اى قد حصرت صدورهم وعلى هذا قولك كنتُ اسعى فى امرٍ كذا
ما كان يغنينى السعى او وما كان يغنينى السعى واما الظرفية فالظرف
فيها لايخلو من ان يكون عاملًا فى ضميرٍ صاحبِ الحال المستكنّ فيه او
فى اسمٍ مظهرٍ بعده اما الاول فبغير واوٍ البتة لانحطاطها فى
سلك المفرد بل هو مفردٌ عند بعضهم على ما سبقت اليه الا
الاشارة وذلك نحو جاءنى زيد على فرسه واما الثانى فسائغٌ
فيه الواو وتركه نحو جاءنى زيدٌ وعلى كتفه سيفٌ او على كتفه
سيفٌ وذلك لما يتجاذبها من شبهى الجملتين الاسمية والفعلية
لفظًا ومعنًى واما الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال
فلا يقال جاءنى زيدٌ ان تسألْ يُعطِ على الحال بل لو اريد
ذلك تُجعل الجملة الشرطية خبرًا عن ضمير ما اريد الحال عنه
نحو جاءنى زيدٌ وهو ان تسألْ يعطِ فيكون الواقع موقع الحال
الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل السرّ فيه ان الجملة الشرطية
لتصدّرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لاتكاد ترتبط

بشئ قبلها الا ان يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك
كما فى الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يتصرف
الى نفسه مما وقع بعده ما فيه اذ فى صلوح لذلك وكذا الموصوف
لما بينه وبين الصفة من الاشتباك والاتحاد المعنوى حتى
انهما قد جعلا شيئا واحدا فى غير موضع بخلاف الحال فانها
تنقطع عن صاحبها احدا ولذلك سموها قطعا فلم يسوغوا
وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها ودونها فى معرض الاهمية
التى ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة
بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة
الشرط فتلك الجملة لم تخل من ان عطف عليها ما يناقضها
او لم يعطف والاول ترك الواو مستمر فيه نحو اتيك
ان اتيتنى وان لم تاتنى اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين
فى مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان
الى معنى التسوية كالاستفهاميين المتناقضين كقوله تعالى ءانذر
تهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم

واما

واما الثانى فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك وان لم تاتنى
واكرمك وان اهنتنى ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة
وقد ذكر الجنزى فى مسائله العشرين بان الواو ههنا للعطف
دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اتيتنى وان لم
تاتنى وان لم تهنى وان اهنتنى محتجا بان ان للمستقبل والمستقبل
لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم
تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك
لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا جاز وقوع الشرطين
المتناقضين حالا لخلعهما عن معنى الشرطية فليجز فى الواحد
على ان قوله ان المستقبل لا تقع موقع الحال ممنوع اذ يصح وقوع
المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل منه مسئلة الكتاب
وهى مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا الصيد به غدا
كما فى قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين
رؤسكم ومقصرين اى مقدرين التحليق والتقصير فوضح
ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا فى الجملة فهذه هى المواضع

اى المواضع المذكورة الستة

الستة التى ذكرها المصنف ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وورائها
اشياء اخر هى كالمتشعبة عن هذه منها المفعول الثالث فى باب
اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا شرف ابوه او ابوه شريف او ان تاتيه
يكرمك او عنده مال ومنها خبر لا التى لنفي الجنس نحو لا رجل شرف
حسبه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او لا رجل
ابوه قائم على قياس ما تقدم ويجمع هذه المواضع التسعة
قولنا ان الجملة انما تقع موضع المفرد اذا كانت خبرا للمبتداء قبل
دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة للنكرة او حالا وقد
يظن ان منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم
يقوم زيد واذ الخليفة عبد الملك وليس بصواب لان المراد
بالجملة فى مثل هذه المواضع هى الجملة الحقيقة التى لا تكون
فى معنى المفرد بل يكون واقعة موقعه والجمل المضاف اليها اسماء
الزمان والمكان جمل فى اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقة لا تقع
مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه فى مثل هذا الموضع
هو المصدر حقيقة دون الجملة قوله فيكون فيها ضمير عائد

الى

الى الاسم الاول والسبب فى اشتراط الضمير فى هذه المواضع
لفظا او تقديرا ظاهر لانه لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق
عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا او وصفا او حالا له فان نقض
هذا بشكل بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش
قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن الضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد
قلنا كلامنا فى الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرت من الجملتين غير واقعة
موقع المفرد فلا يرد علينا النقض اما الاولى فلان الحال المجردة عن
ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير
ذي الحال بحال لا تقول جاءني زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة
الحالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثانية
فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة
خبرا له لا تكون واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان
الجملة الواقعة موقع المفرد انما هى الواقعة موقع المفرد
فى هذه المواضع فلا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع فى
هذه المواقع هى الواقعة موقع المفرد ثم السبب فى جواز اخلاء

الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه
بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان
المعنى اتيتك هذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد
منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب
لانها عبارة عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى
فجرت مجرى قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدا فلا يفتقر
الى ما يصل بينهما **قوله** وسترى ذلك وعد ببيان هذه
الاشياء الستة لا بتفصيل وقوع الجمل هناك اذ ليس
في الكتاب منه عين ولا اثر وهذا الذي يبسط من عذري
في بسط الكلام في هذا الموضع وقد نبهت ههنا على رموز
خلا عنها الاصل المنتخب منه **قوله** الاعراب ان يختلف
اخر الكلمة باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه
يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته
اذا بينها الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرب لم يوقف
امتعجب

امتعجب انت من حسن زيد ام ناف الاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسان منه
من الاوصاف او الاعضاء فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا
رفعت ظهر ان المراد منه نفي الاحسان عنه واذا جررت مع رفع احسن علم
ان المراد منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت والهمزة
للسلب لان الاعراب انه ازالة اللبس والفساد وانما جعل الاعراب
الاختلاف في اخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب علم
احوال الكلم ولا يحسن المصير الى الحال الا بعد الفراغ من الاصل
فلهذا جعل الاعراب اختلاف اخر الكلمة وانما قيد اختلاف الاخر
الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف
في اخر من ونحوها في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان
مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف لاحظ لها
في الاعراب وانما الحركة في نون من لالتقاء الساكنين **قوله** وما في
اخره الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية
والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون صحيح الاخر او معتل الاخر
فالاول يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلث نحو جاءني زيد

ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون
آخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري
لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو هذه عصا ورايت عصا
ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري
من حيث ان الحركة مقدرة في اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلب
الواو والياء في عصا ورحى الفا واعراب المبني محلي ولا تقدير
للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم بين المحلي والتقديري وان كان
ياء نظر فان تحرك ماقبلها كالقاضي والعمي فان رفعه تقديري
وكذا انجراره لاستثقالهم الضمة والكسرة على الياء المتحرك
ماقبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة فلا
فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرته وكسرة
ماقبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة وذلك
نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي وان كان ماقبلها
ماقبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو
هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت بظبي وان كان اخره واوا فلا

فلا يكون ماقبلها الا ساكنا وهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم في الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو قبلها حركة وقلبهم واو
دلو وحقو في الجمع على افعل نحو ادل واحق مما يحققه قوله
واصل الاعراب بالحركات اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلايل
الاعراب اولا ولذلك تراهم لا يعدلون منها الى الحروف الا عن ضرورة
وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة واعلم اولا
انها اسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد فاصل اب ابو كعصو
بدليل ابوان فكان القياس اولا ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ماقبلها كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج
حذفوه فرقا بين المتشبث وغير المتشبث والحذف بالمتشبث
اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته
على المضاف اليه الغير المذكور التزاما فاذا اضيف الى غير ياء
المتكلم زال بعض الثقل اذ الاضافة ازالة التضمن اذ المتضمن
هو المضاف اليه وقد صرح به فيرد ما حذف منها لاجل الثقل
المعنوي واذا ردوا المحذوف فلم يتات لهم ان يجعلوا

اعرابها بالحركات بعد ردّ الواو لتحققها علیها ولم یجعلوا الواو
الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا
اعرابها بالحروف تمهيدًا لما نووه من اعراب التثنية والجمع
على حدّها بالحروف على ما يجيء فاعربوا هذه الستة من الاحاد بالحروف
ايقاعًا للانس بها واستقامةً للطبايع الى قاعدة الاعراب بالحروف
في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين بلا نظير لهما في الاحاد
وخصّوا هذه الستة لانها مقتضية للاضافة والاضافة فرع على الافراد
فضاهت التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورايت اباه ومررت
بابيه ولهم في ذلك طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو
في الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرء ثم
اسكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفًا فصار ابوه وابيه بعد
الانقلاب في المجرور مثلها في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت
الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه والثاني انهم نقلوا
حركة الواو في حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركتها وقلبوها الفا
في حال النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها وقلبته
ياءً

ياءً لما ذكرنا ففيها النقل في حال الرفع والقلب حال النصب والقلب
والنقل حال الجر وذكر جدّي رحمه الله في تعليل اعراب هذه الاسماء
وجهًا آخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف
من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو
ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل
اعراب الواحد والمفرد بالحركات لزم اعراب المثنى والمضاف الزايدين
عليه بشطر بالحروف الزايد على الحركة بشطر واختصوا هذه الستة
دون ساير المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر لانها ترد
ردّها الى الاصول في التثنية يعني ابوان واخوان ولا يقال يديان
الا فيمن يقول في الواحد يدى وفي العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء
مضافة بالحركة مثلها مفردة ذهابًا بالمضاف مذهب المفرد فيقول
ابه وابه وابه واعلم ان هنوه وهنه لغتان مشهورتان وكذلك
حموه وحمه وفوه وفمه وفي الحديث فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات
الكتاب وقد بدا هنك من المئزر وفي الكلام يتذن فاتى حمها
وجارها وفي الحديث الا الحمو الموت وقولهم ويصبح ظمآن

وفي البحر فمه وفي فيّ ماءٌ وهل ينطق من في فيه ماءٌ واصل فمٍ فوهٌ

فحذفوا الهاء حذفاً غير قياسي كما حذفوا حروف العلة لمشابهتها في خفائها

اياها ولم يكن في كلامهم اسمٌ متمكنٌ على حرفين ثانيهما واوٌ فابدلت

منها الميم لتقارب مخرجيهما فلمّا اضيف رُدّ الى اصله ذهاباً به

مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول

اباه في الاحوال الثلث كما يقال عصاه قال الشاعر ان اباها وابا

اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابي حنيفة رضي الله عنه

لا ولو رماه بابا قبيس وارد على هذا ثم ان هذه الاسماء

متى اضيفت الى ياء المتكلم لم يرد حرف العلة اذ لو ردت

لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابيّ واخيّ ولما لم يلزم ذلك في فمٍ

حيث لم تكن له جمع سلامة رُدّت فقيل فيّ وقد جاء فمي

كما جاء فمُه واما ذو فانها لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة لانها

موضوعة وصلة الى الوصف باسماء الاجناس على ما عسى يجيء

ونحو ابائك ذوي ار ومتها ذووها شاذ والثاني في التثنية والجمع المصحح

وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف

فرع

فرعٌ على الاعراب بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل

وانما اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان الحروف

ثلثة فاختص واحد بهذا وواحد بذلك واشتركا في واحد

ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية

اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور

بخلاف التثنية فالالف اخف من الواو فاختص الاخف بما هو الاكثر

في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع

لان الواو هي اخت الضمة فهي على الرفع ادل منها على غيره فجعلت

علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت بمنزلتها في التثنية حملت عليها

فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت

الفتحة وجعلوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة

بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما يوجبه المناسبة انما هي بين الجر

والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما جعلا اعني الالف

والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما

لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقاً

معنى دلالة الواو على الرفع اكثر من دلالة الواو على النصب والجر فاحفظ

اي المناسبة

اي في التثنية والجمع

بينهما اي في التثنية والجمع

والفتحة لخفتها اولى بالتثنية بما مرّ فلم يبق للنصب علامة

فيهما فحملوه على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء

من الرفع لانه لا يدخل الفعل بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى

لا سيّما في التثنية والجمع المخصوصين بالاسماء والثاني ان الجر اخف

من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب

والجر من التآخي ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل

واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونهما بخلاف الرفع واشتراكهما

في معنى المفعولية نحو جزت زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو مررت

بك ورايتك والرابع ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج

فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط

الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها

حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب والصحيح

ما ذهب اليه سيبويه وهي انها حروف الاعراب والالف في زيدان

بمنزلة الدال المرفوع من زيد اي هي بمنزلة الدال وفيه اختصاص

الضمة بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب والمجرور

من زيد

من زيد واما النون فيهما فهي عوض من الحركة والتنوين الثابتين

في الواحد فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد

فاي حاجة تدعو الى زيادة النون بدلا من الحركة قلنا ليس معنى

قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة الدال المتحرك بحركة الضمة

بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذه الحروف

دليل على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال فثبت الحاجة الى

زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب

وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت اليست

الفية قد حصلت عنه باختلاف صيغتيهما قلنا ان الصيغتين

قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق ثمه الا باختلاف

حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة

بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون

ساكنة لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين

والاصل في تحريك الساكن الكسرة لان حركة الساكن لا تكون الا حركة

بناء فاوثرلها ما هو ابعد الحركات من المعربات وهو الكسرة

إذ قد وجدناها لا تدخل على نوعين من المعربات وهو الاسم الغير
المنصرف والفعل المضارع بخلاف أختيها وأوثرت
نون التثنية لما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا
بينهما ولم يضم لثقل الضمة ووجه آخر وهو ان نون التثنية
انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة
واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها فاستثقلت (او ياء مكسور ما قبلها)
الكسرة فيها اما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضمة الى الكسرة
ففتحت تخفيفا والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه
كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا
وان كان اسما مفردا والفه منقلبة عن الواو او الياء على اختلاف
فيه فكان القياس ان يبقى في جميع احواله على الالف كعصاك وعصا
زيد الا انه شبه بالى وعلى للزومهما الاضافة كلزومهما ما يدخلان
عليه من الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر فقيل كلا
اخويك في الاحوال الثلاث وكلاهما في الرفع اذ لا حظ لالى وعلى
في الرفع فيحمل كلا عليهما فتقول في النصب والجر كليهما كاليهما
وعليهما

فتقول في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك
في الى وعلى لانهم لما رأوا الى وعلى يفتقران الى ما يدخلان
عليه ورأوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان تكون
مبدوا به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول
في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا
امتزاجا تاما وصارا كالكلم واحد في ان احد الشطرين لا يستقل
بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر
لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احبوا
ان ينصبوا علامة ليستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف
ياء لان مثل هذه الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلم وانما يوجد كثيرا
في اوسطها كسيد وميت وذيل وعيب ونحو ذلك واذا لم يوجد
الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد قد يوجد
مع جميع الحروف الداخلة على المضمر قلنا نعم لكن قد امكن ههنا
نصب العلامة ففعلوا لان الميسور لا يسقط بالمعسور
والوجه الثاني وهو ما ذكره المتاخرون ان كلا اسم مفرد اللفظ

(يعني ان احدهما لا يستعمل بدون الثاني)

وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور
نوقفوا على الاعتبارين حقهما واعلم ينعكس القضية
لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع
والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل
وهذا معنى قوله فاذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا
لفظا اى كما ان لفظ العصا لا يتغير فى الاحوال الثلث
فكذلك لفظ كلا ويقال ان قوله لفظا احتراز عن
الخط اذ ليس حكمه حكم العصا خطا لان العصا لان
العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبت عن
الواو قطعا وفى الف كلا اختلاف فمن جعلها من
الواو يكتب بالالف فمن جعلها من الياء كان القياس
ان يكتب كلا بالياء **وقيل** انها فى حال الرفع تكتب
بالالف وفى حال النصب والجر بالياء لقربها بعرف
الى الياء فى الحالتين **قوله** ويستوى الجر والنصب
فى خمسة مواضع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة

مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المظهر حكم المثنى

لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم

واما جمع المؤنث بالالف والتاء فانما استويا فيه
اطرادا للفرع وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر
وان لم يتم فيه العلة التي اوجبت الحكم هنالك و
لهذا نظاير لا تحصى واما ما لا ينصرف فانما استويا
فيه لانه لما منع الجر لشبه الفعل على ما سنبين
ذلك كان اولى الحركات بان يقوم مقام الكسرة
الفتحة لما بينهما من التاخي والتشاكل واما التنوين
في الضمير بينهما فيجيء من بعد ان شاء الله تعالى فعلم

ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم
ان النون في الافعال الخمسة عوض من الحركة في يفعل
وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الا
فعال معربة ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب
لان هذه الضماير بعدها اوجبت كونها على وجه
واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير حروف الاعراب

لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل لزم زيادة
حرف تنوب مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك
حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن
زيادتها هنا لمكان الضماير فزادوا حرفا شبيها بها وهو
النون وهو فاختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب
فاستوثرتها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي
هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل
بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن
يفعلا وكذا البواقي ثم انهم اجروا احرف المد
واللين في الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون في
ان حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس
الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها
على قول بعض النحويين والحركات ماخوذة منها على قول
بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة وايضا
الحركات لا تتقوم بها كما لا تتقوم بانفسها فحذفت بالجزم

حذف الحركة فقيل لم يغزُ ولم يرمِ ولم يخشَ واثبتت
ساكنة في الرفع لاستثقال الضمة عليهما وحركوا الواو
والياء في النصب نحو لن يغزوَ ولن يرميَ واثبتت الالف
ساكنة في النصب ثباتها في الرفع لامتناعها عن الحركة
وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في المتن
في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا قد شرحناه **قوله**
الاسماء على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف آخره با
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله
وهو الذي ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظا
ولا تقديرا فيكون حركة آخره او سكونه لا بعامل
اوجب ذلك بل هو مبني عليه **قوله** ثم المعرب
على ضربين منصرف وانما جعل التنوين علامة للا
نصراف لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف
المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس
الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها

وهو التنوين **قوله** وغير المنصرف وهو ما لا يد
خله الجر مع التنوين اعلم ان احد مذهبي
النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل
وكان التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل
قصدوا ان يمنعوه اياه لموجب الشبه ولم يكن
الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين
في اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام
التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر
غير مقصود بالمنع الا انه منع بشفاعة التنوين انهم
لما امنوا لحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام
اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده
لما اتوا به حيث امنوا لحاق التنوين ولهذا اشروا مع
على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب
الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك
لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب
لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع

وتمنع بعض وجوه الاعراب ذي بولاء اشرف الواو
علم مع فقالوا انبع الجر والتنوين قوله وكان في مو
ضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب
الكتاب وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان
الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني
فحقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا و
الصواب ان استعمال الفتح ههنا تحقيق لان
النصب ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقيدا
بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب
فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من
شانها ان تزول لزوال ذلك المعنى ومعلوم ان
الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لاتد
ل على ما يدل عليه في رايت احمد وضربت زيدا
فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت
مقام اختها ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك

فلما لم تكن

فلما لم تكن فيها دلالة على المعنى الذي لاجله سميت
نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل
منصوبا لم يصح في ظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان
في موضع الجر مفعولا قوله والاسباب المانعة
من التصرف تسعة انما منع الاسم من الصرف بهذه
الاسباب لانه قد تشابه بها الفعل لان الفعل
بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر على ما
سياتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة ثان
لاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية و
التانيث فرع التذكير لمجيئه في الامر العام مجردا
عن الزيادة والمونث مع الزيادة فرتبته اذا
متقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان الغالب
الاسماء تخالفه لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن
الفعل كان ذلك فرعيته وكذا الوصف لان معرفة
حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل

لتأخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب
مقدمة عندهم على ما يأخذونه من غيرهم وكذا الجمع
والتركيب لتأخرهما عن الواحد والمفرد واما الالف
والنون المضارعتان لالفي التأنيث من حيث مضار
عتهما اياهما على ما ستبينه عن قريب **قوله** متى اجتمع
في الاسم سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد
منها منع الصرف وانما منع الصرف لمشابهة الفعل
من وجهين من حيث ان الفعل فرع من جهة الاشتقاق
والافادة وهذا الاسم قد دخله الفرعية من وجهين
واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان
الاسم مع السبب الواحد متمايل بين الفرع والاصل فلم يتر
جح السبب الواحد بجانب الفرع فجذبه الاصل بالاصالة
لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان
يترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف
قوله وما وجد ذلك فيه احد عشر اسما

خمسة

خمسة حالة التنكير انما منع الصرف بهذه الخمسة حالة
التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد منها مكرر و
زاء التعريف اما افعل صفة فللوصفية والوزن
الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما
فعلان مؤنثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضار
عتين لالفي التأنيث في حمراء ووجه المضارعة ان الالف
والنون ههنا زائدتان معا كما ان الالفين كذلك ثمة وان
مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكرى
كما ان مذكر ما فيه الف التأنيث مخالف لمؤنثه نحو احمر
وحمراء وان تاء التأنيث لا يجتمع مع الالف والنون هنا
كما لا يجتمع مع الالفين ثمة فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة
هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كانت فعلان فعلانة
فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريا
نة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين
من الوجهين الاخرين من حيث كان مؤنثه من لفظه

ودخلت التاء فإن سمي به لم ينصرف لأنه قد عرض
له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التاء لأن
العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف وأما المعدول
في نحو أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث و
رباع ومربع أي عشار عند بعضهم فللوصفية والعدل
قال الله تعالى أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع لأ
نها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة
لا يقال إن الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل
صرفهم أربع في مررت بنسوة أربع ونحوه حيث
كانت الصفة عارضة فبالحري أن لا تؤثر فيها لعدم
افتراق الحال بين المعدولة والمعدول عنها لأنا نقول
إن الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة رجا
ل وأربع نسوة فالتوصيف بها يشبه التوصيف بأسماء
الأجناس على ضرب من التأويل ولا اعتداد بهذه
الوصفية حيث كانت عارضة وأما المعدولة فلا تستعمل

إلا وصفًا فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر لا ترى أنك
لا تقول ثلاث رجال وإنما تقول رجال ثلاث فإن
قلت ما عدل عنه ثلاث لا تستعمل إلا وصفًا إذ لا يقال
ثلاثة ثلاثة رجال وإنما يقال رجال ثلاثة ثلاثة بمعنى
ثلاثة بعد ثلاثة ومع هذا لم يؤثر الوصفية وإلا
لوجب أن يقال مررت بنساء أربع أربع غير منصرف
فيه للوصفية والوزن قلنا إن الوصفية
قد لزمت عند التكرير فلا تلزم في كل واحد منهما
وحده فبالحري أن ينصرف وأما الجموع فلا يمكن أن يمنع
الصرف لأن محل الصرف ومنعه هو الاسم
المفرد وما هو في حكمه لا الأسماء وأما ثلاث
فإنه اسم مفرد وقد لزمت له الوصفية
فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم أن العدل قد تكرر فيها
يعني الانتقال عن صيغة وعن الاسمية
إلى الوصفية والمحققون أنكروا العدل المعنوي

لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلاث وثلاثة ثلاثة
في المعنى واما فيه الف التانيث مقصورة او ممدودة
فانما منع الصرف اسما كان او صفة لان الف التانيث
فيه قامت مقام سببين اذ الالف علم التانيث كا
لتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه لم يكن في الكلام حبلى
وبشرى ضم اليه الالف بل الكلمة موضوعة عليه جريا مجرى
تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث
ولزومه فان قلت اليست التاء في طلحة ايضا لازمة
فما بالها لم تنزل منزلة سببين قلنا انما لزمت
التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في حبلى
وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة
وعلامة التانيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي
الالف في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا
قبلها الفا للبناء قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زايدة وانما جعل الهمزة منقلبة عن الالف ولم يجعل

اصلا

اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى فجعلوا الهمزة الفا
حيث قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها ثم جعلوا
ها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كان الياء الثانية منقلبة
عن الهمزة كما كان في ياء خطيئة الثانية لوجب ان يظهر
الهمزة في شيء من هذا النحو نحو صحارى على قياس جاري
كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شايع كثير فان
قلت اذا كان علامة التانيث هي الثانية والاولى
ليست في شيء من افادة التانيث فما معنى قولهم
الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا
انما عبروا عن هذين الالفين بالفي التانيث ذها
با بهما مذهب القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي
بكر وعمر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف
لتكرر الجمعية فيه فلو ان الجمع سبب واحد على كل حال
الا انه سبب لا يتصور ان يقترن به سبب آخر مخالف
له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى يحكي التكرار له

او تكرير على الحقيقة لانه جمع ليس على زنته واحد كانه
جمع آخر ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور واناعيم
وساير الجموع التي ليس على زنتها واحد امتنع عليهما واير
بهذا اشار المص رحمه حيث قال كاساور واناعيم
وكان على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمعا
مرتين فعيل سوار واسورة واساور ونعم وانعام و
اناعيم فحصل فيهما سبب مكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد
ومصابيح لمناسبتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن
والامتناع عن الجمع مرة اخرى **قوله** وان كان الاوسط
متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه
قد خرج عن مثال اقصى الجموع فاشبه الآحاد نحو كراهية
ورفاهية **قوله** فان كان الثالث الحرفين بعد الالف
ياء حذفتها في الرفع والجر ونونت الاسم نحو جوار وانما
نون نحو جوار في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء
من مثال فواعل لانه جمع وبناء ممتد ولانهم كثيرا ما

حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنه بالكسرة قبلها
نحو يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك جايزا
في المفرد في الجمع كما ان باب سيد وميت يجوز فيه
التخفيف والتثقيل فاذا جيئت الى باب كينونة لم
يجر فيه الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذفوا الياء حذفا
لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار
على مثال سحايب فصرفت واما في المنصوب فلم تحذف
لانك تقول سالت الوادي ومررت بالوادي ولا تقول قطعت
الواد بل تقول قطعت الوادي لان الياء تستحق الحركة
في حال النصب فيجري مجرى الباء في ضارب فيكون جواري
كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل **قوله** و
ستنت حالة التعريف انما انصرف الاسم الاعجمي حالة
التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية واذا زالت
العلمية لم يبق العجمة سببا لكونها مشروطة بالعلمية في
التأثير في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما اشترط

فيها العلمية لان الاسم العجمي اذا لحقه التعريب في حال
العلمية كان ذلك فرعية اذ لم يكن الاسم متمحضا لهم
واما العجمة التنكرية فلا يعتد بها فلا يمنع الصرف نحو لجام
وفرند وان سمي العرب به لانهم اجروا اسماء الاجناس
مجرى ما صاغوه فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها
تصرفهم في ساير الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا ما فيه
الف ونون مزيدتان وليس بفعلان فعلى نحو عثمان
فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكر صرف
لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس
بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة
لزوال احد السببين وانما لم ينصرف نحو احمد وان جاء
وزنه في الاسماء نحو اجدل واكلل لانه في الافعال
اكثر منه في الاسماء واذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة
المختص به فلا فرق بين ان يسمى باحمد وبين ان
يسمى بضرب في ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا

وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين انا قايل
عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كان معدو
لين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما
مستعملا للنكرة وليس شيء في النكرة يسمى عمر واما
زفر في قوله يا ابن الطلامة منه النوفل الزفر
فانه صفة كزافر وليس بمعدول فلو سميت بزفر
بهذا صرفته وعمر اذهب في هذا لانه لم يوجد الا في الا
علام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر
معرفة وكذا المونث بالتاء اما لفظا وتقديرا نحو طلحة
وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان
التانيث انما يوثر في منع الصرف اذا كان لازما
ولا يكون لازما بالتاء الا اذا كان منقولا عن
الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف
فتوجب لزوم التاء ولا اعتبار لزومه في الصفات

المؤنثة نحو ضاربة وكريمة واما التأنيث بالالف
مقصورة او ممدودة فلازم ابدا البناء الكلمة عليها و
ما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر
انه خطاء وقد وجدت في بعض النسخ سلمة
مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه
وكذا الالف والنون الزائدتان وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن
الثاني معنى الحرف نحو معديكرب وبعلبك فانه
لا ينصرف للعلمية والتركيب فاذا نكر صرف لبقاء احد
السببين اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان
مبنيان نحو خمسة عشر وسيجي بعد ويجوز في
معديكرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا ويجوز
في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب
اسم قبيلة مثلا فيقال معديكرب او كرب في الا
حوال الثلث **قوله** وكل ما لا ينصرف في المعرفة
ينصرف في النكرة الا نحو احمر اما لم ينصرف نحو احمر

اذا

اللهم صل على النبي
محمد رسول [illegible]

اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية
لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش وحجة
الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت بالعلمية و
العلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة سيبويه
فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف والوزن
فلما سمي به زالت الوصفية فلما نكر اعيد الى اصله الذي
ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية زايلة
ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو الاصل
وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فسئله عن
سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصفية
والوزن فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية
عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالزمه في نحو احمر
بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة
واما ما فيه الف التانيث فانه لا ينصرف نكرة على ما
سبق فاذا سمي به كان ابعد من الصرف فاذا نكر بقي

غير منصرف ايضا لبقاء السبب المتكرر واما فعلان فعلى

نكاحمر حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمى به

لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد

نظير فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن الاخفش

كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي

بمنزلة سببين واذا كان الامر على هذا يجب ان لا ينصرف

عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل

مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف

سببا آخر يجب ان ينصرف على مذهب ابي الحسن بعد

التنكير لزوال احد السببين كما مر في احمر واما عند

سيبويه فيعود الى اصله **قوله والثلاثي الساكن**

الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد قد

اجتمع فيهما التعريف والتأنيث ونوح ولوط قد اجتمع

فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا

ان الخفة فيها قاومت احد سببين فصرفت لذلك

وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين

واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى قال الله تعالى

كذبت قوم نوح قال الله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا

واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع كماه وجور وهما اسمي

بلدتين فان فيهما التعريف والتأنيث والعجمة فلم يجئ فيهما

الا منع الصرف لان الخفة قد قاومت احد الاسباب

فبقي اثنان واما المؤنث الثلاثي المتحرك الاوسط

فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امرأة وذلك لتنزل الحركة

منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى

الحرف انهم قالوا في النسبة الى حبلى حبلي وحبلوي

بالحذف والقلب ولم يجيزوا في نحو حبارى الا الحذف

نحو حباري ولم يقولوا حباروي لوقوع الالف خامسة

ثم انهم جعلوا جمزي بمنزلة حبارى فلم يجيزوا فيه

الا الحذف وان كانت الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة

الحرف حتى كانت الالف خامسة فكذلك ههنا اجروا الخ

قدم مجرى عناق اسم امراة فلم يصرفوه وان
سميت رجلا به صرفته لان الحركة وان تنزلت
منزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع
الصرف مالم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف
الرابع في عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث و
لهذا لم يرد التاء في الرباعي في التصغير والحركة لم
تنزل منزلة التاء الا يرى انك تقول في التصغير قديمة
وعنيق والحاصل ان هذا على ثلاث مراتب المرتبة
الاولى لما فيه التاء ظاهرة لانه يمنع الصرف ان
سميت به رجلا او امراة والتانيث لما زاد
على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف
في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه التانيث
قبل تسمية المذكر الا يرى ان كتابا اسم رجل منصرف
حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية والثالثة
للمتحركة الاوسط فانه يمنع الصرف اذا كان اسم امراة

لنقصانه

لنقصانه عن التاء بدرجتين **قوله** ونحو حذام وقطام
فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاول
التي في معنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس
في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها موقع
الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى
لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا
عن اجتماع الساكنين وفعال هذه مؤنثة بدليل
قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال
ولج في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عدل عن
انزلي وانث الفاعل لقصد تانيث الفعل كما انث
الفعل لتانيث الفاعل في ضربت هند وفائدة
تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه على معنى انزل
ثلث مرات فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك
افعلي يا جماعة كذا دالا على قصد تكرير الفعل وجمعه
ثلث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان

في قوله تعالى رب ارجعون فان المعنى رب ارجعني ارجعني
ارجعني ونظيره قوله ألقيا والمعنى ألق ألق قال عبد
القاهر فلما عدل عن انزلي استعمل في الكلام مؤنثا
والثانية ما كان علمًا وهو اما ان يكون معدولا عن
فاعلة كحذام وقطام فانهما قد عدلا عن حاذمة وقا
طعة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة
كفجار للفجرة وحماد للمحمدة وهي ايضا علم الا انه من
اعلام الاجناس دون الاشخاص وفي فعال هذه
سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر
المعرفة لغتان احديهما وهي الحجازية البناء على
الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها في
الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم
مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية الاعراب
مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل
فان نكّر صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر لما ثبت

انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال
الفصحاء وهي الاولى وعليها البيت الذي انشده
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت
حذام البيت وهو للجيم بن صعب في امرأته حذام
وقيل انه لامرأة من العرب والثالثة فعال التي
تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث ويا
فساق وهي ايضا مبنية على الكسر كالتي
فعال التي في معنى الامر ولم يستعمل فعال هذه في غير
النداء الا نادرا ومنه قوله أطوّف ما أطوّف ثم
آوي الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في السعة
جاءتني لكاع الا ان يجعل لكاع علما لامرأة ثم
يعدل عنه بهذا قال عبد القاهر وانما اختص
بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان
نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف
بالنداء امثال هذا الاسم فلهذا اختص بالنداء في حالة

خالة السعة **قوله** وبكسر مالا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر اعلم ان انجراره ما لا ينصرف عند الاضافة او دخول الالف واللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين ومنع الجر بشفاعة التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحق استحال تقدير سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاوة بغير حمل واما على قول من يقول الجر مقصود بالمنع فانجراره ههنا لوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لانه يمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها لئلا يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريه من الجر في كل حال والوجه

الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل شابهته وهو الجر اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا يدخل الفعل فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لان اللام والاضافة اشد تغييرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى فيصير كانه لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه **قوله** والمبني نوعان لازم وعارض اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة ما بينه وبين

ما لا تمكّن فيه اعني الحرف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان
لم يكن له حالة الاعراب او كان له ذلك والاول هو
المبني اللازم والثاني هو العارض وتعريف المصنف
اللازم بانه الذي تضمّن معنى الحرف او ما اشبهه ليس
على وجه يفيد طردًا وعكسًا لانّ المنفي المفرد بلا
التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبهه
وكذا المصدر من المركب يشبه الحرف والجزء يتضمن معناه
ومثل هذه الاشياء ليس بمبني بناءً لازمًا واما اسماء
الافعال نحو هيهات وشتّان لا يشبه الحرف ولا
يتضمن معناه وهي من المبني اللازم **قوله** كاين
ومتى وكيف انما بني اين لتضمّنه امّا معنى حرف
الاستفهام او المجازات لانك **اذا قلت** اين زيد
فكانك قلت أفي الدار ام في السوق ام في المسجد
ام في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه
ان تجلس في الدار اجلس فيها ان تجلس في المسجد

اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال
كان المعنى اليوم ام غدًا ام بعد غدٍ واذا قلت متى تخرج اخرج
فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدًا اخرج
غدًا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى الحرف
الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد أصحيح ام سقيم
ولا يكون للمجازات قوله او ما اشبهه كالذي والتي
فشبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر
الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما
بني اين وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون
للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتحة لخفتها
قوله والعارض في خمسة اشياء وانما بني المضاف
الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي
الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوًا في حال
النصب والرفع واما خروج الياء عن المتكلم
وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاءً

على المدّة والياء واما المنادى المفرد المعرفة فانما بني
لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبنيّ فبني ما وقع
موقعه الا يرى انك اذا قلت يا زيد فقد توجّه
الخطاب اليه وانما بنى على الحركة لعروض البناء فرقا
بين ما كان البناء فيه عارضا وبين ما هو عريق في البناء
وانما بنى على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس
الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف
نحو يا احمد ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم
المحذوف عنه الياء اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم
يبن المنادى النكرة لانها لم يقع موقع الكاف
الخطاب اذ المراد واحد غير معين كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف فلان الاضافة تمنع
البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين
لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة
مع لا لنفي الجنس في نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمّنها

معنى

معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار وبني
على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح ليتناسب عمل
لا عمل انّ وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر
فانما بني الاول لتنزّله من الكلمة منزلة الصدر من
عجزها والثاني لتضمّنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة و
بنيا على الفتح لخفّة المطلوبة على المخصوص ههنا واما
نحو بعلبك فلا يبنى عنه الا الصدر حيث لا يتضمّن الثاني
معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو جئتك
من قبل فانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف
اليه ونوى فيه كان معنى الاضافة مقدّرة والاضافة
معنى من معاني الحروف واذا اظهرت المضاف اليه نحو من
قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف
اليه فلم يتضمّن المضاف معناها وانما بني على الضم جبرا
للمحذوف منه لاقوى الحركات وقيل بني على الضم لان النصب
والجرّ قد يدخلان حال الاضافة نحو قبلك هذا ومن قبله

فلم يبن على الفتح والكسر ايقاعا للمخالفة بين الحركة
الاعرابية والبنائية **قوله** والمبني اللازم من
الافعال الماضي والامر بغير اللام وقد سبق في صدر
الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب
فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع فقد
استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني منها مبني
بناء عارضا وذلك ما لحقه نون جماعة النساء
نحو يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي فعلن عند سيبويه
وقال غيره انه قد ترك على الاصل البناء ايذانا بان
الاصل في الافعال البناء وكما صحح نحو القود تنبيها
على ان اصل باب بوب وانما بني عند لحوق نون التاكيد
ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة
اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو **قوله** واعلم
ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان
الكلمات الثلاث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى

اربعة اقسام لانها اما ان يكون عاملة ومعمولا فيها
وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء
المتمكنة او لا يكون عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا
واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة حرف
الجزاء اما ان يكون عاملة ولا يكون معمولا فيها و
هو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء
غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان لا
يكون عاملة ويكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله
المصنف وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور
معمول فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه
اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل
واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر
لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضا
فته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون و
عشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه

عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذا الوقوع اقوى وجوه
اعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه
موقع الاسم لكن نقع بما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه
حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجز
موه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك
عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث
كان الجزم مفقودا في الاسم وسمّوا مضارعته للاسم
مقتضية للاعراب والمعنى الذي هو به زوال حظه من
المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف
الذي هو معه في تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته
عامل النصب والحرف الذي جزمه عن تقدير الاسمية
او شبهها اعني ان واخواته عامل الجزم واذا عرفت
هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب
كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه
يحدث المعنى المقتضي للاعراب ليكون آخر الكلمة على

وجه

وجه مخصوص **قوله** والعامل ضربان هذا غني
عن الشرح قوله لما رأيت اثر الاول في الثاني وعرفت
علته اي عرفت علة تأثيره يريد انك اذا رأيت الغلام
في غلام زيد يؤثر في الثاني فيجره وعرفت ان علة هذا
التأثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل ما
وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب
وعرفت علية الاول اي عرفت ان للاول اثرا
في الثاني ولعل الاول اصوب **الباب الثاني**
في العوامل اللفظية القياسية قوله قدمنا القياسية
لاطرادها لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير
المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ
النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد
بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي متقدم على
الجزئي **قوله** ولان الفعل منها وهو الاصل في
العمل وانما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا واكثر فائدة

لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف انما يعملان
بعد تقويتهما به **قوله** اما الفعل فانه يعمل الرفع
والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع
والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول
او ما يضارعهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فالحري
ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب **قوله**
اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الا
فعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية و
الفاعل هو ما اسند اليه الفعل مقدما عليه وقد سبق
تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل
لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء في
زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل
والذهن متى تصور الاسناد لا بد ان ينتقل الى المسند
اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا با

بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى
الى المسند اليه وذلك هو الفاعل واذا وجب هذا الترتيب
في الذهن وجب في الالفاظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا
ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل
عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم
يشترط ان يكون احدث شيئا بدلالة قولهم طاب
الخبز ومات زيد فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث
فليس لك ان تسند مرتين وقولهم ضرب الرجلان
والرجال ليس بمناقض لان المعنى به انه لا يجوز
ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد
من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو **قوله**
فان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين
مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما
ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر
الوصل او متصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربت

وضربن واما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في
اِضرب او غير لازم كالمنوي في زيد ضرب قوله
ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو ما يتصل الى المفعول
به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على
ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا
ومتعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني
لا يخلو من ان يصح حمله على الاول او لا يصح والاول
هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجي ذكر
هما والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار
هنا على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر
ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته
ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما
يفعل ذلك ليفيد به نوعا من المبالغة والتوكيد ايذانا
بانه معط على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا
يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا

او

او مطلقا لان وضعها على ان تعرف الشي بصفة فلا
يجوز ان تسكت عن احدهما لفقد ما عقدت عليه
حديثك واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما
ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل
وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي الى مفعولين
وهما اعلمت واريت نحو اعلمت زيدا عمروا فاضلا واريت
زيدا عمروا فاضلا وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت
واخلت وازعمت وقد يتضمن اخبرت وحدثت و
انبات ونبات بمعنى اعلمت فيتعدى تعديته قوله
وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل
اعلم ان المفعول ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له
الفعل ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا
منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم اول
متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيا
دة والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد

نحو واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق
بهما نحو ضُرِبَ واستُكْرِمَ فان اول المتحركات هو التاء
اذ لا عبرة بهمزة الوصل ودُحْرِجَ وتُدُحْرِجَ وجُلْبِبَ
وتُجُلْبِبَ واما في المضارع فان يُضمّ حرفُ المضارعة
ويُفتّح العينُ في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى
في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يُضْرَبُ
ويُستكرَمُ ويُدحرَجُ ويُتدحرَجُ ويُجلبَبُ ويُتجلبَبُ
فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسمّ فاعله فاعلٌ لفظاً لكون
الفعل مسنداً اليه مقدماً عليه ومفعولٌ معنىً كمات
زيدٌ وطاب الخبرُ **قوله** ويجوز الاسناد الى المفعول
الثاني اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين
ايّاً ما كان سائغٌ نحو اُعْطِيَ درهمٌ زيداً واُعْطِيَ
زيدٌ درهماً الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو
فاعلٌ في المعنى احسن وهو زيدٌ لانه عاطٍ اي آخذٌ
واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يُسوّغوا

اي فلم يجوز

الاسناد

الاسناد الا الى الاول نحو عُلِمَ زيدٌ قائماً ولا يجوز ان
يقول عُلِمَ قائمٌ زيداً وذلك لان المفعول الثاني في هذا
الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مُخبَراً عنه
وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث
أُمِن الالتباس فاجاز ظُنّ قائمٌ زيداً لانه لا يلتبس
ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظُنّ
اخوك زيداً في ظننتُ زيداً اخاك للالتباس **قوله**
ومنصوب الفعلِ على ضربين اعلم ان المفعول به
من المنصوبات الخاصّة ببعض الافعال وهو
المتعدّي لانك تقول ضربتُ زيداً وبلغتُ البلدَ
ولا تقول ذهبتُ زيداً او غاسَني مفعولاً به لانه
قد فُعِلَ به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من
المنصوبات الخاصّة لانه يرفع الابهام فلا يجئ الا
لما وُجِدَ فيه الابهام نحو طاب زيدٌ نفساً لانه يحتمل طيب
الاصل والرائحة والعيش وغيرها فكذا تَصَبّبَ الفرسُ

لانه يحتمل ان يتعلق النصب ... زال الابهام

عرقا والتمييز باب مزال عن اصله اذ الاصل في طاب
زيد نفسا طابت نفسه وكذا تصبب عرقه فاذيل
عنه ايذانا بضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه
من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل وعلى هذا
قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اي شيب
رأسي وقد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة
التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الرأس
وايقاع شيبا تمييزا عنه ايذانا بشمول الاشتعال الرأس
اذ ذاك اذ اشتعل شيب رأسي واشتعل الرأس
شيبا وزان اشتعل شيب رأسي واشتعل
النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق بينهما
ظاهر ولما فيهما من سلوك طريق الاجمال والتفصيل
وغيرهما من لطايف الاعتبارات وكذا الخبر المنصوب
فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة
وما جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر قسما من

معمول

من معمول العوامل القياسية وعامله سماعي قلنا
انما جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب
على الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسي
فيلزم ما ذكرتم قوله والعامة خمسة اعلم ان
المصدر من المنصوبات العامة على معنى ان كل
فعل لازما كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم
ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو ذهبت ذها
با وضربت ضربا وطاب طيبانا لان في الفعل دلالة
عليه فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر
قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول انواع
الضرب من الشديد وغيره وكذلك يتناول
المرة والمرتين والمرات وقد يكون محدودا نحو
ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما
ذكرنا ومعرفة ضربت الضرب الذي تعلم ثم
ان الفعل الذي ينصب المصدر اما ان يكون ناصبا لمصدره

ناصبا له او

قوله ما يدل عليه الفعل ولا تفيد شيا سوى التأكيد نحو ضربت ضربا والمحدود ما يستفاد منه زيادة لم يستفد من الفعل نحو ضربة وضربة

اوغير مصدره مما هو بمعناه كما ذكرنا واما
الباقي فاما ان يكون مصدرا اوغير مصدر
والاول اما ان يلاقيه في اشتقاقه كقوله
تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا
وان لم يكن مصدرا انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق
او لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا واما الثاني فكنحو
ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر لا مثل
لما كان آلة الضرب يتأدى به معه وليس بمصدر
ساط يسوط بدليل قولهم ضربته بسوطين
او اسواطا ولو كان مصدرا لما ثني وذكر بعضهم
ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا لما انه ضرب
مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت
عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس
نحو سطته مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه فالحق
ان لا ينصب به اسما بعين ما ذكرتم وايضا ما ذكره

منقوض

منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل
على الضربة او الضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا **قوله**
والمفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان وانما سمي
المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له
بالاواني التي تحل فيها الاشياء وقد سماه
الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها ثم ان حكم ظروف
الزمان كلها مبهمة ومحدودة وحكم ظروف المكان
المبهم كالجهات الست وغيرها واحد وهو الانتصاب
على الظرفية بالفعل المذكور المقدم سواء كان لازما
او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة واما
المحدود من المكان كالسوق والدار
فلا بد له من في ونحو ما عسل الطريق الثعلب
معدود عن الشواذ قالوا وانما تعدى الى جميع ضروب
ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان
كما يدل على المصدر كما يتعدى الى جميع ضروب المقادر

فكذلك يتعدى اي جميع ظروف الزمان واما

المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار

الفعل اللازم منه بمنزلة من زيد وعمرو فلم يعمل

فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في المبهم منه بنفسه

لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم

غير محصور مثله فاذا قلت خلفك كان هذا مشتملا

على جميع ما يقابل ظهرك الى ان تنقطع الارض كما

انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان

منذ خلق الله تعالى العالم الى وقت حديثك و

وكذلك اذا قلت يقوم زيد مشتملا على كل زمان مستقبل الى فناء العالم

والثاني ان هذه الظروف لا يتقرر على وجه واحد لان

الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان

المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم

من المكان الزمان من الوجهين سلك به مسلكه في

الانتصاب قوله وعند هو ايضا من الظروف المكانية

وقد

وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند

النهار وفيه لغات ثلث عُنْد عِنْد عَنْد ولا يستعمل

الا ظرفا فلا يقال عندك واسع لانه يصير مخبرا عنه

وقد يدخل عليها من حروف الجر من وحدها و

قول العامة ذهبت الى عنده خطأ ولا كذلك

امام وخلف لانك تقول امامك خير من وراءك

فالحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون

منصوبا ابدا نحو عند وسوى وسواء من الظروف

المكان وذات مرة من الظروف الزمان وبعضها

مستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان

واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله ووسط

الدار بالسكون قال جار الله العلامة والفرق

بين وسْط بالسكون ووسَط بالتحريك ان وسط

بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما ولو قلت

ضربته وسط رأسه اي اوقعت الاعتماد وسط

رأسه ولو قلت ضربت وسط رأسه اي ضربت جرم
رأسه لان الوسط للجرم والوسط كونه في ذلك
الجرم وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم
بالتسكين وفي وسط الدار بالتحريك وقال كل
موضع صلح فيه بين فهو وسط وان لم يصلح فهو
وسط بالتحريك ثم قال وربما سكن وليس بالوجه
قوله واما دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار
محدود فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم
حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه و
نصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه فعل
متعد نصب الدار كبنيت الدار وقد دفع قوله
بان مصدره يجيء على فعول وهو من مصادر الافعال
اللازمة نحو قعدت قعودا وجلست جلوسا ولان
مقابله لازم اعني خرجت قوله والمفعول له هو علة
الاقدام على الفعل وانما علة من المنصوبات العامة لان

الافعال

الافعال في نصبه سوية الاقدام وقد شرط في انتصابه
ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا
له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فاللام نحو جئتك
للسمن ولاكرامك الزايد وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا
امس لان المفعول له انما انتصب لانه ينتصب في ضمن
الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولن
يتصف بتلك الصفة الا بعد هذه الشرايط ومتى فقدت
فقد خرج من هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر
لم يكن من جنس الفعل فيتصور دخوله فيه واذا
كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل
هذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن
الفعل الاول في الوجود لان الفعل الواقع
امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع
اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء
الفعل اياه قوله وخرجت مخافة الشر اي لهذا المقال

يوفون الفوائد وهي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي
ينصبه غير المتعدي ايضا وان المفعول له ليس يجب ان
يكون غرضا للفعل المذكور كما هو مذهب بعضهم بل
يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا او غير غرض والا
لما جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا يكون
غرضا وان المفعول له كما يجئ نكرة يجئ معرفة
خلافا لابن السراج قوله والمفعول معه هو المنصوب
بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتعديده من المنصوبات
العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب
قياس عنده وعند سيبويه مقصور على السماع
وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فتعدى
اليه كما يتعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا
ان الواو لا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف
وانها لا تعمل والاخفش قاس انتصاب ما
بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت معه وقمت وزيدا قوله

بات مع منصوب على الظرفية والخشبة في قوله استوى
الماء والخشبة ليس بظرف الا ان له ان يقول انهم
اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور
فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا
الا موضع غير اعربوا ما بعده اعرابه قوله والخامس
من المنصوبات العامة الحال حقيقة الحال هي الهيئة
التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعا
منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد
عند وقوع المجئ منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام
هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين ان
صاحب الحال هو الفاعل او المفعول به ثم انه
اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عندما
يكون العامل فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات
العاملة عملا او معنى وذلك عندما يكون العامل معنى
فعل نحو ما شانك قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل

لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائما
وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى
لا لفظا اذ المعنى انبه على زيد او اشير اليه قائما لما فيها من
معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال في
هي جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال
فبالحري ان يكون الحال مقولا في جوابه قوله وحقها
ان يكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة
وانما وجب ان يتخالفا لانهما اذا تطابقا تعريفا و
تنكيرا ابيا ان لا يطابقا اعرابا نزاعا الى عرقيهما في
الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال
جري مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه نعتا
للفعل واراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل
واذا جرى مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لزم
تنكيره قوله فاذا اردت الحال عن النكرة فقدمتها عليها
اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح

الا

الا اذا كانت النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة
او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينهما بالا نقضا للنفي
كما في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لاية
كنت احد الى حام متخوفا يوم الوغى محام وقولك
هل اتاك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن
اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا
راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح
جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من
القيود تسامحا وتساهلا واطلق القول بالتقديم
في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل
قديم عفاه كل اسحم مستديم انما يصح على مذهب الكو
فيين والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا
ها موحشا حالا من طلل لاختلف العامل في الحال
وصاحبها لما ان العامل في الحال هو الظرف وفي
صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ والصواب ان يجعل

من المستكن في الظرف من ضمير طلل وحر لا يكون
هذا من تنكير ذي الحال وتقديم عليه في شئ اذ الحال
متأخرة عن صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش
فلما كان ارتفاع ذي الحال وهو طلل بفاعلية الظرف
صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره لوجهين لتقديم
الحال عليه وكونه موصوفا بتقديم والحاصل ان
تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا
من نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون جائزا كما في جاءني
راكبا زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها
مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند
جميع النحويين الا ابن كيسان لان الحال صفة في
الاصل والصفة من التوابع واحسن حال التوابع
ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار
فكيف يتقدم عليه ما هو تابع له واجازه ابن كيسان
مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس

اذا

اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزجا
جاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك و
التاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف
الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب
الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي
وما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة
شاملة لهم قوله اسم الفاعل كل اسم مشتق لذات
من فعل اي اسم الفاعل اسم مشتق لذات من
فعل لا من حيث هي تلك الذات بل من حيث هو قائما
عارض في الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه
الفعل واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم
المفعول فانه مشتق لكن لذات من وقع عليه الفعل
واحترز بقوله ويجري على يفعل من فعله عن الصفة
المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل
الا انها لا تجري على يفعل من فعله نحو كريم لا يقال

لا يقال الصفة المشبهة من افعال الطبايع فلا يصح
ان يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول لا نعني بقولنا
فعلا احدث بل المراد انه بحيث يصح ان يسند اليه المشتق
منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازنة في الفعل
في الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للوا
قعة بعد شيء صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان
هذا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به
الحال او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل
لما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو مستحقه في الاصل
دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل
فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما تقول
زيد يضرب والذي بمعنى الماضي وهو مضاف الى ما بعده
ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا يقال ضارب عمرا
امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب
والاسماء على الافعال في العمل فلما لم يوجد في الماضي اعراب

من الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد
اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد واجيب بانه حكاية حال ماضية
وان كان ماضيا في الظاهر الا بمعنى على الحال بد
ليل انك لو اوقعت المضارع موقعه نحو يبسط
لصح وذلك لان الحال الماضية تحكي على صورة
الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم
ان شرط عمله الاعتماد على احد الاشياء الستة التي
اشترطوا الاعتماد للظرف عليها على ما سبق في
صدر الكتاب فلا يقال قايم غلامك خلافا للاخفش
والكوفيين **قوله** اسم المفعول لما كان اسم الفاعل
اسما مشتقا لذات من وقع عنه الفعل فاعمل الفعل
المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا
لذات من وقع عليه في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزما
نين والاعتماد نقول مررت برجل مضروب غلامه

فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان مرفوعا بيضرب
ومضروب في التقدير جار على يضرب لان اصله مضروب
فاشبع ضمة الراء فتنشأ منها الواو وانما فعل ذلك لرفض
بناء مفعل في ابنيتهم الا مع التاء وانما نحو مكرم و
معطى فجار على الفعل لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه
ومعطى غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطى قوله
والصفة المشبهة وهي ما لا يجري على يفعل اعلم ان
نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن
وكذلك شديد وقوي وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة
هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة
بها من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فاجريت
مجريها في العمل فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم
اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة
كما ترفعها بالفعل وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون
الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع

اذا الواحد

اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد
كريم ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو
كان مبتدأ لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدأ على عدة
الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت هذه
الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم
شيء قد وجد قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على
الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات في
حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الا ترى انك
اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال
كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل
زمانك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل
الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه
قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد
قائم غلامه تريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل
حالك بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك

لو قلت زيد حسن أبوه أمس فيبقى اليوم لم يخرجه
عن حال كان ليدل على أن الحال حال محكية وليست
بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد
يقوم أمس أو قائما غلامه ولهذا قالوا إن هذه
الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل
فلا تقول زيد حسن زيد أبوه سيحسن أو حسنا فقد
انقطع قوله المصدر هو الاسم الذي اشتق
منه الفعل إنما سمي المصدر لأن الفعل يصدر عنه
والمصدر في الأصل هو الموضع الذي يصدر عنه
الإبل والدليل على أن المصدر أصل والفعل فرع
مشتق منه لأن المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني
عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم
ولأن الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان
والمصدر على شيء واحد وهو الحدث ولا شبهة
أن الواحد قبل الاثنين وأصل له ولأن المصدر له

مثال

مثال واحد والفعل له أمثلة كما أن الذهب
نوع واحد يتخذ منه أشياء مختلفة ولأن الفعل
يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما
لوله والفرع لا بد وأن يكون فيه الأصل والزيادة
وأما ما تمسك به الكوفيون من إعلال المصدر بإعلال
الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما
فذلك لا يدل على أصالة الفعل مطلقا وكون المصدر
مشتقا منه وإن دل فإنما يدل على أصالته في التصريف
فالكلام فيه كما لا كلام في أنه الأصل في العمل والمصدر
فرع فيه عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل إذا كان
منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا وأكل فعل له
رفع ونصب كان لمصدره ذلك وإنما قال كما تقول
من أن ضرب زيد عمرا لأن الفعل المصدر بأن
ينزل بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا
ومضاف إليه ومبتدأ نحو أعجبني أن يخرج زيد وأخرج

ان يخرج وبلغني حبوان تخرج وان تخرج خير
له فلما كان بمنزلة في الاعراب وفي هذه المعاني
كان المصدر ايضا بمنزلة في العمل وفي امتناع
تقديم ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا
ضربك كما لا تقول زيدا ان ضربت ويضاف الى
الفاعل اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على
خمسة اضرب الاول ان يضاف الى الفاعل ويترك
المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب و
الفاعل مجرور لفظا ومرفوع معنى ولذا يحمل المعطوف
عليه او الصفة على الموضع نحو عجبت من دق القصار
وصاحبه بالرفع او من دق القصار الحاذق والثاني
ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول نحو عجبت من
ضرب زيد اي ان ضرب زيد والثالث ان يبنى
المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القايم مقام
الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد

وعلى هذا مسئلة الكتاب نحو عجبت من دفع الناس
بعضهم ببعض اي من ان دفع الناس بعضهم ببعض
والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم
فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل
مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس
ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل
نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء
الخير اي من دعائه الخير والمضاف اليه في الو
جهين الاخرين منصوب معنى لانه مفعول ويجوز
الحمل عليه كما في الفاعل واما المصدر اللازم المضاف
فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو
اعجبني ذهاب عمرو فان قلت انه ايضا يجوز
ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا
او على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز
اضافته الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه فيجري

مجرى المفعول به فالمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي
ولا كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو
قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وهو
قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكر المصنف لقلته
وندوره قوله ويترك ذكر احدهما كما في قوله
تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الطعام مصدر
منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف حذف
للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا شيء
من اسماء الاجناس يحتمل الضمير ويدل ذلك على
حذفه انك لا تقول الجيئ من هذا الاثر ظهر
كله كما تقول ان ظهر كله وانما جاز خلوه عن الفا
عل امتناع ذكره في الفعل لان الفعل ابدا خبر
او على صفة جار مجرى الخبر في اقتضاء ما يسند
اليه فاذا قدرت خلوه عن المسند اليه فقد احلته
بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم ان

يكون

ان يكون مسندة الى شيء واما قوله تعالى وهم من بعد
غلبهم سيغلبون فمن قرا سيغلبون بالبناء للفاعل فا
لمصدر مضاف الى المفعول القايم مقام الفاعل اي من
بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قرا بالبناء للمفعول فالمصدر
مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه
ان يقرا الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به
ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر للفارس لا للروم
ومجال الكلام في الاية فسيح غير انه يفضي الى الاطناب
الممل قوله المضاف كل اسم اضيف الى اسم آخر
فان الاول يجر الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل
وانما العمل للافعال والحروف وانما عمل الجر للمضاف
لان في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك على العمل
والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا
كان معرفة في الاضافة المعنوية يعرف المضاف
نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته

غير مختصة لواحد فاذا اضيف بعرف فصار لواحد بعينه
ويكتسي منه تعريفه وذلك لان قدّر المعنى على قدر
اللفظ كما ينزل المضاف اليه من المضاف بمنزلة
التنوين الذي لا يتصور فيه الا الانفصال كذلك يجب
ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ
على مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا يفيد الاضافة
الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكبا
كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس
خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشايع وان
لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف
يكتسي المضاف منه التعريف وكذا وهي في الغالب
بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال في الغالب احترا
زا عن قولهم ثبت القدر وقتيل الطف وقد قيل
ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثبت في القدر وقتيل
في الطف لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو غلام زيد

اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة لان الغرض
فيها تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم من اي
نوع هو فاذا اضفت بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى
من جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحو
يون في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضا حاملا للجر
لان اللام مقدرة فهذا كيف والمضاف اليه ينزل من
المضاف بمنزلة التنوين ويعاقبه حكما لا يجوز ان يفصل
بين التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان يكون
اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت
اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف
التنوين كما لم يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين
اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قايم فيه
معنى حرف الجر ولفظها محذوف حذفا يخرجها عن ان
يكون في حكم المذكور او في عداد المضمر واذا كان كذلك
فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف واذا كل اسم يتضمن معنى الحرف

فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمنه معنى
الحرف هو الجائز دون الواجب الاترى انهم اعربوا التي
تضمنت معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء
الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم
حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم
من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه
عاملا يحدث بها هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك على
ما استقر فاه في مقتصده واقول ان ايراد هذا السؤال
في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ التضمن بمعنى
الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر
بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل و
لان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا للعمل ولان
المعنى من التضمن ان يكون معنى الكلم مشتملا على معنى
ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كان معناها مشتمل
على معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم

والمتضمن على هذا التفسير ههنا هو المضاف دون المضاف
اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن بمعنى
الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا
لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال
ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن
الا بان نعطي الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث
بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في كونه
علة يحدث بها هذا الحكم فهو المضاف دون المضاف
اليه فالمتضمن للحرف هو ليس واذا كان المتضمن للحرف
هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذ
كروا فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى
الحرف فهلا بني فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في
الاعم الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف و
والاضافة مما يعارض تلك المناسبة لانها من خصا
يص الاسم فلا يكون في الحرف والفعل الا يرى انهم لم يبنوا

المضاف من المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة
التي اوجبوا بها البناء في مفردهما قايمة او نقول ان المضاف
اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبة التنوين ينزل
منه منزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع
التنوين فكذا مع ما قام مقامه **قوله** ولفظية اعلم ان
الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما
تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة وهي اما
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فا
علها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا
ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية في تقدير الانفصال
انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت بزيد
ضارب عمرو والحال لا تكون الا النكرة واما الثاني نحو مررت
برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن
وجهه الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن
قد شاع في جميع الاجزاء الموصوف به فاذا ارتفع به الضمير

يعني اذا قلت زيد حسن فالحسن شايع بجميع اجزاء زيد

لم يمكن ان يرفع به الوجه ولما احتيج الى تبيين موضع
الحسن اضيفت الصفة اليه ويدلك على نقل الضمير الى الصفة
تذكيرها في هند جايل وشاحها وتانيثها في هند جايلة
الوشاح **قوله** والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية
والجمع وانما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا
ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين فلم
يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة **قوله**
ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف عن حرف التعريف
وانما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة و
اذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي
وضعها للتعريف او للتخصيص لان التعريف المعرف
محال **قوله** وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك
تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان
الاضافة ليست بمحضة فان اردت وصف المعرفة
به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن

الوجه فيتعرف فلا ينقض بهذا التعريف المعرّف لا يقال ان
الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة ههنا لان
التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين
لا يتصور مع اللام فيقدر سقوطه بالاضافة لانا نقول
ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا
الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا يرى انك اذا قلت
مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما
اضيف افادت التخفيف من وجهين وهما سقوط الكنا
ية من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي
اخف منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد عوض
عنها اللام لان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفته
قوله والضارب زيد وانما جاز هذا لان ههناك نونا يسقط
ويعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فايدة لفظية
كما في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب
الوجل مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن

الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن والوجل
اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز
النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الوجل ولا يجوز الضارب
زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افادتها في المثنى
والمجموع والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك الحسن
الوجه واما نحو الضاربك والضاربي والضاربه فيجوز
لما فيه من استبدال الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل
الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف
جزما وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضميرا منصوبا
كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون
ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربنك والضاربانك
والضاربونك لكراهة اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة
جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعا اجراء للباب على وتيرة الاطراد
فاذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون الا ضميرا مجرورا
هذا ما اختاره الزمخشري وميل الامام عبد القاهر الى انه

ضمير المنصوب بمنزلته في تعويضه **قوله** الاسم التام وانما
ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه
ويرفع الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه
النصب لانه بتمامه قد اشبه ما تنصب المفعول من
اسماء الفاعلين والمصدر الابريات راقودا في قولك
راقود خلا اسم قد تم اي امتنع من الاضافة لما فيه
من التنوين وهو مبهم محتمل لاجناس المكيلات فنصب
خلا مثلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضارب بالتنوين
في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع عن الاضافة
بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان
برا قد تما بنون التثنية وهما محتملان من اجناس
الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعد
هما كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم
بنون الجمع وهو محتمل من اجناس المعدودات فاشبه
ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان

ذلك

ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا
معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير تمنع من جره
درهم فهذا هو الاسم التام ثم ان التام قد يكون زائلا وقد يكون
لازما فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك
تقول في راقود خلا راقود خل وفي منوان سمنا منوا
سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة و
لا يجوز الاضافة فيهما اذ ليس لك ان تقول في عشرون
درهما عشرو درهم لان عشرون اسم موضوع لمقا
عقد عشرة وليس بجمع على حدة مسلم ومسلمون اذ لو
كان كذلك لوجب ان يقع ثلثون على ثلثة ثلث مرات
كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما اختص ثلثون
بثلث مرات عشرة علمنا انه اسم موضوع مع الواو و
النون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو
والنون فيمتنع ان يوجد بدون الواو والنون فلهذا قيل
انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا

مِلؤه عسلٍ لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف
الشيء مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله التام بالتنوين
بقولهم ما في السماء موضع كفٍ سحابا فيه نظر لان الكلم
الذي فيه التنوين ههنا اعني كفٍ لا ابهام فيه فيرفع وانما
الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف اذ المقصود بالتميز
هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضافا الى الكف واضافة
اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة الملء
في قولك مِلؤه عسلا فان قلت ان للموضع وحده لا يتم به
المعنى الذي كان التميز لاجله من المساحة وانما يحصل
ذلك من بعد ان تضيفه الى الكف قلنا كذلك الملء لا يتم
معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص كالاناء او
الى ما هو مكيال معروف كالزق وغيره فاذا ايراده
في تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين
اذ العامل في التميز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم
التام بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط باقتضاء

التميز

التميز لابهامه فلا شك ان المعنى المقتضي للتميز ههنا هو
الموضع مضافا الى الكف لا الكف نفسها اذ لا ابهام فيها
ويدلك على هذا انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف اليه
شيء لفظا او تقديرا نحو ما لفلان كفٌ مثلا لم يقتض التميز
البتة وايضا انهم قد شبهوا موضع كفٍ سحابا بضرب
زيدٍ عمروا فوجب ان يكون العامل هو المضاف لانه المشبه
لا المضاف اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب
ههنا من وجهين احدهما بثبوت التنوين والثاني الاضافة
وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد ان العامل في التميز
ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا
فهذا يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا
مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع منهم على رفضه
الا يرى انه لو ازدحم العاملان على معمول واحد فالعمل
باتفاق منهم لواحد منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان
العمل لايهما على ان المنون ههنا لا يصلح عاملا لما بينا

ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه
وقد افتقد الشرط ههنا ولعل كلام الشيخ هو الذي غر
المصنف من جعله العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ
لما جوز ههنا النصب بالوجهين جعل الله الاقرب
عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا
ازدحما على مقتضى واحد فالعمل لآخرهما وجودا
الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تأمل فيما ذكرنا قوله
ويقال للثلاثة الاول مقادر فان قلت كيف قال
ويقال للثلاثة الاول مقادر وقد ذكر اربعة اشياء
وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا انه
قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز اربعة اقسام
وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع
والمضاف ثم قال ويقال للثلاثة الاول مقادر
اي لما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع
لا الاخير مقياس اي للمضاف فيما ذكره من المثال

والتمثيل مقياسا لانك اذا قلت ملؤه عسلا فقد قست
ما عندك من العسل بملء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا بخلاف
في منوان سمنا فقد قدرت كل ما عندك من السمن بالمنوين
ولم تقسه بشيء قوله والتمييز يرفع الابهام عن المفرد كهذا
او عن الجملة اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل
الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والمثنى والمجموع من
قبيل المفرد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف
وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه ههنا
هو الاول لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم
ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد
او في واحد طرفيه فالتمييز للاول يسمى تمييزا عن الجملة
ويقع بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فان الابهام
ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على الانفراد
ولا في زيد على الانفراد والمميز للثاني يسمى تمييزا
عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم نحو عندي راقود

خلا فالابهام ههنا في الراقو د لاغير فارتفع بقولك خلا

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

قوله وهي ثلثة اضاف حروف وافعال واسماء

وجملتها احد وتسعون عاملا على ما ذكر الامام المحقق رحمة الله في المائة والحروف انواع منها ما يعمل في الاسم وما يعمل في الفعل وما يعمل في الاسم نوعان عامل في المفرد وعامل في الجملة وما يعمل في المفرد فنوعان جار وناصب انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل لمشابهتها الافعال والحروف فهي في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو

العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحرف ام الفعل في قوله عامل في الجملة لان الجملة من حيث هو الجملة لا تستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله واما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة للافضاء بمعاني الافعال الى الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوها تختلف بها فمن معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبداء الخروج كان من البصرة وقد يكون للتبعيض اخذت من الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبداء موضع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة يوذن بان البصرة

تجوز ونتسهل والمراد العامل في كل واحد من جزئي الجملة صح

منشاء خروجك الا انها في الاموال افادت التبعيض
ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم تتعد في قولك خرجت من
البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها
اذ لا يصح ان يكون خارجا منها وغير خارج وقد يكون
للبيان في عشرة من الدراهم لان العشرة قد يكون
من الدراهم وغيره فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود
وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا
قريب من معنى الابتداء اذ جعله مبتدا اجتناب الرجس
هو الاوثان وتكون مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني من احد
وفي المنصوب نحو ما رايت من احد ودخولها في حال الزيا
دة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف
الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الافعال الى
الاسماء فتكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا
ومن هذه مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء
ولهذا قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل معناه من

واحد

واحد الى اقصاه ولهذا افادتها الاستغراق ولعل الصواب
ان يقال ان من في ما جاءني من احد زيادة محضة
زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني
احد وما جاءني من احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق
لان احدا اذا قرن به حرف النفي وهو منكر تفيد الاستغراق
البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما في
ما جاءني من رجل مثلا فليست بزيادة محضة حيث ا
فادت الاستغراق الا يرى انك لو قلت بغير من لم تفد
الاستغراق قطعا بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني
رجل بل رجلان تشهد لذلك فمن صرف الكلام الى
الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التوكيد
صرف صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا
بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها ولهذا استشهد
المصنف في الزيادة بما جاءني من احد دون ما جاءني
من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه

مستمرةً ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك
ابو الحسن مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم **قوله**
والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد
ان منتهى السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة
نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا راجع
الى معنى الانتهاء لان المعنى لا تنتهين اكل اموالهم الى اموالكم
وفي معناها حتى الا انهما تفارقتا من وجوه وهي ان
مجرور حتى اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت
السمكة حتى رأسها فان رأس به ينتهي السمكة او
عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح
عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى اما
ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه
وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان يتقضى
ما يتعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه كذا ذكره الزمخشري
ولا يجب ان يكون مجرور حتى الا كذلك ومن ثم جاز الى نصفها

او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها
داخل في الحكم ففي مسألة السمكة والبارحة قد اكل الرأس
ونيم الصباح ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع
عند الرأس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما
ليس بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي في آخره ولم يجز على
امروان الى تدخل على المظهر والمضمر جميعا نحو الى
زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر استعمالاً
فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزم الجر فيكون عاطفةً
ومبتدأً ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاءني القوم
حتى زيد وكذلك النصب والجر وانما تخالف سائر حروف
العطف في ايجاب مجانسةً ما بعدها لما قبلها لكونها
موضوعةً للغاية ولدلالته على احد طرفي الشيء ولا يتصور
ان يكون طرف الشيء من غيره ولهذا قالوا انما تذكر
للتعظيم وللتحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه

غاية وظرف له واذا اخذ من اعلاه فادناه ظرف و
غاية له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى
هند خارجة او حتى خرجت هند وقد جاءت في مسئلة
السمكة الوجوه الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب
على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف
اي حتى رأسها ماكول واما في فهي للظرف ويقال للو
عاء ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في
الكتابة فالمثال الاول من الاعيان والثاني من
المعاني واما الباء فهي للالصاق نحو به داء اي التصق
به داء وخامره ومنه مررت بزيد وهو وارد على
الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه
زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق
معنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف منه
الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال وربما
للاختصار ورفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت

بالله

بالله لجاز ان تكون مخبرا لا مقسما وقد اوقعوا الواو موقع
الباء بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن ولا يجوز
اقسمت والله وانما ابدلت الواو عنها لتقاربهما في المخرج
وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقارب ثم تبدل التاء
عن الواو نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو
كثير في كلامهم منه نحو تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء
لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد عن اختيها بجواز
اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو به لاعبدنه
وبالحلف على الوجه على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك
اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة
والواو لكونها فرعا على الباء لا تدخل الا على المظهر و
التاء لكونها فرعا على الواو لم تدخل على المظهر الا
على اسم واحد وهو الله وقد يكون للتعدية
نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته فان قلت اليست
للتعدية في اوجهها الاخر قلنا نعم الا انها في ساير

في سائر الاوجه قد افادت مع التعدية معنى آخر وهنا
لم تفد شيئا سواها فلهذا عدّ المص كونها للتعدية
قسمًا مفردًا وقد يكون الاستعانة في نحو كتبت با
لقلم وتسمى الة ايضا آداةً ووصلةً للفعل وتكملةً
اياه وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر اي
معها قالوا والفرق بين الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة
ابتداءً والباء لاستدامتها وقد تزاد في المنصوب نحو
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين وفي
المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب اقيس
منها في المرفوع كما سبق في من واما اللام فهي للا
ختصاص قال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك فهي
نحو المال لزيد وقد يكون للاستحقاق اي المجاز نحو للفرس الجل
فانه لما اختص به ودام ملابسته له جرى مجرى المملوك
وان كان الفرس مما لا يملك له وعلى هذا جاء نحو
اخ له وابن له وقد يزاد نحو ردف لكم واما ربّ فللتقليل
فهي
قال

قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض ربّ والمقصود ان ربّ
للتقليل وكم للتكثير تقول ربّ رجلٍ لقيته وانت تريد
ان تقلّل ذلك هذا اصلهما ثم غلب عليهما الاستعمال بمعنى
الكثرة بدليل انهم يستعملونها في مواضع المدح وعدّ
المآثر نحو الا ربّ يومٍ لك منهن صالحٍ ولا سيما يومًا بدارة
جلجلٍ وانها تنفرد عن ساير حروف الجر باشياء منها
انها يتصدر بها الكلام فلا يقال جاءني ربّ رجلٍ وذلك
لانها للتقليل والتقليل والنفي عن وادٍ واحدٍ والنفي له
صدر الكلام الا ترى انهم يقولون قلّ رجلٌ يقول ذلك
الا زيد بمعنى ما رجل وانما اختص النفي والاستفهام
والشرط بصدر الكلام لانها معانٍ تدخل الجملة لتغيير معناها
فوجب ان تصرف العناية الى ذكرها اولًا لكونها مقصودة
في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت
موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة
اوجب اختصاصها بما يصح معنى التقليل فيهما ولهذا احكم

بان الضمير في ربه رجلاً نكرة وذلك لانه ما اريد به شيء
معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما فلهذا فسر بالنكرة
كما ترى ولو كان معينا كما في ربّ مثله رجلاً لجاز ان يقول ربّه
رجلٌ كما جاز ربّ مثلك رجلاً ومنها ان فعلها الذي تسلّطه
على الاسم يجيء محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة
الشعر وذلك لدلالة الحال عليها لانك اذا قلت ربّ رجل
يفهم كان المعنى ربّ رجل يفهم ادركت او لقيت والحال تدل
عليه فيحذف كما حذف مع الباء في بسم الله ولا تظن ان
يفهم هو الفعل المسلطة هي اياه على الاسم لانه مسند الى
ضمير الرجل فلو جعلنا ربّ مسلطةً عليه لزم كون
الاسم فاعلاً ومفعولا ومنها ان مجرورها يلزم الصفة
اما الجملة اذا كان مظهرا كما مرّ واما بمفرد نحو ربّ
رجلٍ جوادٍ قالوا انما لزم الصفة لتكون عوضا عن
الفعل وقيل انما لزم الوصف لانه اذهب في باب
التقليل لان رجلاً قايماً مثلا اقل من رجل وحده

ومنها

ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضياً لانك اذا قلت
ربّ رجل لقيته كنت مخبراً بان الذي لقيته قليل ولا
تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل ام لا واما قوله تعالى
ربما يود الذين كفروا راجع الى معنى المضي لان ما اخبر الله
تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة
الموجود الحاصل فهذه احكام ربّ وقد بقي هنا سوال
وجواب لا بدّ من ذكرهما وذلك ان لقائل ان يقول
انك اذا قلت ربّ رجل يفهم ادركت مثلا كان ربّ موصلةً
لادركت الى الرجل وادركت فعل متعدٍّ بنفسه فكيف
يقال انه يتعدى بربّ ولم يوجد حرف جرّ اتصل بالفعل
المتعدي الا وقد حكم بزيادتها ولم يمكن ادّعاء زيادة
ربّ اذ لم يقل لذلك احد والجواب انها حرف جرٍّ وقعت
في الكلام على حدّ من اذا كانت لاستغراق الجنس
نحو ما رايت من رجل في انها مفيدة للاستغراق وان لم
تكن قد اوصلت فعلاً الى الاسم الا ترى ان الفعل

الذي قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة
معنى آخر غير المتعدي وهو استغراق الجنس كذلك تد
خل رب في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديًا
لقصدك معنى آخر غير المتعدي وهو التقليل وهذا
تشبيه واضح واما على فهي للاستعلاء ويكون تارة
حرفًا وتارة اسمًا مضافًا اما الاول فنحو جلست علي
السرير فهي هنا حرف جر لايصالها معنى الفعل الى الاسم
وعلى هذا زيد على السطح لايصالها معنى الاستقرار
المقدر الى الاسم وقولهم عليه دين لا يخلو عن معنى الاستعلاء
ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما الثاني فنحو قوله
غدت من عليه بعدما تم ظمؤها من اعلاه اذ لو
كانت حرفًا لما دخله الجار واما عن فهي للبعد والمجاو
زة وتكون ايضا حرفا واسمًا اما الاول فنحو رميت
السهم عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها وجا
وزها اي غيرها ونحوه اخذت عنه العلم لان العلم

قد تعدى

قد تعدى به اليك وفيها معنى من وزيادة معنى المجاوزة
الا انه يراها انما تدل في رميت عن القوس على ان ابتداء
الرمي منها قال عبد القاهر وكل موضع لم يصلح الا لمعنى التورية
كان مخصوصا بعن فلا يجوز ان تقول اديت الدين من زيد
لان هذا موضع التعدي فقط وان كان موضعا لا يجب
ان يكون متمحضا للتعدي جاز ان يقع فيه ايهما شئت
نحو قولهم سقاه عن العيمة اي ابعده عنها وجاوز به حكمها
الى الري وان شئت قلت بمن على معنى اسقاه من جهة
العيمة وهذا من عمل من [illegible] وان كان موضعا لا يناسب
معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا يقال زيد افضل
عن عمرو ولانك لا تقصد ان فضل احدهما قد انفصل
عن صاحبه اليه وتعداه وانما يريد ان فضل زيد
بدأ من هذا الموضع واما كونها اسمًا ففي نحو جلست من
عن يمينه اي من جانبيها واما الكاف فهي للتشبيه وتكون
حرفًا نحو قولك الذي كزيد اخوك ويدل على كونها حرفًا

وصلتهم الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال
الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا
جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه
فاعله فيكون جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد لا يقال
التقدير الذي هو كزيد على تقدير حذف شطر الجملة فلا تكون
الكاف اذا حرفا ابدا اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك
قليل غير متسع فيه فلا يجوز ان تقول جاءني الذي قايم
مثلك في حال السعة الا في ضرورة الشعر ولما كان
وصلتهم الذي بالكاف جائزا مستمرا في حال السعة علمنا
انه حرف جر وقد تكون اسما في نحو قوله يضحكن عن
كالبرد المنهم اي عن مثل البرد واما مذ ومنذ فا
تجيان لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة تريد ان مبداء انتفاء الرؤية يوم الجمعة فهذه
حرف اوصلت الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها
وكذلك تقول انت عندنا منذ الليلة اي استقررت عندنا

منذ

منذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما ويكونان
على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته
منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية
يوم الجمعة بمنزلة الجارة فان الغرض الدلالة على ابتداء
الغاية وعلى هذا لا يحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت
عندنا مذ وقت مثلا لما افدت بكلامك هذا الا ما كنت
سامع
الضرورة امره اذ كل واحد يعلم ان ابتداء الكون كان
في وقت ما والثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته
مذ يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد
ولو قلت مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت وآخره جاز
على تاويل ما رايته مذ اثنا عشرة ساعة او عشر
ساعات مثلا والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد
اول الوقت دون آخره ان الرؤية في هذا الوجه لم تلتبس
بيوم الجمعة بوجه ولم تتحصل في جزء منه وهي منتفية في جميع
اجزائه وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول المدة

كما
كما انك قلت آمد
ذلك المدة يومان
واول وقته واخره
يومان صح

دون اخرها كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة
ويدل على انك رايته فيه ثم فارقك كما في المجرور والفرق
بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام في الجر
على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احديهما ما رايته
والاخرى مذ يومان لان مذ مبتدا ويومان خبره كان
المعنى ما رايته وامد ذلك يومان كما تقول ما رايته وايام
البين طويلة وانما لم يسغ تخلل العاطف بين جملتين
نحو ما رايته ومذ يومان كما ساغ ذلك مع ما فسرناه
به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام
الذي قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره
اذ لو قلت ما رايته ولم تقل مذ يومان كان نفيا
للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان
قيدت العموم وخصصته فلما امتزج احدى الجملتين
بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول
العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال

المصنف

المصنف ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي
اول الوقت دون آخره كما ذكرنا واذا كان كذلك فللمتوهم
ان يتوهم امتناع الجر في قولهم ما رايته مذ يومان فازال
المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر ههنا غير ممتنع وذلك لانك
لو قلت قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار
وانه موازن بهذه المدة مبتداه من اول ومنقطع عند
اخره رفعت ولو اردت ان مبتداه اول هذه المدة
اي وقتك الذي نتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تحده
بها لانك تريد انه كاين بعد لم تبلغ غايته جررت فقلت
ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة
اولها اول يومين من هذا الوقت ولم نبت بعد بل هو
باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف جر عند
سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشا ابي ثوبان ان
به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض
بمعنى جانب نحو جاء القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا

واما خلا وعدا فهما للاستثناء ويكونان حرفين تارة
وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في الاول ومنصوب في
الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم
خلا زيدا وعدا زيدا اي عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم
جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم
زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وانما لا يتصرف بهذه الافعال
لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف
فاذا دخلت ما على عدا وخلا تنصبان البتة لتمحضهما
فعلين اذ ذاك وذلك لان التأمل الصادق في موارد
بهما وموارد استعمالهما يشهد بما التي يصدر ان بهما
انها لا تخلو من ان يكون مزيدة ومصدرية مع عدم
العائد بغيرهما فان كانت مصدرية فلا بد ان يكون
الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت
جاءني القوم ما عدا زيدا كان التقدير عدو زيد بمعنى عدو
المجيء زيدا عدوا وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا

ولا

ولا تتصل باول الحرف فانما يتصل باخره نحو اتى وستباد
اذا دخلت على الفعل دخلت اول نحو ما جاءني ما ضرب
يضرب وما يجيء **قوله** واما ما ينصب المفرد فسبعة
على ما ذكر في المائة الواو بمعنى مع قد سبق ذكر الاختلاف
في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل
فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء
منصوبا الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو
بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه ولانتصب
قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل للفعل
لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا
لعمل الواو فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل
في الواو ان لا يعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فان
يجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان يجعل
للواو الذي لا تاثير له فيه اصلا على ان المصنف جعل المفعول
معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل

قوله على ما ذكر في المائة لدفع هذا التناقض **قوله**
وحروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلاثة
الاول النداء للبعيدة او ما هو بمنزلة من نايم او ساه و
الاثنان الاخيران النداء للقريب وقيل ان يا قد
تستعمل فيهما وقد اقتصر ذكر وا وهي مختصة بالندبة
والندبة تشارك النداء صورة وان لم تكن بندا حقيقة
قوله تنصب المنادي اذا كان مضافا ذكر جار الله
العلامة اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني
عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت
على انك تقصد منادي توجه الخطاب اليه ثم اردت
ان تبين ان المعنى من هذا الخطاب والنداء من هو فقلت
اريد او اعني عبد الله فتنصب المنادي لوقوع الفعل
عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما
سدّا بيا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسده وتفاديا
بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب

اذا قلت

الكل

اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال
باليك على النداء واياك لانه هنا يتنزل منزلة كاف الخطاب
واعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد
اختلفوا في ان العامل لهذه الحروف ام للفعل المضمر فذهب
الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الاخرون
الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل و
سادّ مسده وبعضهم اي قصد انهم اجازوا الامالة في حرف
النداء فلولا انه نايب مناب الفعل وساد مسده
لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه
ايضا تعلق لام الجر به نحو يا لزيد واللام لا يتعلق
الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا وميل عبد
القاهر الى هذا المذهب **قوله** او مضارعا له نحو يا خيرا من
زيد المشابهة بين هذا وبين المضاف من ثلثة اوجه وهي
كون الاول عاملا في الثاني لان من لا بد من ان يجعل متصلة
بزيد او بخير اي فان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول
كان

لسبق على الخطاب لان الاسم الظاهر وان كان يستعمل للغائب الا انه صح

مثله في مررت بزيد فان يكون الكاف اظهر لان الكاف
قد انجرّ بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف وان الكاف
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان
الاول قد تخصّص بالكاف تخصّص المضاف بالمضاف
اليه والوجوه الثلاثة متحقّقة في قولهم يا ضاربًا زيدًا
ويا مضروبًا غلامه ويا حسنًا وجه الاخ والاخيران
دون الاول في قولهم يا ثلثة وثلاثين في اسم رجل
لان قولهم يا ثلثة ليست بعامل في ثلاثين ولكن الكاف
من تمام الاول قد وان الاول قد تخصّص بالكاف قوله
او نكرة كقول الاعمى يا رجلًا خذ بيدي رجلا ههنا
نكرة لانه لا يقصد به واحدًا بعينه بل كل من ياخذ
بيده فهو المنادى قوله واما المنادى المفرد المعرفة
فمضموم قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه
وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم
يُبْنَ لما ذكرنا من ان المضاف اليه بمنزلة التنوين

ملعاقبة

لمعاقبة اياه والتنوين علم التمكن ولا يجوز انه يبنى
مع ماهو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم يبن لانتفاء
علة البناء فيه حيث لم يقع موقع كاف الخطاب وفي
قولهم يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى
المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل
النداء نحو يا زيد والثاني ما تعرّف بالنداء نحو يا رجل
فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرّف من حيث
انك اقبلت على واحد من جنس وخصصته بالنداء
فجرى مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف قاصدًا واحدًا
بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا
على علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه
نكر وجعل جنسا نحو زيد من الذيود كما يقال رجل
من الرجال ثم خُصّ بالنداء من بين الجنس والا لكان
جمعا بين التعريف وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم
يا الرجل وذهب الآخرون الى ان العلمية باقية بعد

بعد النداء واجتماع التعريف انما يمتنع اذا كان بعلا
متي لفظيتي كحرف النداء واللام ويعتمد هذا المذهب
انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا
هذا مع ان اسم الاشارة لا تقبل التنكير والبحث
مستقصى في المفتاح قوله ولكن محل النصب لما ثبت
ان هذه الحروف ناصبة وقد عرف علة البناء في المفرد
المعرفة فلم ينتصب لفظا ولكن حكم على محله بالنصب
كما في ساير المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل على
كونه منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله
يا عمر الجواد فلولا ان محل الموصوف النصب لما انتصب
الصفة ونظيره ذهب امس الدابر فالوصف مرفوع
لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مكسورا
لفظا وعلى هذا ساير المبنيات فان التوابع التي تصا
حبها محمولة على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا
الرفع في صفة المنادى حملا على اللفظ الا انهم وان لم يجز

ذهب

ذهب امس الدابر بالجر وهؤلاء الطيرين لان الضمة ا
الطارية في كل معرفة اشبه في الظاهر بما يرتفع بالفعل
نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على لفظه كما في المعرب ولم
يجز ذلك في امس لانه ليس ما كان ظرفا مثل كامس [كل]
يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف
المنادى المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى
كاف الخطاب فهلا منعوا ذلك منعهم في الضماير لانها
لا توصف بحال قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب
الا انه لم يجر مجراه في كل حال يدلك على ذلك انهم
قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظة الغيبة
مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى
من اعلام الخطاب في الاصل كانت واياك والحاصل
ان الشيء اذا شبه بالشيء لم يجر على سننه في كل حال
ومما ينخرط في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب
حملا على اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان وما

وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون
واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد والحارث و
الحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام
على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو
وان تنزلت منزلة العامل فليس بمنزلة في كونه علما
للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجمع معه الالف
واللام ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس
زيد خارجا ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس
لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو ولم يجز في المعطوف
الرفع والنصب بل حكم المعطوف ههنا حكم المنادى بعينه
كانك قلت يا زيد يا عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز
فيه الرفع بل حكمه حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في
حكم التكرير العامل هذا اذا كانت التوابع مفردة وان
كانت مضافة فالنصب لا غير لان التوابع يتنزل
منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كانت

مضافا

مضافا الا النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له وذلك نحو
يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم او كلكم ويا غلام
ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو قوله
ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز ههنا الا
الرفع لان ايا وان كان منادى صورة الا ان المقصود
بالنداء هو الرجل وانما جاء ايا ليكون وصلة الى نداء ما فيه
الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء
ولام التعريف فكان المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد
الظريف وقال صاحب الكتاب انما صار وصفه لا يجوز
فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اي ولا يا ايها
وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل
وضمة اللام ههنا فيها غموض لانا لا نقدر ان نسميها
حركة الاعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون لها عامل
ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وكذلك
ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد سوينا

بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم
يسمونه المبني المشبه بالمعرب ومن حقها ان تفضل
على هذه الحركة فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة
بين منزلتي البناء والاعراب الا ان حظها من الاعراب
اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبني
قد اعطي شبها من المعرب وان عملنا بمذهب ابي الحسن
في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان ابين لكونه
الحركة حركة الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر وانما اقحمت
حرف التنبيه بين اي وبين صفته تعويضا لاي عما يستحق
من الاضافة **قوله** ولا تدخل يا على ما فيه الالف
واللام فقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع
دخول النداء على ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك
في اسم الله تعالى لان الالف واللام لا يفارقانه كما
لا يفارقان النجم مع انهما عوض عن همزة اله فصارتا
كانهما قد تنزلا منزلة البعض من الكلمة وانما جاز

قطع

قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيرها لان الهمزة
مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة
الاصلية الا انها لم تخلع عن التعريف راسا فلو
وصلوا الهمزة واما في النداء فقد تجردت للتعويض
مضمحلا عنها معنى التعريف لان التعريف الندائي اغنى
عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت
قوله وان وصفت المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف
به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين العلمين كان
حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شيء
واحد كحضرموت وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب
كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة لازمة له
والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء وا
حد واذا تنزلا منزلة شيء واحد اتبعت حركة المنادى
حركة الابن ولم يعكس لان الحركة التي استحقها الابن
حالة الانفراد كانت اعرابية وهو النصب لكونه مضافا

وحركة المنادي الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية
الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الا
كثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون
ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في
دال زيد حركة الاتباع الا يرى ان صاحب الكتاب
شبه هذا بامرئ وابنم فكما لا شك ان حركة الهمزة
في امرئ حركة الاعراب كذلك حركة ابن حركة اعراب ولم
يوحنب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون
الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا شيئا واحدا
لم يبن منهما الا الاول اذا عرى الثاني عن مقارنته
الحرف كما في نحو بعلبك فقوله بنيت المنادي مع الابن
على الفتح لك ان تحمله على ما عليه الاكثرون من بنائهما
على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت الى المنادي
دون الابن اي بنيت المنادي حال مقارنته بالابن و
انما لم تجوز والاتباع فيما لم يقع الابن بين العلمين نحو

يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن زيد لان القياس ان لا
يجوز الاتباع في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدر
الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة
الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء
من الموصوف وذلك لان من الصفات ما هو اشد
امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كان اشد
اختصاصا فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل
منزلة الجزء من الموصوف والابن اذا اضيف الى
العلم ووصف به العلم كان له من الاختصاص بموصوفه
ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين العلمين لان الوجه
اذا ا زيد نسبته الى ابيه فاتم ما يكون هذه النسبة
ان تذكر كل واحد منهما باسم العلم ولا كذلك اذا لم
يقع بين علمين الا يرى انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون
ابن اخ لاحد ومما يدل على شدة اتصال الابن وا
قعا بين علمين بموصوفه انهم اسقطوا التنوين من الموصوف

في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرٍو وكذلك النصب و
الجر ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيدٌ ابنُ اخينا
وان لم يقع بين علمين كان سائر الاسماء
المضافة اي كان الابن كسائر الاوصاف المضافة
للمنادي المضموم حيث لم يُبْنَ معها الموصوف على الفتح
قوله وتلحق المنادي اللام الجارة مفتوحةً اللام الجارة
تفتح مع المنادي ويكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا
لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين
وانما فتحت مع المدعو وكُسِرَتْ مع المدعو اليه
فرقا بينهما وانما لم ينعكس لان الفتحة بالمنادي
اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادي على ما سبق بمنزلة
كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع كاف الخطاب
نحو لك وانما فتحت مع الكاف لان الاصل في الحروف
الواردة على هجاءٍ واحدٍ ان يبنى على الفتح التي هي
اخت السكون في الخفة اذ البناء على السكون

ممتنع

ممتنع وقد كسرت اللام الجارة فرقًا بينها وبين لام الابتداء
اذ لو فتحت فقيل انّ زيدًا لهذا لم يُعرف ان الاخبار
عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا
واللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس لما كان
زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور
في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام
الى الحركة التي استحقها في الاصل وعلى هذا لام التعجب
تفتح مع المنادي ايضا كما ذكرنا نحو يا لَلماء فكانك
قد ابصرت ماءً فاعجبك فتناديه فتقول تعال فانت
عجيب الشان لا يعرفك كل احدٍ قوله وقولهم يا للبهيمة
بالكسر على ترك المدعو هذا جواب عن سوال مقدر
عسى يورد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتو
حة والعرب تقول يا للبهيمة بكسر اللام فاجاب بان
المنادي متروك كما في قولهم يا بؤس لزيدٍ والمعنى
يا للقوم للبهيمة اي احضروها وشاهدوها والبهيمة

البهتان وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا للافيكة وللعضيهة قولها ويرخم المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان ينحر البعير وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف من اخر الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاور الساكنين او غير ذلك وهو مأخوذ من قولهم امرأة رخيمة وهي التي يكون كلامها مرتلا محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التي يكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للامة الاملس رخامة فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيل وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير فالتغيير يونس بالتغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادي يوذن بالترخيم ان ذلك الامر مهم لا يقبل التوقف ريثما يتم الكلمة وله شرايط احديها ان يكون

الاسم

الاسم علما وذلك لشهرته كيلا يلتبس والثانية ان يكون زايدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمى بعنق يا عن قالوا لان في الاسماء ما يشاكله نحو دم ويد وقال اصحابنا ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يحسن ان يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت في غير النداء والرابع ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد عد المناقب والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامس ان لا يكون مستغاثا وذلك لان المستغيث لا يأتي من نوع تعلل من المستغاث بالقياس وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل

بعد الحذف والترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر
الشرايط الثلاثة الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثم
ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما على ان يحذف
آخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف
من الحركة والسكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف
كانه اسم براسه ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك
ساير الاسماء وذلك نحو يا حارِ ويا ثمو ويا هرقْ
في يا حارث وهرقل وثمود وان شئت تقول يا حارُ
ويا هرقُ بالضم كيا زيدُ ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا
كان ما قبل آخر الاسم مضموما لكن التقدير مختلف وذلك
نحو يا بُلْبُ في المسمى ببُلْبُل ثم ان المرخم لا يخلو اما ان
يكون في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة بان
كانتا قد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون
قبل آخره نحو يا حار في حارث بالكسر والضم على
اللغتين وان كان مدة فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف

ويا حارُقْ

ويا هارقُ

م ثلثة ان لم يبق او لم يكن فان لم يكن لم يحذف
الا الاخير م

على

على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا
الا الاخير نحو يا سع في المسمى سعيد على اللغتين
الا ان الحركة مقدرة في الباء على لغة من يقول
يا حار بالضم وغير مقدرة في اللغة الاخرى وان
يبقى تحذف المدة ايضا نحو يا منص بالضم في منصور
على اللغتين وان كان في آخره زيادتان في حكم
زيادة واحدة حذفتا معا نحو يا مرو بالضم والفتح
في مروان   الا ما في اخيره تاء التانيث فانه لا يشترط
فيه الزيادة على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط بهذا
ان الشرطان لان العلمية انما اشترطت لان لهما تاثيرا
في الحذف وان كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر
الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زايدة
فحذفها اهون وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة
لان بالترخيم لم يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن قبل
الترخيم اذ الاجحاف واقع قبل لان التاء منفصلة غير

غير مبنى عليها الكلمة قوله يا ثب اقبد او اقبلى على
اختلاف المعنيين ثبة اذا كان اسم رجل قالوا
اجب ان يقال يا ثب اقبد واحد اشوطين مفقود
وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة
قالوا اجب ان يقال اقبلى ويكون كلا الشوطين مفقو
دا ويجوز فيه الفتح والضم قوله والا في الاستثناء
الاستثناء مشتق من ثنية عن الامر اذا صرفته
عنه فسمى الستثناء لان الاسم المستثنى مصروف
من غير المستثنى منه او من ثنية العبد اذا وضعت
احد طرفيه على طرف الثانى وعلى هذا سمى استثناء
لانه ضوعف به الخبر وشفع ان كان الاول مثبتا شفع
بالمنفى وان كان منفيا شفع بالاثبات على ماترى وهو
اخراج الشئ من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاء
فى القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا من حكم المجى الدا
خل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره لان

ذلك

لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار فى قولك
جاء فى القوم الا حمارا لم يدخل فى الحكم الا انه مخرج عن
الحكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف
اخرج قلت المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به
والنص عليه **قوله** والمستثنى ينتصب فى الكلام الموجب
او غير موجب والمعنى بالموجب مالم يصدر باحد الاشياء
الثلاثة التى هى النفى والنهى والاستفهام وبغير الموجب
ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفى والنهى
لان من الاستغراقية كما تزاد فى النفى والنهى تزاد فيه
ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله فان كان
الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى منصوبا نحو
جاء فى القوم الا زيدا وانما نصب لانه شابه المفعول
لكونه فضلة تجئ بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول
معه لان العامل فيهما بتوسط الحرف والمصنف جعل الحرف
ههنا عاملا كما جعل الواو فيه عاملا وان كان العمل فى

اى ان المستثنى بالا يخرج من ان يكون فى كلام موجب

المستثنى منه مذكورا

في الحقيقة للفعل على ما هو المنصور من مذهب النحو
يين وان كان غير موجب فلا يخ من ان يكون تامًا
او غير تام والمعنى بالتام ما كان المستثنى منه فيه مذ
كورًا فان كان تاما فلا يخ من ان يكون المستثنى
مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان مقدما
فالمستثنى منصوب ابدا اذ لا مساغ للبدل نحو ما جا
ءني الا زيدا احدٌ وان لم يكن مقدما فلا يخ من ان يكون
المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم
يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا
حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط فيه
عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان
من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب
على ما ذكرنا والبدل نحو ما جاءني احد الا زيدا او الا
زيدٌ وما مررت باحد الا زيدٍ او الا زيدا وما رايت
احدًا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل البدل
الا

والاستثناء

والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا لو حملته
على الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها
اذ الكلام قبله تام لا تفتقر الى الشيء فاذا اردت الاستثناء
نصب لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الوا
قع قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم
الساقط فكان قولك ما جاءني احدٌ الا زيدٌ بمنزلة
ما جاءني الا زيد واذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا
في الكلام وجزءًا منه بخلاف النصب اذ هو فضلة ولا يكون
جزءًا من الكلام والحمل على الاول اولى وانما لم يجز البدل
في الكلام الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل
يقوم مقام المبدل منه واذا اقام مقامه عمل فيه عامله
فصار كانك قلت جاءني الا زيدٌ فرفعت زيدا بجاءني وكيف
ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا محال لان القصد ان
تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا
جعلته فاعلا للمجيء كنت قد اسقطت القوم واثبت له هذا

وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام لغا فيه الا من
حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيدٌ
وما رأيت الا زيدًا وما مررت الا بزيدٍ فالفعل الواقع
ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة ساير الحروف
التي تغير المعاني دون الالفاظ نحو هل بل وغيرهما ولا
يجوز هذا الا في المنفي ولا تقوله في الايجاب
جاءني الا زيدٌ اذ لو ذهبت بقوله لم يخل من ان
تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت
الاول كنت قد جعلت الا زايدةً بمنزلة اسـ
قط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت
الثاني كنت قد جعلت الا نافيةً بمنزلة ما جاءني
حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته
بمنزلة ما جاءني زيد ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي
بالا كما رفعته بالفعل بها فهذا الكلام على الاوضاع و
خروجهما عن طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما

وضعت

وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها
فيما لم توضع له **قوله** وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد
الا اعلم ان غيرًا موضوع في الاصل على الوصفية
ولا يقع الا صفةً للنكرة وان اضيف الى المعرفة
لانه موضوع على ما بيّنا في التعريف لانك اذا قلت
مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره واذا كان
موضوعا على هذا لا يكون الاضافة معرفةً له اللهم
الا اذا اضيف الى ما له ضدٌ واحدٌ فيتعرف اذ ذاك نحو
عليك بالحركة غير السكون ونحوه فتوصف به النكرة
نحو قولك مررت برجل غيرك مر بزيدٍ لان مرورك قد وقع
على المخاطب ورجل آخر او انك لم تمرر بالمخاطب بل بآخر
او انك مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب و
والشمائل وهو في هذا الوجه خلاف مثلٍ بمخالفة في الوجهين
الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة في الذات دون الاو
صاف والشمائل وهذا معنى غيرٍ وما له في اصله ثم انهم قد

وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة فادخلوا كل واحد
منهما على صاحبه اعني انهم استعاروا غيرا بمعنى الاستثناء
واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما
متمكنا واستعاروا الا بمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها
اعراب غير حيث كان حرفا فالاول نحو جاءني القوم
غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد
غير حمار وما جاءني احد غير زيد بالرفع والنصب
فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي بغير واسطة
الحرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غيرا لتوغله
في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات
الست وما يجري مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما
عمل فيها واما الثاني اعني دخول الا على غير في الوصفية
فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اي غير الله ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى ح لو كان
فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فلم يفسر كان اخر يقوله

يهب

يهب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير
مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد
قوله ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير في انه يستثنى
به والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل
وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل ونا
صب ولا يجوز ان يلي معمول عاملين في حالة واحدة فلهذا
كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبيح ان يقال
مررت بسواك لانه في معنى مكانك ومما يدل على ظرفيته وقوعه
صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير والكوفيون
اجازوا استعماله اسما وظرفا فيجيزون استعماله في اسم
مررت بسواك وجاءني سواك قوله والحروف الداخلة على
الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنا على
العكس واستة تسمى مشبهة بالافعال وانما سميت
مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها
الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال

الماضية وانما على ثلثة احرف فصاعدًا كما يكون الفعل
كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه
في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب
على المرفوع فقيل ان زيدًا اخوك كما قيل ضرب زيدًا اخوك
الا ان تقديم المنصوب ههنا لازم وثمه جايز وانما التزم
فيها ذلك لانه ليس للحرف حظٌ في العمل وانما هي محمولة
على الفعل وفرعٌ عليه فالقياس ان تلزم طريقةً واحدةً
ولا يجوز فيها الوجهان لئلا يجري مجرى الفعل نحو ضرب
زيد عمروًا وضرب عمروًا زيدٌ وانما كان تقديم المنصوب
اولى لتكون ابعد من مشابهة الفعل اذ الاصل
فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع ههنا حصل نحا
لفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبة فان
قلت فان الخبر اذا كان ظرفًا فما الذي يسوغ تقديمه
على الاسم نحو ان في الدار زيدًا قلنا انما جاز ذلك
لما في الظروف من الاتساع والتنزل من الاشياء

منزلة

منزلة انفسها فان جازوا فيها ما لم يجوزوا في غيرها الا ترى
انهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو قوله
كما خط الكتاب بكف يومًا يهودي يقارب او يزيل ... الانهيم
ههنا خوا في الحرب من لا اخا له اخره اذا خاف يوما بنوه
فدعاهما ولا يجوز ان يتقدم الظرف على ان لا يقول
في الدار ان زيدًا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان يعمل فيما
قبله ولم يبلغ ايضًا من ضعف الظرف ان يعمل فيه الحرف
مقدمًا عليه واعلم ان الاسم والخبر في هذا الباب هو
المبتداء والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معًا عند
اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية
ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعًا وارتفاع
الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا
عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان
فانه لا يجوز ان يعطف عند البصريين على المحل لانه يكون
اذ ذاك مرفوعًا ويفتقر الى خبره وذاهبان خبر له ولانه ... بالابتداء
لم يكن معمولا لعاملين مختلفين احدهما معنوي والآخر لفظي

الخ

ولا يخفى استبعاد هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف
عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه **قوله**
ان وان للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فان تحقق
مضمون الجملة وتثبت قدمها في الصدق وكذلك اذا قلت
بلغني ان زيدا ذاهب بالفتح الا انها تقلب معنى الجملة
الى معنى المفرد على ما ستراه وان مكسورة لا تفيد شيئا
سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع
لانه الا اياها كقولك ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا
وان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل
عليها نحو لان زيدا الا انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى
واحد فادخلوها على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما
بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدم فلا يجوز
ان زيدا قائم لفي الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم والخبر
والا لما وقع في صلة ان ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع
المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل نحو

ان زيد

ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة
فان لم تمض فالنصب ليس الا على ما مر انفا واما قوله
تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى فقد ذكر سيبويه ان في الآية تقديما و
تاخيرا كانه ابتداء والصابئون كذلك بعد ما مضى
الخبر وانشد شاهدا له والا فاعلموا انا وانتم بغاة
ما بقينا في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفا
ئدة التقديم في الآية هي الايذان بان الصابئين
الذين كانوا ابعد منزعا في الشرك واثبت قدما في
الكفر وما سموا صابئين الا انهم صبوا عن الاديان كلها
لو امنوا الصحيح مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فقدم
ذكرهم ايذانا بهذه النكتة واما في البيت فهي الاشعار
بان المخاطبين اوغل في البغي فعاجل بذكرهم حيث
كانوا اشد بغيا ولو قيل والصابئين بالنصب واخ
كم لما كان من التقديم والتاخير في شيء لان التقديم و

والتاخير في المنزال دون القار هكذا ذكر صاحب الكتاب
قوله وكان للتشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وانّ
اذ الاصل في قولك كانّ زيدًا الاسد انّ زيدًا كالاسد فلما
قدمت الكاف فتحت همزة انّ لتكون داخلًا على المفرد
لفظًا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه وانّما
عُدِلَ بالكلام عن سمته الاوّل ليكون الكلام من اوّل الامر
مُعلَّقًا على التشبيه الا ترى انّك اذا قلت كانّ عمرًا الاسد فقد
بَنَيْتَ كلامك على التشبيه بخلاف قولك انّ زيدًا كالاسد
اذ التشبيه انما يكون بعد مضيّ صدره على الاثبات
قوله ولكنّ للاستدراك اعلم انّ لكن يتوسط بين
كلامين متغايرين نفيًا واثباتًا فيستدرك بها النفي
بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك قولك ماجاءني
زيدٌ لكنّ عمرًا جاءني وجاءني زيد لكن عمرًا لم يجئ وقد
يتنزل التغاير المعنوي منزلة التغاير اللفظي فيقال
فارقني زيد لكنّ عمرًا حاضر وجاءني زيد لكنّ عمرا غايب

وهي

وهي تشاركان في جواز دخول العطف عليهما مع
ما عملت فيه محلًّا لما انّ معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي
جواز دخول اللام على خبرها ايضًا عند الكوفيين
دون اصحابنا **قوله** وليت للتمنّي ولعلّ للترجي وذلك
نحو قوله تعالى يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذب وقوله تعالى
لعلّ الساعة قريب ترجّي للعباد والفرق بينهما
انّ ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما
لا يمكن نحو ليت الشباب يعود يومًا فاخبره بما فعل
المشيب ولعلّ لا يستعمل الّا فيما هو ممكن الوقوع
اذ المحال لا يُرجَّى وقوعه **قوله** والفرق بين انّ و
انّ انّ انّ المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تامّ
مفيدة فقد ذكرنا انّ المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التاكيد ومخالفة لها في انّها
تقلب الجملة الى حكم المفرد فيكون معها في تاويل
المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها فعل او اسم الا ترى انّ

ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه
واما المكسورة فالجملة معها على استقلالها بفائدتها
تقول ان زيدا منطلق وتسكت كما تسكت
على زيد منطلق والحاصل ان ما كان مظنة للجمل فالواقع
فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد
الموصول ونحو ذلك وما كان مظنة للمفرد فالواقع
فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف
اليه والمبتدأ نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان
زيدا خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان
زيدا منطلق الا انها لا تقع مبتدأ في اللفظ لا تقول
ان زيدا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك
لانهم لو ابتدأوا الكلام بان لكان عرضة لدخول
ان عليه نحو ان ان زيدا قائم حق وهذا الاجل
لاجتماع الحرفين بمعنى واحد قوله وتفتح بعد لو ولو
لا وبعد علمت واخواتها انما فتحت بعد لو نحو لو انك

جئتني

جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا با
لفعل اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا
مفردا فالتقدير لو وقع انك جئتني اي مجيئك الا ان
هذا مما ترك استعماله لطول الكلام بان وصلته ولطلبها
الفعل وجب في ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا
فلا يجوز الاسم لان الاسم لم يكن له دلالة على حذف
الفعل نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره الز
مخشري وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده وقد اجاب
عنه فخر المشايخ فانه انما جاز من حيث ان قوله
تعالى والبحر يمده ملتبس بالعطف بقوله ما في
الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة
وهي يمدها كانه خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها
بها وحصول الشركة بينهما بالعطف قال ونظيره
قولهم زيدا ضربت عمروا واخاه فان زيدا انما يصح

نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي
عنه من اجل ان عمروا واخا زيد لما التبسا عطفا
صار عمرو لاتصاله به من سبب زيد فكان الضمير
المتصل باخ زيد متصل بعمرو وانما فتحت بعد لولا
لان ما بعدها مبتدا ومحذوف الخبر والمبتدا لا يكون
الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا
فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت كان بمنزلة
قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدا كيف والمبتدا
مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد
علمت لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت
علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني المفعولين
مع ان لطول الكلام بان وصلته ولا يحذف مع المصدر
لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل
علمت ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث
والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا

كلام يغلط

كلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم
جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان
الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها
دل ذلك على ان المقصود هو الاخبار بعلم زيد منطلق
واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا
فلم تحتج الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل
على ذلك اذ لا يكون معه حديث ومحدث عنه
هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام
في خبرها لان علمت يعلق عند لام الابتداء نحو علمت
لزيد منطلق على ما سيأتي تبيانه فاذا دخلت
اللام صار علمت معلقا وما بعده من مظان الجملة
فتكسر **قوله** وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها
عن العمل اعلم ان ما تدخل على هذه الحروف الستة
فتعزلها عن العمل وتهيئها للدخول على الفعلية
نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا ساير الحروف

وقد ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء
او لقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا
مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام
مقصور على زيد ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي
وقوله تعالى انما ينهاكم الله واستقصاء الكلام فيه
لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف كما يبطل
عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها ما خلا
ليت ولعل بالتخفيف فتتهيئا للدخول على الفعلين
الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها و
بين ان النافية واذا دخلت على الفعل فتدخل على الافعال
الداخلة على المبتدإ والخبر مثل كان وكاد وحسبت
واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب
منها عند دخولها على الفعل احد الاحرف الاربعة
السين وسوف وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين ان
الناصبة لانها لا تجامع مع ان الناصبة لكونها للاستقبال

دبين

وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك ان
زيدا قائم وان كان زيد لقائما وان علمت لزيد قائم
وعلمت ان زيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف
يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاءني زيد
لكن عمرو حاضر وكان ثدياه حقان والاثنان اللذان
مرفوعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس ما ولا تحملان
على ليس فيجعل لهما مرفوع منصوب على لغة اهل الحجاز
لمشابهتهما اياها في وجهين احدهما النفي والدخول على
المبتداء والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك
لاختصاصها لنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال
فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد
منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل
افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في
الشبه وانما خصصت بالنكرة دون المعرفة لانه اولى بالنكرة
منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك

لا يتصور الا في النكرة فوعى هذا ذكر وان كانت بمعنى
ليس وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على
الابتداء ولغة التنزيل هي الاولى قال الله تعالى ما
هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملهما عند
نقض النفي بالا لزوال مشابهتهما بليس وذكر لان
وجه الشبه هو النفي وقد انتقضت الا ذلك واما ليس
فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية
وكذلك يبطل عملهما عند تقديم الخبر على الاسم اظهار الضعفهما
وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا غير متصرف
شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند
عدولهما عن سنتهما الاصلي فان قلت فما بالهم
التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في باب ان واخواتها
اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع كذلك قلنا
ان واخواتها لما اشبهت الفعل لفظا ومعنى و
استعمالا احتجوا الى ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل

لئلا

لئلا يشتبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها تلك
المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه بالاصل **قوله**
ولا لوجه آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل
على الجنس كله بطريق البدل واذا دخلت عليها لا استغر
قت نحو لا رجل في الدار وقد اشتمل النفي على كل
رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا
معنى قوله ويقال له نفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس
نوع من التجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس
الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل
وهو كونه في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت
عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة
ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه
على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل
ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له انتصب انتصابا
صحيحا كما ذكروا اذا كان مفردا بني على الفتح وقد سبقت الاشا رة

اي العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمول له
في المضاف والمضارع له لان وجود المضاف
اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه عملا
تقيد ههنا والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء
في هذا الباب انك تقول لا مسلمات في الدار فتفتح التاء
لان الحركة ليست حركة اعراب فتلحقها اختها التي هي
الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة ليست
للاسم وحده ولكنها للاسم مع لا وتقول لا بنات
صدق لك ولا اخوات نسب لك فتكسر لان المضاف
معرب وحركته اعرابية وانما قالوا اذا كان الاسم
مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب
الى المعرفة ممتنع لتعرف المضاف ح ولامتناع
دخول لا هذه على المعرفة اللهم الا اذا كانت
الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا في
الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام [illegible] كائن

عندنا

عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه
فبعضهم على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه
بالخبرية بما هو قبل دخول لا ولا عمل للحرف فيه حجة
الاول ان لا تحذو بها حذو ان فوجب ان ترفع
الخبر كان وايضا معنى النفي فيها يقتضي الجملة فوجب ان مضمون
يكون عاملة في طرفها وحجة الثاني ان لا فرع على ان
فوجب ان لا يساويه في العمل لانحطاط الرتبة الفرع
عن الاصل وايضا ان لا مع المنفي مرفوع المحل بالا
بتداء فوجب ان يكون الخبر خبرا للمبتدا فلا يعمل فيه
لا اذا الخبر لا يعمل فيه عامل لفظي وجواز لا رجل وامرأة
كائنان عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة
يدل على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم عمل عاملين
في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم ان اثبات
الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فانهم [illegible] الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما

يثبتون بان

كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا
عند الحجازيين منه كلمة الشهادة ومعناها لا اله
لنا في الوجود الا الله **قوله** وان كررت لا مع
المفرد جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا با النكرة
الله انما جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا
امراة لانه مبني على سؤال نحو ان يقال ارجل في الدار
ام امراة فتقول لا رجل ولا امراة ولا لا يعمل ههنا في الدار
وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه
احدها ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين فيجعل
لا في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني ان يقال لا حول
ولا قوة بفتح الاول وبنصب ونصب الثاني على ان يكون
الاولى لنفي الجنس والثانية زايدة موكدة للنفي
غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي
لانه مفتوح يشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة
بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا مع النفي و

الرابع ان

والرابع ان يقال لا حول ولا قوة برفع الاسمين
كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على
ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس عكس هذا
وهو وجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس به حكما لان
الثانية في الوجه الثالث زايدة غير عاملة وفي هذا الوجه
بمعنى ليس وارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة
التي نصوا عليها وللزيادة عليها مجال **قوله** واما المعرفة
فلا تقع بعدها الا مرفوعة اعلم ان لا موضوعة للنكرة
اذا اصلها النفي الشايع وذلك لا يتاتى مع المعرفة
فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك كما
قالوا ما زيد عندك لان ما زيد عندك ليست للنفي
الشايع وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي
يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما
جاء هذا مبنيا على سؤال نحو ان يقال ازيد عندك
ام عمرو فتقول لا زيد ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى

الى ذكره الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي
لا اصل لذكره وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم
المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا
امراة **قوله** والحروف العاملة في المضارع تسعة اعلم
ان الاصل في نواصب المضارع هو ان المصدرية نحو
احبت ان تقوم قالوا انما عملت لمشابهتها ان الناصبة
المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد
في قولك احبت ان تقوم اي قيامك كما يقال بلغني ان زيدا
يقوم في تاويل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت
عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال و
حكي عن الخليل ان الحروف الناصبة هي ان فحسب والباقي
لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثر والاكثرون على خلافه
قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا
اردت التاكيد او كررت قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن
افعل الان وعند الخليل اصلها لا ان فخففت الهمزة و

اي قيامك

سقطت

١١٤

وسقطت الالف لالتقائه مع النون الساكنة وصاحب
الكتاب يجعله حرفا برأسه وقد زيفوا قول الخليل
بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان اصله لا ان
لما تقدمه شئ مما في حيزه وهذا لا يلزم لان الحروف
تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب الا يرى ان لو اذا ركبت
مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض نحو
لولا اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء
اصلها لا فابدلت النون من الالف وقول من قال
ان لن تفيد التابيد ليس بثبت والا لما جاز تحديد
الفعل بعده نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاز
بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي
الى **قوله** كي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف
جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول فالفعل
ينتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان الجار
لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا

بقولهم كيمه على حد قولهم لمه والاصل كيما على ان يكون
كي داخلا على ما الاستفهامية وقد حذف الالف
كما حذف مع ساير حروف الجر نحو لمه وفيه وان
كان الثاني نصب الفعل بها بنفسها من غير اضمار ان واذا
علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها في قوله تعالى لكيلا
تاسوا ولو كان حرف الجر لما دخله الجار **قوله** والرابع
اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن
اكرمك لمن قال انا اتيك فقد اجبته بهذا الكلام و
صيرت اكرامك جزاء لاتيانه وانما لا تعمل الا بعد ان يكون
الفعل الذي بعدها مفرغا لها غير معتمد على شيء
قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك
فالفعل معتمد على المبتداء الواقع قبلها اعني انا
فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان
خبر المبتداء اسم والاسم اذا وقع موقعه الفعل كان
مرفوعا وليس اذن قد وضع على العمل حتى لا يجوز

على ما لكم

الغاؤها

الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها قد تقع حيث
لا يكون له عمل كقولك انا اذن فاعل كذا واذا كان
مما يلغى وقد وقع قبل المبتداء كان المبتداء اولى با
لفعل الواقع بعدها وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن
اكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم لان الشرط قبله
يقتضي الجواب ولو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك
فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن
يصح له معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور
النصب بعدها وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل
فتلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين
واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط **قوله**
وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وان
كان الفعل بعدها منقطعا عما قبلها غير معتمد على
شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا يرى ان وكي

وان
باب

ولن لاحظ لهن في الحال والحاصل ان اذن بمنزلة
ظننت حيث تعمل تارة وتلغى تارة اخرى الا ان
الاعمال في موضع الالغاء جائز في ظننت حيث لا يفيد
بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى
وينقض الغرض على ما تقرر **قوله** واذن من بينهما
يدخل على الماضي وتقر بعد ستة احرف **اعلم** ان
تصرف ان اكثر في الكلام من تصرف اخواتها فانها
اصل والباقي فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي و
المضارع وتعمل مع الاظهار والاضمار فان قلت
كيف عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخوا
تها وقد وجدنا اذن ايضا تدخل على الماضي كما في قول
الشاعر اذن لقام بنصري معشر خشن قلنا لا نسلم
ان اذن في البيت داخل على الماضي بل هي حرف ملغاة
توسطت بين الشرط المقدر والقسم المقدر وجوا
به ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير

داخل

داخل على الماضي في البيت لا لفظا ولا معنى اما
فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الماضي واما
معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي
ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام بنصري اذن
وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضي
من خواص ان بل مجموع الوصفين اعني الدخول على
الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من خواص
ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه **قوله**
وهي حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صاد
فنا الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان
اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت حتى ان
ادخلها ليكون الفعل في تأويل المصدر مجرور المحل
بحتى ومما يدل على ان العمل ههنا لان المقدرة دون
حتى قول الشاعر وليت عنيت ابي الدنيق عطله
حتى المصيف ويحلوا القعدان فالمصيف مجرور بحتى

ويتلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب فيه لا يحتمل
الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف دخلا في
القعدان ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها
هي الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجيئ ههنا منصوبا
بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا
والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه
فاذا لم يكن قبل يتلو فعل منصوب فكان قبله اسم
مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق
على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر
ان في الكلام ههنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت
حتى وقت ان ادخلها كقولك انا آتيك خفوق النجم
في ان المصدر قد اضيف اليه الزمان ثم حذف
المضاف وصار المصدر نائبا بمعنا ب المضاف ثم
ان الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو
سرت ادخلها اي سرت كي ان والسبب اعني السير قد

اي سرت كي ادخلها ع

انقض

قد انقض والمسبب اعني الدخول لم يمض وهو مترقب
بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعني
الى ان ادخلها فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا الا
ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود
السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظه واما اذا
كان حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن او [ههنا لا]

او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب [حينئذ]

لامتناع اضمار ان مع فعل الحال ولام كي اذا قلت
جئتكم لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام
الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل كما ذكر
نا في حتى ولا يمتنع اظهار ان ههنا نحو جئتك لان تعطيني
بخلاف اخواتها لانها في الاصل للعطف اعني حتى و
الواو والفاء فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم
عن الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها ليست
من حروف العطف بل هي من حروف الجر فلا باس
باظهار الاسم بعدها واذا دخلت اللام على الفعل الدا

خلة

عليه لاوجب اظهار ان نحو لئلا تعطيني كيلا ينوا الى
اللامان فان اللفظ به سمج جداً قوله ولام الجحد هي
اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لافعل وانما لم تكن
عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيدت
ههنا لتاكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب مراعاة
للاصل والتزم اضمار ان معها ايضا لانها جعلت
في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم
مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان بعد لام الجحد
والا لظهر لفظ الاسم وفيه بحث يطلب في المفتاح قوله
واو بمعنى الى او الا اذا قلت لالزمنك او تعطيني
حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي او الا
ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك
العبارة معترض عليها لان او المضمرة بعدها ان لو
كانت بمعنى الى ان لكان التقدير في قولنا او تعطيني
الى ان ان تعطيني وهذا خلف من القول والمصنف

ترك

ترك تلك العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب
بان ههنا ولم يكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف
العطف فلا يكون او عاملة في الفعل فان قلت انها ليست
ههنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا وشيء
من هذه الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل ايضا في الفعل
فوجب اضمار ان بعدها قوله وواو الصرف هي الواو
في نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو
الجمع وانما اضمرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو
عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبار الاصلها او بمعناها
الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب
لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة هي
لاجله هو العطف والاشتراك وشيء من حروف العطف
لا يعمل واما الثاني فلان معناها العارض هو
النصب في الفعل صح
معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل
وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك

وتشرب اللبن كأنك قلت لا تأكل السمك مع شربك اللبن
فله ان يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة
وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد فان اردت ان
تكلفه عن كل واحد منهما فقل لا تأكل السمك وتشرب اللبن
بالجزم اي ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان
المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم
ماصنعت واباك **قوله** والفاء في جواب الاشياء الستة
اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب باضمار ان
وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي
هو اكرمك عليه اذ لو كان يجب دخوله فيما دخل فيه
الاول نحو زرني فلا اكرمك مثلا قصدوا الى ضبع يبين
ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة تسبب الاكرام فنزلوا
قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما
تنزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون
عطف اسم على اسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن

منكر زيارة

منك زيارة فاكرام مني ففي اضمار ان ايذان
الاول سبب للآخر وكذا النهي كما في قوله تعالى ولا
تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل والمعنى لا
يكن منكم طغيان واحلال وغضب مني واما النفي
فكقولك ما تأتينا فتحدثنا وله معنيان احدهما
ما تأتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو تأتينا لتحدثنا و
الثاني ما تأتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان
يتسبب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان
الكلام موضوع لانتفاء المجموع الاتيان والحديث
وانتفاء المجموع اما انتفاء كل واحد من جزئيه و
هو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى الثاني
وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان
ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور
واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ا
يكن منك تعريف بيتك فزيارة مني واما التمني فنحو

نحو ليت لي مالاً فانفق اى ليت لى مالاً فانفاقاً منى
واما العرض فانه قد يب من التمنى نحو الا تنزل فتصيب
خيراً كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير
منى ومقاربته للتمنى هى انك اذا عرضت عليه
النزول فقد حثثته عليه ولا تحثه الا على ما تودّه
وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك
الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول وانما القصد
ان تذكره له وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب
بعد الفاء فى هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل
المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب و لا
يخلو من الرفع والنصب وينقسم الى ثلثة اقسام من حيث التقدير ح
قسم جايز فيه الرفع نحو ائتينى فاحدثك اي ليكن
منك اتيان فحديث منى على ما مر وقسم جايز فيه الرفع
النصب والرفع نحو ائتنى فتحدثنى ان شئت
قدرت افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت

ليكن منك اتيان فحديث وقسم جايز فيه النصب
لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا والمعنى ليت اتيانا منك
فحديثنا وانما لزم النصب لاجل ليت **قوله** وعلامة
صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت
اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا
للآخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان
سببا للحديث اي ان آتيتنا فحدثتنا وهذا معنى قوله
ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك باضمار شرط **قوله**
والجازمة له لم ولما لنفى الماضى انما عملت لم لاختصا
صها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت
بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله
الى معنى الماضى كما ان تدخل على الفعل فتنقله الى
معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما
اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم فى هذه الفعل
فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم يدخل

على الماضي لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع
دون الماضي التزموا المضارع ولم يجوزوا دخولها على
الماضي كما اجازوا ذلك في إن الشرطية لان الاصل في
حروف الشرط ان يدخل على الفعل المستقبل والمستقبل
اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم
فالاصل فيهما ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط
الاصل بدليل الذي ذكرنا وهو ظهور عملها في المضارع
فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخو
لها على المضارع الذي هو اثقل **قوله** وفي لما توقع قيل
ان لم نفي فعل ولما قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد
في الاثبات وفي قد معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد
ركب الامير لقوم ينظرون ذلك وكذا لما يركب وقيل
هي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت
معنى التوقع واستطالت زمان فعلها وذلك لانك
اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو

لانه لنفي الماضي صح

مع

قلت

قوله ولو قلت بلما كان على ان لم ينفعه الى وقته
ولام الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان
في لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الامر
كما ان ان تنقل الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا
فيه وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على
حرف واحد ان تفتح على ما سبق فرقا بينها وبين
لام التاكيد الذي تدخل المضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل
اشبهت اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم
فكسرت وتسكن عند واو العطف وفائه نحو
فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فلي من
فليستجيبوا بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة
فاسكن اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين
ثمة نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان اول هو وهي
مع الواو والفاء تشبيها بعضد حيث قالوا عضد

قوله ولا للنهي انما عملت لا هذه الجزم لما ذكرنا في
الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غايبين
او حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب
زيد ولا يضرب زيد ولا تضرب زيدا ولا تضرب
قوله وان في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط
وهي تقتضي جملتين تجعل احديهما شرطا والاخرى
جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت
مقتضية للجملتين وجب ان يكون عاملة فاختير
لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه لانه حذف وتخفيف
وهي اعني ان للمستقبل كما ان لو للماضي وانما لم
يعمل الجزم لو كما عملت ان لانها لما كانت للماضي
والماضي لا يستحق الاعراب فبالحري ان لا يعمل الجزم
الحرف الذي وضع لاجله ولا يراد على هذا لم فانها تلزم
المضارع لفظا فان قلت كيف زعمتم ان ان للاستقبا
ل وانت تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطيتك

قلنا

قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على
الاستقبال كان المعنى ان يكن خرجت امس على
معنى ان يصح خروجك امس لانك تقول ذلك
مجوزا ان لا يكون قد خرج وكذا كان كلام على وجهه
قوله وهما مجزومان ان كانا مضارعين اعلم ان
فعل الشرط والجزاء لا يخلو من ان يكون مضارعين
او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على
العكس من ذلك اما الاول فنحو ان تسألني اعطك
فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معناه يقتضي
الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا
لان نسبته اي كل واحد منهما على التسوية واما الثاني
فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة
اذا كانت غير مستوجبة للاعراب فلا تتغير عن
حالها وان كان العامل يلاحقها الا انهما في محل الجزم
على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي

يستحق الاعراب لكان مجزومًا واما الثالث فنحو ان
تأتني اكرمك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب
وملاحقة حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم
لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ما
ضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه
الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني
اتيك واكرمك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر
الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه
فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع
لفظا ومجزوم معنى كما ان قوله يغفر الله لزيد خبر مرفوع
لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد
واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما
ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط
ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده و
ان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا

حرم

ولا حرم ففي يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير
ويروى يوم مسغبة ويوم مسئلة ويروى حرم
وحرم بفتح الراء وكسرها والخليل الفقير والحرم
المنع اى يقول ليس لمالي منع عنك وقال ابو عبيد يقال
مال حرم اذا كان لا تعطي منه شيء قوله ويجيء الجزاء
بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا ونهيا او دعاء
او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا
الباب يدل على كونه جزاء وكل موضع لا تقدر فيه على
الجزم تدخل الفاء لان الفاء تاتي لاتباع الشيء بالشيء
ولا تكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تأتني فانت مكرم
علم ان قولك انت مكرم جواب للشرط وليس بكلام منقطع
ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على اضمار يصرفه
عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف التقدير

بحثا

فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير وقوع الجزم اذ الجملة
الاسمية يمتنع فيها الجزم والحاصل ان الفاء تدخل حيث

لاتقدير فيه على الجزم فعلاً كان ما بعده او اسماً اما
الاسم فظاهر لان الجزم لا تدخله واما فعل الامر
فهو موقوف او مجزوم دائماً لكن لا تقدير فيه على السكانه
مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذلك الماضي لانه
لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح ان خرجت اليوم
فقد خرجت امس فقد خرجت بالمضي فلا يبقى لتاويل
المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيه الجزم
دخلتها الفاء كما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع
موقع الفعل المجزوم كما جاء من نحو قولك ان تاتيني
فان اكرمك واعظم امرك بالجزم حملاً على موضع
فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي
الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك
اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل وحده
لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع
الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم في حرف الجملة الاسمية

والامر

وما اذا قلت ان خرجت خرجت ... [illegible]

والامر والنهي مما لا يخفى استحالة الايراد اذا
قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك ان تقول اكرم
مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فيتاول
الكلام على معنى فعل آخر يظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يجب
عليك اكرامه وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك
امس اذ المعنى ان تفعل يكن ذلك لوجوب او يقع مستحقاً
او ما اشبه ذلك واما في قولك ان خرجت خرجت فلا
حاجة لك ان تتاول الفعل على فعل آخر فظهر الفرق
والحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلاً يمكن جزمه
او تقدير الجزم فيه وحده يجب ان يستعمل بغير الفاء
والا فلا بد من الفاء فان قلت اليس من مذهبهم
ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا
الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالاً على معنى
فيكون الاعراب حقيقة ولم يكن مجازاً لانه اعني الاعراب
لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مفيداً معنى لم يكن في صيغته

المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم
قد ابان ما اريد بالحرف من المعنى وحفظه عن الالتباس
نحو ان تلتبس ان والمراد بها الجزاء بان التي هي النافية
وليس اعراب الكلم بهذا العرض لانه يدل على معنى معترض
ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق
بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو
في ضرب زيد عمرا ليعلم معنى ضرب او معنى زيد وعمرو
كما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف
معناه المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه
لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاصب ان يتفصل
احدهما عن الآخر **قوله** وينجزم بان مضمرة فاذا
قلت ائتني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط
وقد حذف لدلالة الامر عليه اذا المعنى ائتني فانك
ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت
بعده باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه ان اتى

وعلى

وعلى هذا الاستفهام نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان
اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك لما استفهمته
عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما
يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا
النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل
واتيت بعده بجواب كان المعنى ان لم تفعل او ان
تنته عن الفعل يكن خيرا لك وان قلت لا تدن من
الاسد يأكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو
لا يقتضي الاكل ولا تدن لا يدل الا عليه لانه
نهي فلا يدل على الاثبات قالوا ولهذا امتنع
الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تأتينا
تحدثنا كان معناه ان لم تأتينا تحدثنا وهذا خلف
من القول ولا يتأتى ان تقدر فعلا مثبتا لحرف
ان تأتينا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان يقول
لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا لوجب

ان يجوز لا تفعل يكن خيرًا لك باضمار ان لم تفعل و
قد ابوا ذلك مطلقًا فالاولى ان يضرب عن هذا التعليل
صفحًا اي غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي
انما هي المنافات لان النفي اخبار مقطوع به غير
مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو للشك
وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الا
شياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابتة
للوجود وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه لان
المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب
خيرًا لك لانك لما عرضت عليه النزول ثم جئت بالجواب
علم انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك الا
تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا انه
لا يدل على ذلك وانما تدل عليه ان لو كان الكلام
نفيًا والعرض لا يكون نفيًا بل يكون استفهام على
سبيل التوقع والرجاء للنزول ثم من الواجب (اي)

ان نعلم

ان يعلم ان المضارع الواقع في هذا المواقع انما يجزم
اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعًا اما
وصفا لما سبق نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليًا
يرثني اي وليًا وارثًا او حالا عنه نحو قذرهم في خو
ضهم يلعبون اي لاعبين او قطعًا او استينافًا نحو
لا تذهب به تغلب عليه اي انت تغلب عليه **قوله**
ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان
وهي تسعة اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع
ان لضرب من الايجاز والاختصار بيانه انك
اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال
ان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره
ولا تقدر على استيفائه فاتي باسم عام يشتمل الجميع (امام)
وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب
فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم باسمية ذلك (ای اسمية)
وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعو
لية

كما ذكرنا في المثال كانك قلت على تاويل اي انسان
تضرب اضربه فاذا قلت من تكرم من اكرمه كان
محله مرفوعا بالابتدائية على تاويل اي انسان يكر
من اكرمه وقال بعضهم الخبر هو الجملة الجزائية وحدها
اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون
خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان الخبر هو
الجملتان جميعا كانك قلت انسان ما ان يكرمني
اكرمه وهي اعني من يختص باولي العلم وعلى هذا
ما تصنع اصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنع ا
اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شيء فلما قصد الشايع
اتي به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما
ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية فاذا قلت
ما يكن اخرج كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا
يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين
اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون

فيه

فيه ضمير عائد الى المبتداء وقد خلا الجزاء ههنا عن
العائد وفي الشرط ضمير عائد اليه وكذلك اي في
قولك ايهم ياتيني اكرمه المعنى انسان ما ان
ياتيني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت
ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على المفعولية
وعلى هذا متى واين فمتى من الظروف الزمانية
واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج
اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة فاذا قلت اين
تذهب اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما
المزيدة فتزيد بها ابهاما نحو متى ما تخرج اخرج
واينما تكن اكن وعلى هذا انى وهي بمعنى كيف
الا انها تجازي بها دون كيف نحو انى تكن اكن
وهي لاستغراق الاحوال اي في اي حال تكن اكن
فانها ليست بظرف مكان كيف كذلك وعلى هذا مهما
نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها وجهان احدهما

ان يكون الاصل ما على ان يكون الثانية زايدة
مثلهما في ايّا ما تدعوا فيبدل الالف الاولى ها تحسينا
اللفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى
الكف ثم جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما و
اذ ما وهما بمنزلة اين ومتى الا انهما لا يجازى بهما
الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة
تنافي معنى المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة
تنافيه واذا كففتا بما صلحتا اي لفظاهما بمعنى المجازات قوله
واي انما يكون واحدا من اثنين او ضع اي على ان
يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف
الى المعرفة لم يضف الا الى اثنين فصاعدا وكون
النكرة شايعة اضيفت اليها واحدة كانت او اثنين
او جماعة قوله ويدل على اسميتها الى آخره
قد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة
اشياء باسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم يا تيني

اكونه

لكونه والاضمار مختص بالاسماء وبدخول حرف الجر
عليها نحو بمن تمرر امرر وباضافتها نحو ايهم وبد
خول التنوين نحو ايّا ما تدعوا وهذه الدلايل لا
تعم جميع هذه الاسماء بل تختص بعضها لان اذ ما وحيثما
لا تدخلهما شيء من ذلك فالدليل العام على اسميتهما
دلالتهما مع افادة معنى المجازات على معان يتصور
استقلالها بانفسها لولا مقارنة معنى المجازات ايا
ها بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتصرا على
افادة معنى المجازات ويدل على اسميتها ايضا انها
اسماء لا يتعرى من الاعراب المحل على ما تقرر والحرف
لا يكون له اعراب بوجه ما قوله ومنها اسماء تنصب
اسما نكرة على انها تميز اعلم ان الاسماء الاعداد
في ابهامها بمنزلة المقادير فتفتقر الى ما يبينها
لانك اذ قلت عندي ثلثة مثلا لم يعلم اي نوع تقصد
فوجب ان تاتي بما يبين وتزيل الابهام ثم الى تبيين

قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فا
لاضافة في العشرة فما دونها [فانها] يجب ان تضاف
الى امثلة اقل العدد التي افعل وافعال وافعلة
ومنها [في] الجمع المصحح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات
فلا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلاثة الى
العشرة من عقد القلة فيجب ان يقول ثلثة
غلمة وان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف
الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع
واشباع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى
تسعمائة اذ القياس ثلث مئات او مئين لان
الثلاث يبين بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد
عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة
الشعر وفيما دون الثلاثة لا يجوز الاضافة
لان اللفظ باسم الجنس مفردا كان او مثنى
يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا نحو رجل

درجلان

ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عقد مخصوص من
العدد واما ما يبين بالمنصوب فقد يكون فيما ينون من الاعداد
نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما نونوا نصب المميز لامتناع
الاضافة كما في موضع كيف سحابا وفيما فيه النون نحو
عشرون وثلثون وقد مر ذكره [وفيما] ركب من الاعداد
نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين
اذ الاصل خمسة وعشرة على ما يجيء في موضعه وحق
المنصوب ان يكون مفردا [نكرة] لان الغرض هو الدلالة على
الجنس والنكرة المفردة تكفي في ذلك فاختار وحدا لا
لانه اخف من التعريف والجمع واما مائة فانها تضاف الى
ما يبينها كما تضاف باب عشرة الالف لان المبين مفردا
نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد تجاذبها شبهان احد
هما مع عشرة لانها عشرة عشرات ومع تسعين من
حيث انها جمع كثرة مثلها ولانها تليها فجعل ما يبينها مجرورا
لتكون كعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين توفيرا على الاعتبارين
حقهما ثم قالوا مائتا درهم واضافوا مثناها [اي كتابة] الى المفرد ولم
يمتنع الاضافة الى المفرد وعلى هذا حكم الالف وانما عد

الاعداد المركبة

من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة التي تنصب ما
بعدها على التميز وتنحصر في هذه الاسماء اعني من احد عشر
الى تسعة عشر اذا كانت تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز
الى غيرها فبالحري ان تعد من السماعية فان قلت الاعداد
التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم و
قد عدها في القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا
من جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع من
الاضافة فهو ينصب ما بعدها على التميز فيصح تعديده من جملة
القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم ينحصر
في عدد مخصوص وذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة
قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول الاعداد المركبة داخلة
تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحري ان يعد من
القياسية كالذي فيه نون الجمع   والكلام في الاستفهام
عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد
وهي للكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما
الاستفهام فكم رجلا عندك تنصب المميز بجريها مجرى عشرين
اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر

فيها

فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وقد سقطت للبناء
واما الخبرية فانها تبين بالاضافة الى الجميع والى الوا
حد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال
فاضافته الى الواحد على القياسية لانه عدد كثير فهو
كمائة درهم واما الى الجميع فلانها لما بينت بالاضافة
اشبهت باب عشرة واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة
بالاستفهام وبالاضافة بالخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية
من النصب لما انها نقيضة رب فيجر ما بعدها حملا على رب
وجريا على ديدنهم في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب
في الخبرية حيث يتعذر الاضافة وذلك عند ما يفصل
بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على ان
الجر بعدها باضمار من وهي منونة ابدا في التقدير وانما
بنيت لانها استفهامية تتضمن معنى الحرف وخبرية تشبه
[اعني حال من يتضمن]
الحرف اعني رب وعلى السكون لان الاصل في البناء السكون
ثم انها تقع في وجهيها مبتدأ ومفعولة ومضافا اليها نحو
كم رجل او رجلا عندك بمعنى كثير او اعشرون من الرجال
عندك وكم رجلا او رجلا لقيت اي كثيرا او اعشرين ورجل

كم رجلاً او رجلٍ اطلقت ولا يقع فاعلة الا في المعنى
لا قتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام
والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم
اجروهما مجرى واحداً في الحالتين ولانها لما كانت
تقابل رب ولرب صدر الكلام فكذلك لها ثم انّ
كم لما كان اسماً موضوعاً للكثرة جاز عود الضمير
اليه حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة اخرى نحو كم رجل
لقيته ولقيتهم **قوله** والثالث كأيّن كأي كلمة ركبت
من كاف التشبيه وايّ وجعلت في معنى كم الخبرية نحو
كايّن رجلاً وانما نصبت مميزها لانها تمت بالتنوين
فاستغنيت عن الاضافة وفيها خمسة لغات كأيّن بوزن كعيّن وكأي وكاء بوزن كاع وكيئ بوزن كيع
وكاءٍ بوزن كيع واكثر ما تستعمل مع من وكذلك كم الخبرية
قوله والرابع كذا كناية عن العدد كم وهي كذا حكم الكاف
وخلع منها معنى التشبيه كافي كأيّن وذا ايضا تغير حكمها
ولذلك تستوي فيها المذكور والمؤنث لا يقال كذا وكذه كما يقال هذا وهذه
ثم انّ ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف

مركبة من الكاف التشبيه وذا التي يقولون هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم

نحو

نحو مثله رجلا فينصب ما بعدها نحو عندي كذا درهماً
فكانك قيل كالعدد درهماً وانما قصد ان يتبين لكونه عبا
رة عن عددٍ مبهم فاذا قلت عندي كذا درهماً كانك
قلت عدداً ما درهماً **قوله** ومن السماعية العاملة
في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال اولها رويد
اعلم ان هذه الاسماء قد يأتى بها الضرب من الايجاز
حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويريدون بها
مسدها ولنوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ
الفعل على ما سيأتى فاذا قلت رويد فانه اقيم مقام
امهل ويستوي فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان
والجمع وهذا نوع من الاقتصار ثم ان مسميات هذا
الاسماء قد يكون امراً وقد يكون اخباراً فالاول قد
يكون متعدياً كرويد زيداً وغير متعدٍ كصه ومه
بمعنى اسكت واكفف ولم يورد المصنف الا هذا
النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر
العامل واما الاسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه
الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره في الكتاب فمنها رويد

وهو مصدر ارود في الاصل اي امهل الا انه صغر تصغير
الترخيم بان حذف منه الزوايد وسمي به الفعل
اي حذف بغير علة
وجعل هذا الحذف والتغيير دليلا على انه خلع عنه
معنى المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني واستوى
فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل
ولانه في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع
وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد زيدٍ
زيدا وتستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر
نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال ايضا نحو ساروا رويدا
اي مرودين فاذا لحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف
مجردا للخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها في ذاك
والنجاءك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهي اسم
مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهو اسم لدع
نحو بله زيدا اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا
فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى
اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك
وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف

المضافة

المضافة في الاصل وقد جعل هنا اسم الفعل لان الظروف
تنوب مناب الافعال وتغني غناها فجعلت هنا اسما للفعل و
على هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر
اي بعد وقيل اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلاثة وقرئ بهن ومنها شتان
وهو اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا وتباينا
وقد يزاد بعدها ما تأكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو اي
افترقا واستقبح الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو
لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا
وهو يقتضي شيئين ولو جعلت زيدة لاسند شتان الى
بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يكن لشتانه
عمل وهو من العوامل ولم يستبعد بعضهم من القياس لكون
ما مبهما صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم لسرع
وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب
اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا
وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء واخذ يسمنها
فرأى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال لانه وسخ
سمنك

وقد سميت الشان فقالت امه ذلك فارسلتها مثلا يضرب
اي يستعمل
لمن يخبر بكينونة الشي قبل وقته قوله وفي هذه الثلاثة
مبالغة ليست في مسمياتها اذا هيهات وشتان وسرعان
وذلك لانها تاول ان نفترهيهات ببعد وان فيه زيادة
معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود
بانه بعيد لان يعلم المخاطب مكان ذلك الشي فحسب
بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان
يقال بعد جدا او ما ابعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان
وسرعان قوله ومن السماعية اربعة انواع من الافعال
الناقصة اعلم ان هذه العوامل داخلة في المبتداء والخبر
كظننت واخواته الا يرى انك تقول كان زيد اخاك ثم
تسقط كان فيكون ما بقي مبتداء وخبرا نحو زيد اخوك ولا
تنتقض هذا بضربت زيدا قايما لان المنصوب هناك ليس
بلازم بل لو تسكت على ما وراه كان كلاما تاما شريدا ولو
سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما تاما اذا لفظت بالمبتداء
وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتداء ونصب الخبر
لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين وانما

سميت

سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما يدل
على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قايما كان بمنزلة
قام زيد في انه يدل على قيامه فيما مضى واذا سلبت الد
لالة على الحدث عوضت الخبر لتكون مع خبرها في قوة الفعل
الدلالة على الحدث فلم تسكت على مرفوعها قوله والفرق بين
كان وصار اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال
نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله يدل
على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق
لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على زمان الماضي
من غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل
اي حال تكلم
صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو فهي في هذه
الوجه تامة قوله وكان يجي تامة اعلم ان النحويين
قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا تامة بمعنى
وجد وحدث ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب
ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد
صبيا اي وجد في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان
نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان انت خير منه

انتهى في تكلم من هو
موجود في المهد حال
الصبيان

وكان بهذه هي الذي قصد بجنسها لان ضمير الشان اسمها
والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا
رغبة في التفهيم والتعريف والرابع ان يكون مزيدة نحو ما
حكي من قولهم ان من افضلهم كان زيدا **قوله** وكذا اصبح
واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء على ثلثة
معان احدها ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة
التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو
اصبح زيد قايما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون
بمعنى الدخول في هذه الاوقات جارية مجرى اعتم كاعتم
واظهر فيكون تامة نحو صبح زيد اي دخل في وقت الصباح
والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الاو
قات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح
زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل نحو ظل زيد سايرا او بات
نحو بات زيد قايما فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة
بالوقتين الخاصين او كينونتهما بمعنى صار ولا يكونان
تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته
هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح
و

واخواته واخواته الا انه تسامح في العبارة **قوله**
وما في ما زال واخواته نافية اعلم ان ما في اقواله ما من
هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في ز
مانه وما في ماعدا ما دام نافية دخلت على ما فيه معنى
النفي اعني زال واخواته فجرى الايجاب بمنزلة كانه فلهذا لم
يجز ما زال زيد الا مقيما لان كلمة الا انما تؤتى بها قبل
تمام الكلام في المنفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ
بالهمزة ومعناها ايضا زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع
الحرف النافي وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد
نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف واما ما دام مخا
لف لما في ما زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في حيزها
في تاويل المصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في اتيك
خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان
المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام جلوسك ولهذا
كان الواجب فيها ان يشفع بكلام قبله لانه ظرف لابد
مما يقع فيه **قوله** وليس لنفي الحال اعلم انك تقول
ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا فتنفي انطلاق

زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الآن وهو
غير متصرف على مذهب الصحيح بدليل لحوق الضماير وتاء التانيث
الساكنة به وقيل ان اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم
يتصرف التزم في عينه الاسكان وليكون دليلا على جمو
ده وكونه غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفا لقيل لا
س كهاب او ترك على الاصل كصيد ثم ان هذا الافعال
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا
اي يجوز على انفسها
ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال
زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدمها شيء مما في حيزها
واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين من البصريين انه
ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكو
فيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين
فلم يجيزوا منطلقا ليس زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام
ولانه فعل غير متصرف فبالحري ان لا يعمل فيما تقدمه
لانحطاطها رتبة عن رتبة الافعال المتصرف **قوله**
والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم ان عسى فعل ماضي غير
متصرف فيه بدليل لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة به

وانما

وانما سلبت التصرف من حيث انه شبه الحرف لان فيه معنى الطمع
فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعله على نوعين احدهما ان يكون
اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج
في موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم
الزموها ان مع الفعل لكونه لتقريب الفعل المستقبل
على سبيل الرجاء والطمع فيكون ذكرها دالا على مقتضاه
واوضح للغرض المقصود منه لان ان لا يكون الا
للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع
نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان
يخرج زيد خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان
مقصودهم ان لا يتجرد اي النظر اللفظ عن علم الاستقبال ولم
يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه الاول لانه
لما ذكرنا ان اولا جرى ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج
زيد فلا التباس بعده وتجوز استعمالها في الوجه الاول
تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه لان
من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فا

فاعلا البتة ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول
في محل النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في
قوله وما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم
تهدما ويجي النصب جزعا في قولهم عسى الغوير ابؤسا
قوله وكاد ترفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع
وكاد ايضا من افعال المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره
فعل مضارع بغير ان متاول باسم الفاعل المنصوب
نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم تركوا استعماله لان
كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزموا بعده ما يدل
بصيغته على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه
وقد استعمل الاصل المرفوض من قال فابت الى فهم وما
كدت آئبا وانما حذف ان مع كاد واثبت ان مع عسى لان
كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا يرى انك اذا قلت
كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى
اذهب في الدلالة على الاستقبال الا ترى تقول عسى
الله يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد القرب من
الحال فلما كان الامر على ذا حذف علم الاستقبال مع

كاد

كاد واثبته مع عسى وقد شبهه بعض من قال قد كاد من طول
البلى ان يمصحا فرق آخر بينهما هو ان كاد لتقريب الشيء من
الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه على سبيل
الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد
ولم يجريا في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعمله
العرب لقرب الشبه من الشيء كما جاء في مثل كاد العروس
يكون اميرا فانك لا تريد انه قريب من الامارة قد حصل
بل تريد اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة
بينهما حتى كان هذا ذاك قوله وكرب يستعمل استعمال
كاد اعلم ان ام الباب في عسى وكاد وقد يجي كرب
مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ
وطفق واوشك يستعمل استعمال كاد وعسى في مذهبيهما
نحو اوشك زيد يجي قوله والنوع الثالث فعلا المدح
والذم اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان
ووافقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل
على صحة المذهب الاول الحاق الضماير وتاء التانيث
الساكنة بهما والمسألة طويلة الذيل والحاصل

انتم لما اراد والمدح العام والذم العام واستمرارهما في نفس
الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتقالهما وحصولهما
في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا
المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على
هذا المعنى من المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال و
لان للمضارع
هما على شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة
على الثبوت والاستمرار واما الماضي فهو ماض ابدا فهو بمعنى
الاستمرار صحيح وعلى معنى الثبوت ادل فهما فعلان ماضيان
ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم آخر بعد
المخصوص بالمدح والذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب
ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه لام
الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا ث
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس
كما ترى وليس اللام للعهد اذ لا تقول نعم الرجل
الذي تعلم وتريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام
فيه للعهد لجاز وقوع ساير المعارف ههنا نحو نعم
زيد انت او نعم هو او هذا وذلك قول لا يقوله احد وكذلك

نعم

نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا
يرى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل
زيد كل الرجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو
فقد قصدت كل رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو
وان كان المراد باللام الجنس لانك اردت ان يكون في
اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان
ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس بجميع عملها وكذا الجمع نحو
قولك نعم الرجال اخوتك قالوا انما التزموا ان يكون فاعلهما
معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لما انهما موضوعان
لغاية المدح ولغاية الذم فادخل على فاعلهما لام الجنس
ايذانا بان في الممدوح والمذموم بهما مثل ما لجميع الجنس
من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو
المسمى بالمخصوص بالمدح والذم وفي ارتفاعه مذهبان
احدهما ان يكون مبتدا مقدما خبره كانه قيل زيد نعم
الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل
في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم
الداخل هو عليه على المبتدا اغناء الضمير العائد اليه

ونظيره ذلك قوله الا عرفاما القتال لا قتال لديكم لان
القتال في قوله فاما القتال مبتداء ولا قتال لديكم جملة
واقعة خبرا له ولا ضمير فيها الا ان اشتمال القتال
الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العايد
اليه والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتداء محذوف فانك
اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هو الذي مدحته فتقول
زيد اي هو زيد وهذا على كلامين والاول على كلام واحد
ويضمر الفاعل انما اضمر الفاعل قبل الذكر سلوكا لطريق
المبالغة والتوكيد لان السامع اذا ورد عليه ما لا يعرفه
تحرك لطلب ووجد من نفسه داعية الاستعداد للتنبيه للبيان
الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم ولا شك
ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتداء بالبيان وذلك نحو نعم
رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان
النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب على التميز كما في
عشرون رجلا والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختص
هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح وللمدح من مواضع التفخيم
وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة

و

١٣٨

والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من
فعل وفاعل ومعنى حيث صار محبوبا جدا واصله حبب
بالضم فاسند الى اسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في
المدح نحو حبذا الرجل زيد ثم حبذا المراة هند ويستوي فيها
المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال
والامثال لا تتغير عن حالها بل تلتزم وتيرة واحدة وقد
اختلف فيها اسم هي ام فعل فذهب اكثرهم الى ان المغلب
عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل ولما ركبت احدهما
مع الاخر كان الغالب هو الاقوى وذهب الاخرون الى ان المغلب
عليها الفعلية لتصدرها به الفعل وآخرون الى انه لا تغلب عليها
اسمية ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرجل فحب
فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح
وتقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة
الذي هو في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول حبذا
زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلا لظاهر على المضمر وقد ذكروا
في ارتفاع المخصوص هنا وجوها احدها ان يكون حبذا مبتداء
وزيد خبره وهذا انما ياتي على قوله من يغلب عليها الاسمية و

والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله
وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث ان يكون
خبر مبتداء محذوف كانه لما قيل حبذا من المحبوب فقيل
زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتداء وحبذا خبر
مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة غناء الضمير فيمن
جعله جملة وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله
فعلا كان متضمنا بضمير والخامس ان يرتفع زيد بفاعلية
حبذا وهذا لا يمكن الا فيمن يغلب عليه الفعلية قوله
وساء بئس اي يلحق ساء بئس كما يلحق حبذا بنعم
لاتفاقهما في المعنى وذلك نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم
الذين كذبوا فساء فعل ماض جار مجرى بئس وفيه ضمير
مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص
بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل
القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره
لاشتراط تجانس الفاعل المخصوص كالمبين له على الخ
لان المخصوص ح
والمبين لا بد من ان يجانس المبين قوله والنوع الرابع
افعال القلوب انما سميت هذه بافعال انما سميت هذه بافعال

القلوب

القلوب لانها للشك او اليقين وكلاهما من افعال
القلوب القلوب قوله اذا كانت هذه الاربعة الاخيرة بمعنى
معرفة الشيء الشيء بصفة تدبيد بمعنى معرفة المبتداء
على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما و
رايته جوادا او وجدت زيدا ذا الحفاظ ذا الحفاظ وهذه
الافعال تدخل على الجملة من المبتداء والخبر كان وان
اذا قصدا مضاؤها على الشك او اليقين كظننت
اي اجراءها
زيدا عالما وعلمت الان هذه الافعال تغير المبتدأ
والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية
فصار الذي كان المبتداء مفعولا اولا والذي كان خبرا
مفعولا ثانيا وتعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل
فان استقام ما بعده مبتداء وخبرا كان الكلام سديدا
والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتداء ثم
ان لهذه الافعال خلا حسبت وخلت معاني اخر
لا يتجاوز عليها مفعولا واحدا اما ظننت فهي اذا كانت
بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في
قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب

واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم يقتضي
المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت
اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون
بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضي الثاني نحو
قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك
علمت وقد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي
المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رايت
قد يكون رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة
فلا يقتضيان الثاني نحو رايته ووجدت
الضالة **قوله** ومن خصايصها امتناع الاقتصار
على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار فيهما
لانها داخلة على المبتداء والخبر فكما لا يستغني
المبتداء عن الخبر ولا الخبر عن المبتداء وكذلك
لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف
باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا

ولا

ولا تذكره ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر
من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان سكت
عنهما وتجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من سمع يخل
كما في قولهم فلان يعطي ويمنع **قوله** والغاؤها متوسطة
او متاخرة اعلم ان هذه الافعال ثلث مراتب الاولى
التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الغاؤها البتة و
ذلك اذا كانت متقدمة من اعلام العناية والالغاء يدل
لان التقديم
على ضعفها فلا يجتمعان الثانية التي يحسن فيها الالغاء
والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق
او زيدا ظننت منطلقا والغاء او بالان واحد من
المفعولين تقدم والفعل واقع بينهما فهو متاخر
من وجه ومتقدم من وجه الثالث التي يكون الالغاء
فيها احسن وذلك عند التاخر من المفعولين وذلك
لان الفعل لا حظ له في التقديم بوجه فضعف امره
وحسن الالغاء وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم

ولم يجز في غيره من الافعال ذات المفعولين لان
الالغاء فيهما لا تغير معنى الكلام لانك اذا قلت زيد
ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت
زيدا اعطيت درهم وعلمت انك تريد زيد درهم في اعطيت
لاحلت الكلام قوله والتعليق بالاستفهام واللام و
انما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر
الكلام وكذا اللام فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا
فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق
كان الجزءان في موضع نصب لان العلم واقع عليهما
وقد عدل الى الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق
في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم لان
ذلك لا يؤدي المعنى ويغير الكلام وانما سمي هذا تعليقا
لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة
كانت معملة في المعنى من هذه الجملة وهي غير معملة لفظا
فكانت معملة من جهة وغير معملة من جهة فشبهت بالمرأة

المعلقة

المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة والله
اعلم **الباب الرابع في العوامل المعنوية** وقد
مضى الآن ضربا العوامل اللفظية القياسية
والسماعية وبقي ضرب المعنوي وهو شيئان عند سيبويه
وثلثة عند ابي الحسن الاخفش قوله المعنوية الاول
الابتداء وهو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية
للاسناد وقد عرفت فيما تقدم ان العامل المعنوي
هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى تعرف
بالقلب وعامل المبتداء والخبر هكذا عند اصحابنا لان
رافعهما هو التعري من العوامل اللفظية لاجل الاسناد
وانما قيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم لو عري عن العوا
مل ولم يسند اليه شيء فلفظ زيد مثلا من غير خبر
لفظا او تقديرا لم يكن مبتداء بل كان بمنزلة الاصوات مظهرا او مضمرا
التي حقها ان يتلفظ غير معربة لان الاعراب لا يستحق
الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع

لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل لاجل اسناد الثاني
الى الاول استحقا لخروجهما بالاسناد عن حكم التعيق
واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب وشبه
الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزء
ثانيا من الجملة اوجب لهما الرفع من بين ساير وجوه
الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يتقوم المعنى
المقتضي عامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي
نحن بصدده بهذه المثابة اذ العامل فوجب ان يكون عاملا والكو
فيون على انهما اعني المبتداء والخبر يترافعان وحجة الفر
قيين مذكورة في الاصل **قوله** وهذا المعنى عامل فيهما
يشير الى مذهب السيد وهو كون هذا المعنى لاقتضاء
الجزئيين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من
ان هذا المعنى عامل في المبتداء والمبتداء هو العامل
في الخبر وما ذهب اليه آخرون من انهما جميعا اعني المعنى
والمبتداء جميعا عاملان في الخبر **قوله** وحق الاول ان

يكون

ان يكون معرفة والاصل ان يكون المبتداء معرفة والخبر
نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند
مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك لتحصل الفايدة
هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن
ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة تاويل
الآية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك الجنس و
على هذا كل موضع يبتداء فيه بالنكرة انما يصح لضرب
من التاويل كما في الاستفهام والنفي وما جرى مجراهما
نحو ما احد خير منك لان المنفي لعمومه التحق بالمعرفة و
ارجل في الدار ام امراة لانه متناول باحدهما وعلى هذا
في الدار رجل وقد حسن في موضع لا منهم الالتباس
فيه اعني التباس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه **قوله**
وقد يجيئان معرفتين انما جاز تعريفهما عند ما يكون
المخاطب متصور الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته

بذلك النسبة المجهولة عنده كما اذا عرفت وجود زيد و
عرفت ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق
اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في
ذلك حصول الفايدة بحيث وجد به استقام الكلام
وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان
يذكر ذلك تقربا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي
يعرف ويجحد ذلك فتنزله من تخبر بشيء لا يعرفه واعلم
انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتداء بخلاف
ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت
انك قدمت الخبر على المبتداء لم يجز بل يوذهب بان يقول
ذلك لكان المنطلق مبتداء وزيد خبره لا يقال ان
زيدا يدل على معنى الشخص فهو متعين للاسناد اليه
فيكون مبتداء قدم اخبر والمنطلق يدل على المعنى
النسبي فتعين للخبر متقدما كان او متاخرا لانا لا
نجعل المنطلق مبتداء الا على تاويل الشخص الذي ينطلق

ولا

ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم
فكل واحد منهما صالح لان يكون مبتداء وخبرا
فايهما تقدم يكون هو المبتداء كما ذكرنا هذا مذهب
السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان
كانا معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان
تخبر عمن يعرف المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد
كان اخوك مبتداء وزيد خبره وان كان متقدما
ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس اعني اذا كان
كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتداء وخبرا واما
في غير موضع الالتباس فالتقديم جايز بالاتفاق
نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس لان المراد هو الاخبار
عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لان عن الابناء
بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى الثاني
رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع

طبها

يد صقدر به اوليه من الزوايد الاربع ومذهب
الكسائي انه يرتفع طبواحدا ئما يرتفع لتعريه عن
العوامل الناصبة والجازمة وقد ذهب اصحابنا ان
ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح و
قوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه
وقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت زيد كا
تب كان استد كلام فعامله اذن معنوي وهو
المعنى الذي ذكرنا وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل
لقيامه مقام الاسم وقع في اقوي احواله من المشابهة
بالاسم فعمل اقوي الحركات وهو الرفع ثم من الواجب
ان **تعلم** انه ليس من شرط صحة وقوعه موقع
الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب
بل يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لان يقع
موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال
لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب زيد

فوقع

فوقع الفعل موقع الخبر وهو الاسم الفاعل مرة وموقع المبتداء
اخري وهو اسم محض ومما يدل على ان وقوعه موقع
اسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم
الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك نحو قايم الزيدان
وقايم الزيدون لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع ههنا لوقوع
الابتداء والابتداء من مظان صحة وقوع الاسم لا يقال
فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد
يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح وقوع الاسم
لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد قايما على ما سبقت
اليه الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي
في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا
هذا مغالطة محضة لان العامل انما يعمل بعد استحقاق
الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فاتى يعمل فيه
العامل الا يري انك تقول من ابن جئت فتفتح اين وكان
قد دخل الجار لانه مبني غير مستحق الاعراب **فوله** والمعنى

الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب
يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموضع والاكثش
يجعل العامل بالتصور والاخفش يجعل العامل فيه
فيها معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاء ذالر
جل الكريم ورايت الرجل الكريم فالعامل في الكريم عند كونه
صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب
وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع
الاسم وتعري المبتداء من العوامل اللفظية كما سناد
كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب حجة سيبويه ان
الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل
عليهما في المعنى فيكون عاملاً فيهما الا ترى انك اذا قلت
اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء والماء الثاني ان العامل يصل
الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف
قوله ويحتج الاول بقولهم يا عمر الجواد استدل
ابو علي على ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من

الصفات

الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد
العاقل ويا عمر الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ار
تفاعا صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في
الموصوف لم يختلف حركاتهما بان كان احديهما اعرابا و
والاخرى بناء وهذا معنى قوله في ان المؤثر لو كان
فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد
طا فانه عجز البيت المشهورة الذي هو فما كعب ابن لمامة
وابن سعدي باكرم منك يا عمر الجواد فقد سمى اذلالاحتجاج
للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال ح ان العامل قد
عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل فيه و
وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما
واحدا كما في مذهب ابي الدابر **الباب الخامس**
في فصول العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة
قوله المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة
اضرب الاول الضمير قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير و

باى د

والتعريف طار عليه على ما قد سبق في بابه فلا ينصرف
والنكرة ما لم يختص بواحد من جنسه فيكون شايعا في
امته نحو رجل وفرس وما اشبههما والمعرفة ما وضع
ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر قالوا انه
عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او المخاطب
او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا
فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون كل واحد
منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون
في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا **قلت** جاءني رجل
فضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول الكلام الا
انك لما ذكرته فقد عرفته ببعض التعريف وصار
اخبارك بالمجيء عنه من الاسباب التي تقدر له عند الا مع تعريفا
معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضمير معرفة لما
دان زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون
لغيره الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمير

لانها

لانها بمنزلة وضع اليد اذ التبيين انما يضمر بعد ما عرف
واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغير
عما **قوله** والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في
تعريف العلم انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول
ما اشبهه وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المضمر و
المبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول
بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيده بقيد الخاص
احترازا عما تنكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته
ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما
كان عليه العلم والعلم مما يكون للافراد وللاجناس نحو
اسامة وثعالة وغيرهما **قوله** والثالث ما فيه لام
التعريف للجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف و
الهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا ترى انها لا تثبت
في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل
وانما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان

انّ الاسم الداخل عليه اللام امّا ان يكون المراد به الحقيقة
مع قطع النظر عن عوارضها او فرداً من افرادها فان كان
الاوّل كان لتعريف تلك الحقيقة ويسمّى تعريف الجنس
وان كان الثاني كان لتعريف ذلك الفرد وهو المسمّى بتعريف
العهد هذا هو الاصل ثم انّ الحكم على الحقيقة قد يكون
بشيء يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو انّ الانسان لفي
خسر فيقال انّ اللام لاستغراق الجنس وقد يكون بشيء
لا يمكن ذكر فيه فلا يسمّى الاستغراق نحو قوله تعالى
واخاف ان ياكله الذئب فاللام ههنا للجنس دون
العهد والاستغراق قوله والرابع المبهم وهو شيئان
من المعرفة
قالوا انّ المبهم هو ما كان متضمّنا للاشارة الى غير
المتكلم والمخاطب من دون الشرط ان يكون سابقا في الذكر
ثم انّ المبهم امّا ان بحيث يستغني عن قضية اولا
يكون المراد
يكون والاوّل اسماء الاشارة والثاني الموصولات
وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلا

من القضية هو الصلة للموصول يعني الجملة

لها

١٤٧

لها وافتقارها الى الصفة والصلة ولانها اذا اطلقت
لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات فان قلت
انّ هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها
مبعلمت
هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب
كما قالوا في مسلمان ومسلمين وكذا اللذان واللذين
قلنا عن ذلك جوابين احدهما لا نسلّم انّ هذان وهذين
ذلك
تثنية هذا على حدّ مسلم ومسلمان وانما قالوا صيغة مو
ضوعة لتثنية هذا كما انّهما لفظ موضوع لتثنية
هو وانقلاب الالف ياء في حال النصب والجر ليس للاعراب
بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية هذا في حال النصب
والجر كما انهم صاغوا الضماير في الاحوال الثلث فوضعوا
للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شكّ
انّ اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على
انّ هذان ليس بتثنية هذا حذف الالف من هذا
اذ الالف في التثنية لا يحذف بل ينقلب اما وا وا

واما ياءٌ نحو عصوانِ ورحيانِ والجواب الثاني ان الاسم
اذا ثني تذ بذبَ عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية لا
لاختصاصها بالاسماء فيعود معربًا وعلى هذا النونُ بدلٌ
من الحركة والتنوين لانه لما صار معربًا بالتثنية استحق
الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله
والموصولاتُ نحو الذي والتي ومن وما وهي الموصولُ
ما لا بُدَّ له في تمامه اسمًا من جملةٍ تقع صلةً له نحو الذي
ابوه قايم زيد وانما تعرفت بصلاتها ولهذا قيل ان اللام في
الذي زيادةٌ واصلها لذي على وزن عمي وانما زيدت
لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل الذي فعل
كذا فيكون اللفظ متشاكلًا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي
فعل كذا لم تجد له ذلك الانتظام ويدلك على زيادة
اللام هنا انَّ ما ومَنْ بمنزلته وليس فيهما الف ولام نحو
جاءني من عرفته فيكون بمنزلة الذي عرفته قوله فانها لا
تتم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك نحو الذي

ابوه

ابوه منطلق زيدٌ والذي ذهب ابوه عمرو والذي في الدار
او اما مك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التي
تقع صلة يجب ان تكون من الجملة التي تقع صفة اعني انها من
الجملة التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب ولا يصح وقوع
الامر والنهي والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا تقل ل
الذي اضرب زيدًا عمرو اذ لم يكن في اضرب زيدًا بيان لمعنى
الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته وكذلك لو قلت جاءني
الذي اتضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون
تبيينًا لمبهم كما كان الخبر كذلك وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني
الذي ما اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عار
عن البيان اذ الانسان متعجب مما يستبهم عليه سببه فان
اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه يصير اخبارًا
نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن
الجيد اظهاره ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة من
ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو

بهما او جب ان الصلة مع الموصول قد تنزّلا منزلة
اسم واحد فلا بدّ من غني يصل بينهما و يجمع بينهما حذف (الصلة مع الموصول)
العايد للعلم به وهو متسع في كلامهم نحو قوله تعالى
اهذا الذي بعث الله رسولًا ونحو ذلك وقلّما يجئ في
التنزيل من هذا الجنس الّا وحذف العايد قراءته فيه الّا
في موضعين احدهما قوله تعالى والذي يتخبّطه الشيطان
من المسّ والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه
ثم اعلم انّ الذي وضع وُصلةً الى وَصف المعارف بها
بالجمل لان الجمل لا يكون الا نكرات فلا يجوز ان يوصف
المعارف لانّ المعرفة لا توصف بالنكرة ولما كان كذلك
وقد مسّتهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل تو
صّلوا به الى وصفها بالجمل كما توصّلوا الى الوصف بالا
جناس بذو ولمّا لم يمكنهم ان يقول مررت برجل فرس
ثم انّ الجملة التي توصل بها وجب ان تكون معلومة
للمخاطب نحو قولك هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه انّ

انسانًا

انسانًا قدم من الحضرة الّا انّه لم يعرف عينه فاقدته
بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا
الذي قدم من الحضرة احلت ثم ان الفرق بين الذي وما
ومن انّ الذي يقع وصفًا وهما لا يقعان وصفين و
الفرق بينهما انّ من يختص باولى العلم وما يعمّهم وغير
هم **قوله** والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة
اضافةً معنويّةً وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيدٍ
او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته
وقد ذكر في باب الاضافة انّ كل نكرة اذا اضيف الى
المعرفة اضافةً معنويّةً فالمضاف يكتسي من المضاف اليه
التعريف الا اسماء توغّلت في الابهام معرف فانّها نكرات
وان اضيفت الى المعارف اعني نحو غيرٍ ومثلٍ وشبهٍ
وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدّم **الفصل الثاني**
في المذكر والمؤنث المذكر ما ليس فيه تاء التانيث
وهي الموقوف عليها هاءً احترز بذلك عن التاء في بنت

اصله بنو

واخت فانها بدل عن الواو وليست للتانيث الا ان
ابدالها جعل مختصا بحال التانيث والوقف على بنت
واخت بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على تاء
التانيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو طلحت ومنه قول
الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء اعني
المنقلبة هاء في الوقف كما تجيء للتانيث تجيء لشبه التانيث
كمجيئها للفرق بين الجنس والواحد منها كتمر وتمرة ومنه
ضربة وقتلة وللمبالغة في نحو علامة ونسابة وللتاكيد
معنى الجمع كحجارة وللدلالة على النسب او التعريب كمهالبة
وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها بالتانيث
كونها فروعا لاصول فرعية التانيث للتذكير **قوله**
ولا الفه الالف تجيء للتانيث مقصورة وممدودة
كحبلى وصحراء والابنية التي تكون فيها الالف المقصورة
قد تكون مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين
وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء وفتح العين

وقد

وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها
وسكون العين فالاول قد يكون للتانيث كسلمى
ومعزى ورضوى وقد يكون للالحاق كارطى وعلقى
وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة من الحاق التاء
وروده غير منصرف في الاستعمال واما امثلة الممدو
دة فكثيرة ايضا يورث عدها سامة **قوله** وهي على
ضربين ان التانيث الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوا
نات كالمراة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن
كذلك بل يتعلق بالموضع والاصطلاح كالظلمة و
الارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من
غيره فاوثر معه الحاق العلامة بالفعل المسند
اليه نحو جاءت هند ولم يجز جاء الا في ضرورة الشعر
واما في غير الحقيقي فقد جاء طلع الشمس جوازا
متسعا وان كانت الاحسن طلعت فان وقع بين
الفعل وبين فاعله فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو

نحو حضر القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل
ولم يله لم يبق له تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة
لا محالة واستحسن ذكر في غير الحقيقي نحو قوله تعالى
فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة لان اذا كان
جائز بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل يحسن ثم
ان تأنيث البهائم وان كان حقيقيًا الا انه دون
تأنيث الادميين لان للبهائم لا يتميز لاعيانها بل يجمعها
صورة متحدة لا يقصد تأنيثها وتذكيرها كذلك القصد
فاشبه التأنيث غير الحقيقي فاجيز سار الناقة وان
لم يجز جاء هند قوله واللفظي على ثلثة اضرب
التأنيث غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التأنيث لفظا
كالظلمة والبشرى والصحراء وقد لا يكون ثم انه ان كان
واحد لفظا قدر فيه التاء نحو ارض وتعد بدليل اريضة
ونعل ونحوها قدرت التاء دون غيرها من علامة التأنيث
لكثرتها ولانها امام العلامات وهذا يسمى مؤنثا سماعيا

عيًّا

سماعيًا لانه يحفظ من العرب ولا يقاس عليه ثم ان
الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيًا فامره يظهر بشيئين
بالاسناد الى المضمر نحو طلعت وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه
وان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف
سواء كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق
فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب والتاء لا يظهر
في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث
على ما سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديديمة
ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي عكس عريب
ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون
مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التوحيد
كما ان التأنيث فرع على التذكير والثاني ان جمع
المكسر فرع على جمع الصحيح فاجتمع فيه فرعيان ولما
كان تأنيثه لاجل المشابهة كان تأنيثا غير حقيقي
فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو فعل الرجال و

وفعلت الرجال ولا فرق بين الجمع مذكر وبين جمع
المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءكم المؤمنات وقوله و
قال نسوة وقال الزمخشري نسوة اسم مفرد لجمع المرأة
وتانيثه غير حقيقي كتانيث اللمة وهي اسم لجماعة
النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع
من النساء وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة
ليس لحقيقي وانما يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه
لم يشابه التانيث الا من وجه واحد بخلاف التكسير كما
عرفت ولانه مخصوص بالذكور ولم يتغير صيغته عما عليه
بل لحق باخير الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه
قد استونف له صيغة **قوله** هذا اذا كان الفعل مسندا
الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي
انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلع
الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميرها فلا يسوغ الالحاق
العلامة نحو الشمس طلعت فمعناه ان لم يعرف اسناده الى

ضمير

نحو الشمس طلع المثناة
قوله الشمس طلع والقمر
الا الشمس طلع

١٥٢

الى ضميرها ام الى اسم آخر يجي بعده نحو طلع شعاعها او قرنها
مثلا وقيل انما امتنع ههنا لان الخبر المفرد حكمه حكم
المخبر عنه في تذكيره وتانيثه وتثنيته وجمعه من
حيث كان المخبر عنه فلما كان حكمه ههنا هكذا وهذا
واقع موقعه تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير
الجمع لم يجز الالحاق العلامة نحو الرجال جاءت والمسلمات
فعلت هذا اذا اسند الى ضمير المستكن ولكن ان تسند
الى الضمير البارز نحو الرجال جاءوا والمسلمات فعلن قال ابو
عثمان والعرب تقول الجذوع انكسرت الاجذاع انكسرن
وهكذا الخمس خلون وخمسة عشر قلن وما فوق الى ما لا
زب **قوله** والناس والانام والرهط والنفر مذكر
الناس اسم جمع وليس بجميع الانسان من لفظ الانسان
الانسان من لفظ الجمع هكذا واصله اناس قال الجو
هري خففت الهمزة ولم يجعل الالف واللام عوضا عن
الهمزة واللام يجتمعا معا في قوله ان المنايا يطلعن

على الاناسي الآنسينا وقال غيره الالف واللام بدل عوض
كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله
معاذ الاله ان يكون كظبية ثم التأنيث اسم مذكر لانه
ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع
وكذلك الرهط والنفر يستعملا الا مذكرين مع انهما
اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط واما القوم فهو ايضا
اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث
بدليل الايتين الكريمتين اوردهما المص الا ان تأنيثه
ليس لمعنى الجمع بل التاء مقدر فيه اذ لو كان كذلك
لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم
للرجال دون النساء لا واحد له من لفظه وقال
زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل
حصن ام نساء قال الله لا يسخر قوم من قوم ولا
نساء من نساء وربما دخل فيه النساء على
سبيل التبع قال والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع

قوله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط

التي

لا واحد لها من لفظها اذا كان للآدميين مثل
قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم
يدخل فيه الهاء وانما يلحق التأنيث فعله وتد
خل الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل الغنم والابل
لان التأنيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري و
ما ذكره المص بخلافه حيث فرق بين القوم وبين البا
قي والجوهري لم يفرق **قوله** ونحو النخل والتمر
مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم
انهم وضعوا لبعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه
وبين الواحد منه بالتاء كنخل وغيرهما فما كان من
هذا الجنس يذكر اما التذكير فلحكم اللفظ لان اللفظ
وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك
نحو اعجاز نخل منقعر واما التأنيث فعلى المعنى اذ معناه
معنى الجمع مع ان له واحدا فاشبه سائر الجموع وذلك
نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات وهذا الباب كثير

له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا
قلت شاء مثلا واردت الواحد المذكر فقد التبس
بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا اردوا
ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر قوله
وتانيث العدد من الثلاثة الى العشرة عكس
تانيث جميع الاشياء وانما انعكس قضية التانيث
والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث
نسوة لان رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة
نظرا الى الافراد وقد انثها التكسير فانث العدد
ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة فاستحق
الفاء الفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع
اجتماع علامتي التانيث لزم حذف التاء هذا في الثلثة
الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما
سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث
واحدة واثنتان او ثنتان واما ما فوق العشرة

فاحدعش

فاحد عشر الى تسعة عشر يؤنث الاسم الاول دون
الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع ما يتوقف عليها
لما تنزل منزلة اسم احد لكن اثبات علامتي التانيث
فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فتقول احد
عشر رجلا واحدى عشرة امراة يؤنث احدى ولم
تسقط التاء التي سقوطها علامة التانيث من العشرة
لئلا يجتمع علامتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى
وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر تسقط التاء من
عشرة لئلا يجتمع علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك
ممتنع ايضا واثنتان عشرة امراة واثنا عشر رجلا
وثلث عشرة امراة هكذا الى تسعة عشر تثبت التاء
في الاسم الاول في المذكر وتسقطها من الاسم الثاني وفي
المؤنث بالعكس وشين العشرة سكونها عن الحجاز
ويكسرها بنو تميم واما يلحق باخره الواو والنون من
الاعداد نحو عشرون وثلثون فالمذكر والمؤنث

فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة **قوله**
والكمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى
العلة الموجبة لبناء الكميين في الاعداد المركب واما اثني
عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر
ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم
جعلوا الاخر شرطه بمنزلة النون من التثنية وهو عوضا
عنه بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة
مع قيام النون فلا تقول اثنانك كذلك لا يجوز اثنا
عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون
لم يكن الاسم مركبا فلا يكون مبنيا **قوله الفصل الثالث**
وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع
لغيرها وهي خمسة **قوله** اما التاكيد فمختص بالمعرفة
ويكون بالتكرير فايدة التاكيد التقدير والتخفيف وازالة
التجوز والسهو لان في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد
اي بالمكان الذي يمر منه زيد وقوله تعالى فنادته الملائكة

فان

فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبرئيل فاذا قلت مررت
بزيد نفسه ذهب التجوز الذي في مررت بزيد وقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لازالة التجوز الذي
في قوله تعالى فنادته الملائكة انه مختص بالمعرفة نحو
جاءني زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني
رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا
ان النكرة شايعة غير ثابتة لها عين كالمعرفة فلا يفتقر
الى التاكيد لان تاكيد ما يعرف لا فايدة فيه والثاني ان
ان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة
تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع والكوفيون
اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان ينام في بعضها فاذا
قيل ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله
وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت البكرة يوما
اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجري

في الكلام على وجهين بتكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو
الذي عبر عنه المصنف بالتكرير مطلقا فانه جائز في كل
شيء من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد وتكرير
غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه بغير التكرير
فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا ثم اخ
لفظ النفس ومثله العين يؤكد به الواحد والتثنية و
الجمع والمذكر والمؤنث وستيد الفعل اليهما اسنادا متسعا
نحو جاءني زيد نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى
كما سبق في صدر الكتاب بكله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا
وكذلك اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون
في معناه وهو اتباع له لا يجيء الا على اثره لو قلت
جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون بالصاد غير
المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال الامري انه تصحيف
وعن ابن كيسان يبتدأ بايتهن شئت
من هذه الثلاثة بعدها اي بعد اجمعين وعن

بعضهم

بعضهم جاء في القوم اكتعون وليس بالاعراب وانما جمع بين
كل واجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه
اذا قال كلهم افاد ذكر الاحاطة بالجنس فانه لم يبق
واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مضموم اليه
اجمعون لكان لا يدري اسجدوا في وقت واحد او في
اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع
ويدل على انهم سجدوا عن آخرهم الا باجمعين في وهلة
واحدة هكذا ذكره العباس **قوله** الصفة وهي
الاسم الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له في النكرات
نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا في المعارف نحو جاءني
الرجل العالم وقيل هي التفرقة بين المشتركين في الاسم
نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فيفصل بين شخصين
مشتركين في الاسم رجل وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم
كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه وتعالى نحو
بسم الله الرحمن الرحيم او لما يضاده وذكر من الذم والتحقير

والمجردات كيد قولهم ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة
اما ان يكون بحال الموصوف او بحال ما هو من سببه فالاول
نحو مررت برجل عالم واما الثاني فنحو مررت برجل كثير عدوه
فالكثير ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو وهو من سببه
والغرض بالسبب ان يصله ضمير راجع اليه فاذا عرفت
هذا فاعلم ان الشيء يوصف بخمسة اشياء والاول
ما كان فعلا للموصوف او لشيء من سببه نحو مررت برجل
قايم وامراة قاعدة فان شد هذا فعل يزول ويحدث
وفي الوصف ههنا ضمير عايد الى الموصوف وكذلك مررت
برجل قايم ابوه فيرفع الاب باسم الفاعل وهو
صفة للذي قبله لان الفاعل من سببه وفعل ما هو
من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قايم
غلامه لم تجر لان الفاعل ليس من سبب الرجل
فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من المو
صوف او من شيء من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه

والثالث

والثالث ما كان غريزة كالفهم والكريم والعاقل والفرق
بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد يكون علاجا
وقد يكون صلة فالعلاج ما كان من افعال الجوارح
كالذهاب والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية
فعلى ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطول والقصر
والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان
يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة
والكرم وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة
فيه الرابع النسب نحو هاشمي وبصري والاسم المحض اذا نسب
اليه صار وصفا يقول هاشم او بصرة فلا يصح الوصف به
فاذا نسب فقلت هاشمي وبصري اطرد في سلك الصفات
فتقول مررت برجل هاشمي وامراة هاشمية وتقول رجل
هندي غلامه فترفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب
جرى مجرى ساير الصفات في الحاق علامة التانيث والتثنية
والجمع فتنزل منزلة حسن وشديد في مشابهة اسم الفاعل

والخامس ما وصف باسماء الاجناس يتوصل ذو ونحو مررت
برجل ذي مال ومررت بامراة ذات سوارٍ فانهم اذا حاولوا ان
يصفوا بالاجناس ثم ثبات لهم ان يقول رجل مال وامراة سوار
فاجتنبوا هذه الكلمة فتصلوا بها الى صف باسماء الاجناس فقالوا
رجل ذو مال وامراة ذات سوارٍ فصح لهم المعنى واللفظ و
صار بمنزلة صاحب مالٍ وصاحبة سوارٍ الا ان صاحبا لا يلزم
هذا المعنى لانك تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو
موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط فلا يضاف
الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالاعيان
لانك اذا قلت رجل ذو مال فيكون صفة له وكذا امراة
ذات سوار لان القصد الجنس فهي تتصف حتى كانه قيل
امراة متحلية او متزينة واما الذوات باعيانها فلا
يتصور ان يتصف بها الشيء الا يرى ان زيدا لا يكون
صفة في الشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف
بالملابسة كما يوجب سوارٍ فلهذا فلم يجز اضافة ذوا

الي نحو

الي نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام
نحو مررت بزيد ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان
اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف
ليس باق لاحواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر
والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب
ابوه واخوه على ما قد سلف في صدر الكتاب واما في المؤنث
فانه تلحق التاء ويكون الاعراب فيه مررت بامراة ذات
مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة ذات مال ومررت
بذوات مالٍ ورايت ذوات مال بالكسر حال النصب
والجر كمسلمات واما بالتثنية والجمع فكمسلمات ومسلمون
قوله وكل صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة
اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه في جميع الاحوال
من التعريف والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها
لان صفة لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف
وجب ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث و

والافراد اذا الشيء الواحد لا يكون وجمعا ومذكرا ومؤنثا
في حالة واحدة وهكذا حكم التعريف والتنكير لان الشيء
كما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شايعا
ومخصوصا فلا يجوز ان تقول جاء في الرجل ظريف لان الرجل
اذا كان يدل على واحد مخصوص وظريف الشايع والعموم
لم يكن احدهما موافقا لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظريف
هكذا ذكره ابو علي وكذا لك حكم الاعراب فان الصفة لما
كانت هي الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعا
فتوافقه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا
للموصوف اما اذا كان فعلا لسببه فانها توافقه في الاعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت برجل
حسنة جاريته بامراة قايم غلامها وبرجلين ذاهب
غلامهما وبرجال قايم اخويهم وذلك لان الصفة التي
هي فعل سببه لم يكن هي حقيقة فيجوز ان لا تطابقه
تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا اذ لا يمتنع ان

يكون

ان يكون المؤنث مذكرا نفسها الا ان هذه الصفة
بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل بمنزلة صفة
كانت من فعل الموصوف اذا الرجل كما يوصف بكرم ابنه
فاذا اقبل رجل كريم لقيته ابوه كانه قيل كريم الاب
فيكون الصفة فعلا له اعني كريم الاب بدليل احتماله
ضميره وتانيثها في امراة كريمة الاب يدل على ذكرناه اذا
تنزل الصفة بفعلا سبب الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك
الشيء وجب ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب
لما ذكرنا **قوله** والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل
التبيين والايضاح ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام
والاول كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا
قلت مررت بقومك ثلثيهم كان ثلثيهم مجرور بحرف جر
آخر حتى كانك قلت مررت بقومك بثلثيهم بدليل مجيء
ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم و
قوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما

وانما كان المبدل في حكم التكرير العامل لان البدل تنزل
منزلة المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق
بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض
ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول قال جار الله وقو
لهم انه في حكم تنحية الاول ايذانا منهم باستقلاله بنفسه
ومفارقته التاكيد الصفة في كونهما تتمتين بما تتبعانه لا
انه يعني اهدار الاول ولا اطراد الا ترى انك تقول
زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم
يسد كلامك يعني لا يجوز ان تقول زيد رايت رجلا
صالحا اذ لا ضمير عايد من الخبر الى المبتدأ ثم ان البدل يجيء
على اربعة اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا
اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين والثاني بدل البعض من الكل نحو
ضربت زيدا رايته اذ الراس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير
يرجع الى المبدل والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد

ثوبه

ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به واشتماله
عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل الغلط
نحو قولك مررت برجل حمار اردت انه تقول مررت
بحمار فسبق السانك الى رجل فتداركته بان اتبعته
المقصود ولا ياتي الا في مدرة الكلام والاحسن انه
يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه الانواع ال
الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان
البدل لا يخلو من ان يكون عين المبدل منه او لا يكون
والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن والثالث اما ان
يكون له تلبس ما بالمبدل او لم يكون فالاول بدل
الكل من الكل والثاني بدل البعض من الكل و
الثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط وبهذا
يدفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما خامسا وهو
بدل الكل من الكل منهما ببعض نحو نظرت الى القمر فلكه
لان هذا من بدل الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا

في الكلام ومستقلا بنفسه من التوابع الا من جهة
اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق البدل
المبدل منه وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل يكثر ان تبدل
اي نوعين بشئ من الآخر نحو قوله تعالى الى صراط المستقيم
صراط الله وقوله بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا انه
لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان يكون موصوفة
تخصيص ويصلح تبيينا وايضاحا   وعطف البيان
هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح
والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءني
ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب انك تريد من جماعة من
يكنى ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيدا وتقول جاءني
زيد ابو عبد الله اذا كان بالكنية اشهر او يعلم المخا
طب انك تريد من سمي بزيد هو الذي يكنى ابا عبد الله
والفرق بينه وبين الصفة وان الصفة مشتق غالبا
من معنى لوجوده في الموصوف وان لا يكون مشتقا وان

عطف

وان عطف البيان يدل على المقصود لو افرد عن
متبوعه والصفة لا تدل اذ لو فرد طويل من الموصوف
في قولك جاءني رجل طويل ولم يقدر جزئية عليه لم يدل
عليه وانما يدل على شئ ما من صفة الطويل على جملته
وان العطف والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم واحد
لا فلوة خصوص بل لهما اسمان كان احدهما عند السامع
اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فيهما اسمان اجريا
مجرى واحد لافادة خصوص والفرق بينه وبين البدل
ان البدل هو المقصود بالكلام وورود الاول كالبساط
لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد بالحديث
هو الاول وورود الثاني لاجله يوضح امره وان البدل
في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك
قول المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه
وقوعا فبشر عطف البيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا
والا لكان التارك داخلا عليه في الحال تقدير نحو التارك

بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد ذكره ذلك في باب الاضافة

قوله والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف تشترك في جميع المعطوف والمعطوف عليه حكم واحد الا انها بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق فالواو للجمع المطلق وهي الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تفيد مع الاشتراك معنى آخر فيكون هي اصلا والدلالة بل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعيين كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزى الى الشافعي من ان الواو تفيد الترتيب فهو افتراء عليه فانه ادفع شأنا واعلى كعبا من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة تراخ وثم توجبه مع التراخي ومن ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمروا احد شهر وجاز ثم عمروا بعد شهر وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا

وقوله

وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى فمتاول بانه لما اهلكناها حكم بان البأس قد جاءها وبثبات الاهتداء ودوامه واما حتى فهو موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكرنا في حروف الجر ولهذا لم يذكره المص هنا واو للاحد الشيئين او الاشياء ويجيء على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا او عمروا اذا اردت ان يخبر بضربك زيدا او عمروا فاعترضك شك حقيقة له ان يكون ضربت عمروا فاتيت باو وافدت انك ضربت واحدا منهما وقد يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو فيدل على انك تستفهم المخاطب على احدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا او عمروا فقد امرته بضرب احدهما لا بعينه ولم يجز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما تخيير اذا لم يكن هناك شيء موجود تشك فيه كما يكون في الخبر والثالث الاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن

عاصيا لكما انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان الامتثال
لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما بمنزلة او في هذه المعاني
نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما زيدا واما عمرا وجالس
اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور على انها ايضا من جملة
حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها قبل
المعطوف عليه ولدخول العاطفة عليها واقتفاء المص
حيث لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة قوله
وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام يجيء على ضربين احدهما
ان يكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد
عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا
ام عمرا والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهي متصلة
واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان يكون
ام معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا جميعا
بمعنى والفصل بينها وبين او انك مع ام تعلم وجود احد
هما عنده فتطالبه بالتعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما

عنده

عنده فتطالبه بالتعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما
عنده ولهذا الجواب مع ام بذكر احدهما نحو زيدا ان
كان عنده زيدا وعمرو ان كان عنده عمرو والجواب
مع او لا او نعم والثاني ان يكون منقطعة وتقع في
الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام
عمرو عندك فكانك استفهمت عن وجود زيد عنده
ثم بدا لك عن هذا السؤال فاضربت عنه واستانفت
سؤالا آخر قلت ام عندك عمرو والمعنى بل عندك عمرو وام
المنقطعة في حكم بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة
الخبر فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها
لابل ام شاء كانك رايت شيا من بعيد فظننته ابلا فا
خبرت فانه ابل على حسب اعتقادك ثم اعترك شك
جوزت له ان يكون شئ آخر فاضربت عن الاخبار
سبق اخذا في السؤال عن كونه شيا فقلت ام شاء
اي بل هي شاء قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم

اعلم ان لا وبل ولكن وتشترك في ان المعطوف بها
يغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني
زيد لا عمرو وفيه دلالة على ان المجيء صدر من زيد لا من عمرو ولا تجيء
الا بعد الاثبات لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي
للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا
قلت ضربت زيدا بل عمرو وكنت قاصدا الاخبار بضرب زيد
ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضربت عنه الى عمرو وقالوا
بل نقيضة لا لان لا للنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل
يثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد يقع بعد
المنفي كما يقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت
نفي المجيء عن زيد واخبرت ان الذي لم يجيء عمرو دون زيد
ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون
التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو فكانك قصدت ان
تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدركته فاثبته لعمرو والثاني
ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء

ثابتا

ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون للاستدراك والعطف و
وحده دون العطف وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك
بعد النفي خاصة نحو ما جاءني لكن عمرو فهي اخص من بل لا
لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول
زيد لكن عمرو وهذا في عطف المفرد على المفرد واما في عطف
الجملة على فهي نظيرة بل في جواز الاستدراك بها في الايجاب
ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء والفرق بين الاستدراك
والاضراب مذكور في المتن **قوله الفصل الرابع**
في الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره على ثلثة
معان انما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية
والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه
غير مستغني والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص
بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج في المنطق
الى تحريك عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب
الذي هو ضعف واضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه

وهو بينهما لكونه تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر
الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك
سلوكا لطريق التوافق والتشاكل او يقال ان الفاعل
اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون المفعول واحدا
فصاعدا الى تسعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف
انتهى جامع التوادي في التعادل قوله والملحق بالفاعل
خمسة اتفق جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدأ
فرع عليه خلافا لابن فضال لنا ما روي عن علي رضي الله
عنه انه قال الفاعل رفع وما شبه عليه والمفعول نصب
وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه و
ايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسنادي تقدم
فيكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما
على المبتدأ وايضا ان الفاعل ابدا وفي الغالب ثانيا في
ثنتين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد وهو الفعل والمبتدأ
ابدا وفي الغالب ثالث ثلثة لافتقاره الى الخبر والى العائد منه اليه

ولا شك

ولا شك في تقديم الاثنين على الثلثة وقد ذكرنا فيما سبق
مشابهة هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها قوله والمفعول
خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق
الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت وجدت ضربا او احدثته
فيكون مفعولا مطلقا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت
زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما فعلت به
فعلا وهذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز والمستثنى
المنصوب بالمفعول لمجيئهن فضلة من الكلام مثله وللحال
شبه خاص بالظرف لكونه مفعولا فيها وللمستثنى با
لمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف قوله والجر
اصل للمضاف اليه بالاضافة المعنوية انما كان الجر
في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور لفظا
مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم
على احد التاويل فكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية
لانه فاعل او مفعول على ما سبق قوله واعراب الفعل غير

غير حقيقي لكله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية وقد
ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب للاسم في الاصل لان
وضع للاعراب ان يميز بين المعاني المختلفة ومحل
توارد هذه المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف
اذ الافعال والحروف تدل صيغتها على معانيها فوجب
ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعال فاعرابه غير اصيل
وانما هو بسبب المضارعة الذي سبق ذكرها في صدر
الكتاب قوله وقد يقال للاعراب صريح وغير صريح
اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو
اختلاف الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل
كذا فلفظ هو مبني الا انه كناية عن اسم مرفوع و
لهذا سمي ضمير مرفوع وكذا اذا قلت اياك ضربت
فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب
ولما كانت هذه الاسماء ينوب مناب الاسماء الظاهرة
ومست الحاجة فيها الى تميز ما كان كناية عن مرفوع

عما كان

عما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها
لعلة اوجبت بناءها صيغ لكل واحد من هذه الاحوال فكان
اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع
اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر لاختلاف العوامل
لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير صريح قوله وهي على
ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء فان قلت كيف
عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشيء بنفسه
قلنا عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال العرفي اللغوي
وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرتم ثم ان الضمير المتصل اما
ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد
يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربا وضربوا و
مستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم
المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل الا
اليه وذلك في اربعة افعال وهي افعل ونفعل وافعل
وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر دون الغائب المؤنث فهذه

الافعال ابدا مسندة الى ما استكن فيهن من انا ونحن وانت
وغير لازم وهو ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى
كالمنوى فى فعل الواحد الغايب نحو زيد فعل وهند فعلت فانه
كما يسند اليه يسند الى الظاهر والبارز من الضماير نحو ضرب
زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن فى الصفات نحو زيد
ضارب لانك تسنده الى المضمر ايضا نحو زيد ضارب غلامه
والى البارز اذا جرى مجرى على غير ما هو له نحو هند زيد ضاربته
هى فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهى لهند فابرز
ضميرها وذلك لازم فى الصفات بخلاف الفعل نحو هند
زيد ضربته انحطاطا لرتبة الصفات عن رتبة الافعال واما
ضمير المنصوب والمجرور فلا يكون الا بارزا لان الاستتار
من خواص المرفوع لانه يضمر اذا الفعل تدل عليه لكونه كالجزء
منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذف فان
لمجيئهما فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جار
مجرى المظهر والاستقلال فى التلفظ به وحده وكونه مرفوعا

نحو هو

نحو هو فعل كذا او منصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرور له
البتة اولا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع
والمنصوب الا يرى انه يجوز فى كل واحد منهما ان يفصل بينه
وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا
وان يصدر به الكلام نحو زيد فعل كذا او زيدا اكرمت
بخلاف المجرور **قوله** والفاظ المنفصلة والمتصلة
سبعة واربعون لفظا انا موضوع ليكون كناية عن
المتكلم والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو انه
وقد الحق الالف حالة الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف
نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفونى واما نحن فهو
جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المراة والنساء والخلفة
والمخاض وكذا قيل لتثنية نحن وانما لم يثن ولم يجمع على
لفظ لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم آخر وانما يقترن اليه
الغايب والمخاطب الا ترى انك اذا فصلت فى قولك نحو
فعلنا قلت انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن

ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استوينف للتثنية لفظ
يدل على الاثنين كما فوقه وبنى على الضم لانه يبنى عن
محذوفين فتعدى ومثله قط وقبل واما انت فهو ضمير
للخطاب والكلام باتفاق منهم ان والتاء للخطاب ولا
محل لهما من الاعراب بخلافهما في ضربت وانما حركوا التاء
لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انتَ وانتِ ولم يقولوا
انتُ بالضم لانهم وضعوا انا لاول مراتب الحاضر وهو
للمتكلم وحركوا فيه النون اظهار المخرجها اذ لو سكنت لكانت
في الخيشوم غنة فاذن خفيت اثرو الفتحة لخفتها
ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا مثل
هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو بيّن
الفاء وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما
بجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من الكسر لخفته
ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم الغايب هما وهم
فكان القياس انتا انتوا لان علم التثنية هو الالف

وعلم

وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا
انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انا ولانهم لو قالوا انتا
وانتوا للزمهم ان يقولوا هو هموا وكان يفضي الى اجتماع
المثلين في آخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما كانوا ابدلوا
من الواو في هوا بهما لان الميم من مخرج الواو وهي اجدر
على الحركة التزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم وكل
انتموا بدليل مراجعته في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل
الزمكموها ونصرتموه وانما حذف الواو تخفيفا حين امن
الالباس ولم يحذف الف التثنية لالتباس التثنية بالجمع
ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف به اولى وانما
ضم ما قبل الميم في هما وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم
شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهي الضم الشفوية
اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية من جنسها
في المضمر مضطرين فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة ما قبل
الميم الشفوية من جنسها واشركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية

ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في الجمع المؤنث
وانتن ولم يجمعوا بينهما بالالف والتاء ابقاعا للمخالفة بين
النوع والاصل اعني المظهر وحصروا النون لانها علم الجمع
في ضربنا وضربن وشرحت لان الاصل هن كهنتن فقلبت
الميم نونا وادغم واما المنفصل المنصوب فهو انا
عنده جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها
لواحق للدلالة على احوال المرفوع اليه ولا محل لهذه
اللواحق من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل
انها مجرورة المحل باضافة ايا اليها لانه اسم مبهم فلخص
امره بالاضافة واستدل بما حكاه عن العرب اذا بلغ
الرجل الستين فاياه وايا الشواب حيث اضيفت ايا الى
المظهر واما الضماير المتصلة فما كان للمرفوع فههنا وهو
التاء في ضربت وهي مضموم للمتكلم ومفتوحا للمخاطب المذكر
ومكسورا للمخاطب المؤنث وقد استؤثر المتكلم باقوى الحركات
وانما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث لما ذكرنا

في المنفصل وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل
انا ونحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم
وضربتن ثم ضمير الغايب الواحد لا يكون الا مستكن نحو زيد ضرب اي هو ونحو هند
ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع فتقول
ضربا وضربوا وضربتا وضربن ولم يبرزوا الميم فرقا بين المستكن والبارز
اذ تقول ضربا تثنية للمستكن في زيد ضرب وضربتما للبارز نحو ضربت
ولم يسووا بين المذكر والمؤنث اذا امكنهم الفرق بينهما في امثال التاء
نحو ضربتا ولم يمكنهم هنالك لانه قد دخلت هنالك علامة التاء والمخاطب فترك
ده مرة ثانية يفضي لاجتماع التائين فهو مستبشع جدا وقالوا
في الجمع ضربن بنون واحدة بخلاف ضربتن لان احدى النونين هنالك
بدل من الميم في الواحد ولا ميم هنا فتبدل ههنا فهذا حكم الضماير
اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغايب المستكن
في زيد يضرب وكذا ضمير الغايبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد
والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل نتميز بينها الا
الاحوال بالزوايد التي اعتقبت في صدره وتقول في الغايبين يضربان

يفعلن سان

ويضربون كما قالوا اضربا واضربوا الآن المضارع لما كان
معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون وتقول في الغا
يبين تضربان ولم يلحقوا اخره التاء لان التاء في اوله يغني عن ذلك
وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب
وجمعه تضربان وتضربون ولا يتميز ليم لما ذكرنا من الفرق بين البارز
والمستكن وتقول في المؤنث المخاطب يضربن فيلحق الياء باخره على الضمير
لان التاء في اوله علامة للمخاطب تمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا بالياء لانها
علم للمؤنث ايضا في هذي وتقول في تثنية تضربان ولم يفرق بينهما
وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي ضرورة وتقول في الجمع تضربن كما
قالوا يضربن في الغايب سواء وفي المتكلم لا تبرز الضمير لان حرف المضارعة
في اوله يغني عن ابرازه ويؤمن الالتباس وحكم الامر حكم مخاطب
المضارع الا في اتصال نون الاعراب لانه مبني او مجزوم وهذه النون
تسقط في الجزم واما متصل المنصوب فهو الكاف في اكرمتك والياء في
اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور كلفظ المنصوب على ما تقدم
قوله الا ان ياء المتكلم في المنصوب له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم

اذاكان

١٧٠

اذا كان ضمير المنصوب يعمد بنون قبلها نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل
من اخر الجر اعني الكسر فلا يكون في بنائه كما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على
الفعل ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها واجازوا
حذفها للتخفيف مع كثرة الاستعمال عما عمله عند غير البيت نحو انني
وكاني ولكني ولا يقال ليتي الا في ضرورة الشعر واما اذا كان ضمير
مجرور فلا يعمد نحو غلامي ودي ولي لان الاسم والحروف لم يجب صونهما
عن الكسر الا في من وعن وقد وقط لانها كانت مبنية على السكون
عم الياء معهما ابقاء على سكونها وتفاديا من ان تدخله الكسرة وناء المتكلم
اذا كان معه غيره يكون ما قبله ساكنا في المرفوع انما اسكن اخر الفعل
مع ضمير الفاعل المسند اليه الآتات من تحرز من توالي اربع حركات فيما
هو كالكلمة الواحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب
الواو والياء الفا لسكونهما ولم يفعل هذا مع الضمير المفعول نحو
ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان الضمير المنصوب ليس كالجزء
من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا
قوله خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم ان
اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار
نزله من المجرور بمنزلة الجزء من الكلمة فهي هنا اضمار رب بعد الواو

ونحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق اي رب مهمه مسود الجو ارجال
الطريق والكوفيون على ان الحكم مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون
على ان رب مضمر بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى
قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمايم محول اي فرب امرأة مثلك وسياق
الكلام يدل على ذكره ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يؤنث ومعنى
الهيتها اشغلتها وقوله عن ذي تمايم اي عن صبي ذي تمايم وهي جمع تميمة
وهي المعاذة ومحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي
صعد واصباب اي بل رب بلد وهي ههنا بمعنى المفازة والاصباب
جمع صبب وهو ضد الصعود قوله ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون
باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجود
وجوهها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان عمله شرا فجزاؤه شر باضمار كان مع اسمها
لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة حرف الجزاء
عليه لاقتضائه في الاغلب جملة اسمية والثاني ترفعهما معا على ان
الاول اسم كان المضمرة فالخبر محذوف والثاني خبر مبتداء
محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه
دون الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان ينصبهما جميعا نحو ان

ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على
انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع ان يرفع
الاول وعلى ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه
الثالث وهذه السماعية لا تضمر الا مع شيء آخر العامل السماعي
اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما ترى في
اضمار ان مع الفاء التي يدل عليه وفي اضمار رب من الحروف
وهي اضمار كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن
بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه والقياسية
لا تضمر الا بدليل الحال اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله
بحاله وذلك حيث يكون عليه دليل من الحال او المقال فالاول
نحو قولك وقد رايت من يتهيأ للسفر مكة يريد مكة فاضمرته
اذ الحال تدل على ذلك وهكذا اذا سمعت المستهلين قد
كبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا وقوله والمستهلين
معناه لاجل المتبين او في حقه لان يكون المنهي المخاطب ولهذا
كان المص يريد ابصروا على الجنة دون تريدوا او ابصرتم

وامّا الثالث فنحو قوله تعالى بل ملّة ابراهيم حنيفا فملّة منصوب
باضمار نتّبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه فهو
قوله تعالى كونوا هودًا او نصبت الاسم بعده دلّ على ذلك انك
تريد نتّبع ومنه قولك لمن يقول لك من فعل هذا فعلت زيد
باضمار فعل اي فعل زيد ورفعه بالفاعلية اولى من رفع الا
بتداء وذلك لانّ جواب من فعل فعل زيد لا زيد فعل ليطابق
السؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا الا
زيد بالرفع قوله وقريب من هذا الاضمار على شريطة التفسير
الاضمار على شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون
الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار الفعل في
قوله تعالى بل ملّة ابراهيم حنيفا متقدم عليه وهو قوله تعالى كو
نوا هودًا وفيما يضمر عامله على شريطة التفسير متاخر عنه
فهذا معنى قوله الا انه يعقبه وفي الاوّل ما سبق ثم ان
الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد منصوبا
ايضا ان المرفوع فنحو قولهم هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر

يفسر

يفسره الظاهر وقد منصوبا ايضا ان المرفوع فنحو قولهم هل زيد
خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج
الا انه اضمر استغناءً بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء
لان هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرًا وهكذا حكم الاسم
الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك لما فيهن من
اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله
منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله ضربته
لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره
غير ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون غير
المظهر نحو ما ذكرنا او فعلا في معناه نحو زيد مررت به اي جزته
ولا يصح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول لانه لازم او
ما هو لازم معناه نحو زيدًا ضربت غلامه اي اهنت زيدا
ضربت غلامه لان اهانته من لوازم ضرب الغلام وهذا
باب الاطناب فيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصرت على هذا
القدر فليس الرأي عن التشاق الحمد لله على التمام وعلى رسوله

و على رسوله افضل السلام

تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب

[illegible] شهر رمضان في وقت العصر

كتبه [illegible] في جامع [illegible] دار

معا
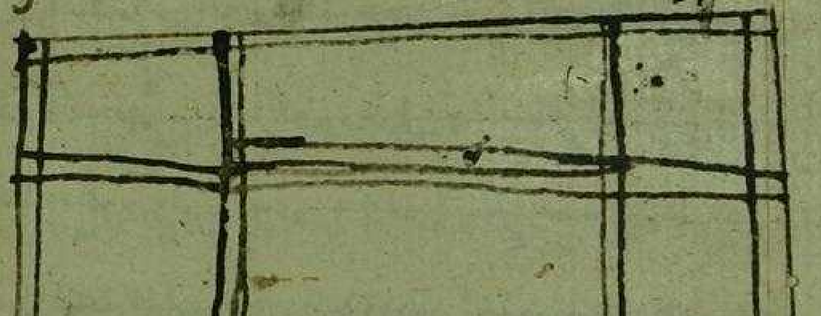
الحمد لله [illegible] الشكر لله